



**أثر تركيز الملكية ونوع الصناعة على العلاقة بين
الإفصاح عن الاستدامة والتحفيز المحاسبي
"دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"**

إعداد

د. السيد حسن سالم بلال

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

sbela1362005@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السابع والأربعون - العدد الرابع أكتوبر 2025

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

أثر تركيز الملكية ونوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي -دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية-

ملخص

استهدفت الدراسة استكشاف العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي. بالإضافة إلى اختبار تأثير كل من تركيز الملكية، نوع الصناعة على هذه العلاقة. واعتمدت الدراسة على أحدث إطار عمل للاستدامة الذي طرحته الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية في 2021 كأساس لقياس مستوى الإفصاح عن الاستدامة. تمت مراجعة وتحليل تقارير الاستدامة المنشورة (ضمن التقارير السنوية أو تقارير الاستدامة المستقلة) لعينة مكونة من (105) شركة مساهمة غير مالية خلال الفترة من (2022- 2024) باستخدام أسلوب تحليل المحتوى Content Analsis لاختبار فرضيات الدراسة. وبالاستناد إلى النظريات المفسرة للإفصاح عن الاستدامة، وضبط تأثير كل من (حجم الشركة، الرافعة المالية، درجة تعقد الشركة، تقلب الأرباح، عمر الشركة، جودة المراجعة) على المتغير التابع.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب معنوي لمستوى الإفصاح عن (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن لتركيز الملكية تأثير معدل للعلاقة بين مستوى الإفصاح عن (الأداء البيئي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي، حيث يتفاعل مع الإفصاح عن الأداء البيئي للتأثير طردياً على التحفظ المحاسبي، كما يتفاعل مع الحوكمة للتأثير عكسياً على التحفظ المحاسبي. وأظهرت النتائج أيضاً، وجود تأثير معدل لنوع الصناعة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي، حيث يتفاعل نوع الصناعة مع مستوى الإفصاح عن (الأداء البيئي، والأداء الاجتماعي) للتأثير عكسياً على التحفظ المحاسبي، كما يتفاعل مع أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة للتأثير طردياً على التحفظ المحاسبي.

واستناداً إلى ذلك توصي الدراسة بتوجيه الشركات لتعزيز الإفصاح عن الاستدامة، بالإضافة إلى ضرورة إدراك المستثمرين والمحللين الماليين لأهمية الإفصاح عن استدامة الشركات، لما لها من تأثير على تقديرات المحللين الماليين.

وتسهم هذه الدراسة بشكل عام، في الأدبيات الموجودة حول العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وجودة التقارير المالية، وتوفر النتائج أثراً عملياً للشركات في تبني ممارسات محاسبية متحفظة استجابةً لمبادرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في شكل تقرير استدامة.

الكلمات الدالة: تقارير الاستدامة، التحفظ المحاسبي، تركيز الملكية، نوع الصناعة.

مقدمة ومشكلة البحث:

توفر التقارير المالية معلومات للأطراف المهتمة، سواء الداخلية أو الخارجية، حيث يعد المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية مصدر هام لقرارات أصحاب المصلحة، لذا تستحوذ قضية جودة التقارير المالية على اهتمام عديد من الباحثين، ومن ثم سعت الجهات المهنية والرقابية إلى وضع آليات للحفاظ على تحقيق التوازن بين أصحاب المصلحة والحد من مشاكل الوكالة، الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، أحد أهم هذه الآليات يتمثل في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية ذات الطابع المتحفظ (السيد، 2024: 727).

ويُعد التحفظ المحاسبي عنصراً هاماً في إظهار جودة التقارير المالية (Ball & Shivakumar, 2005). حيث يقوم التحفظ المحاسبي على الاعتراف بالتكاليف أو الخسائر التي قد تحدث على الفور، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات أو الأرباح (Ball & Shivakumar, 2005). ويمثل التحفظ ميلاً إلى طلب مستويات تحقق أعلى للتعرف على الأخبار الجيدة من الأخبار السيئة في التقارير المالية، مما يعني متطلبات اعتراف أكثر صرامة بالأرباح من الخسائر (Basu, 1997). يؤكد Sadi et al. (2022) أن معايير إعداد التقارير المالية الدولية ستعزز التحفظ، وتحد من إدارة الأرباح، وتقلل من عدم تماثل المعلومات، وتزيد من شفافية الإفصاح، وتُحسن جودة المعلومات المحاسبية. وفي ذات السياق يرى Key & Kim (2020) أن الأدلة في كوريا تتوافق مع انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وزيادة سرعة الاعتراف بالخسائر، مما يدل على جودة محاسبية أعلى.

نتيجة للضغط المتزايد من أصحاب المصلحة، بدأت الشركات تُولي اهتماماً لقضايا الاستدامة، حيث أدرجت الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لسلوكيات الشركات إلى جانب البعد المالي. وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الإفصاح عن المعلومات غير المالية، مما يزيد من شفافية الإدارة، ولذلك أصبح يُنظر إلى تقارير الاستدامة على أنها امتداد لتقارير المسؤولية الاجتماعية من جانب الشركات، حيث تُركز بشكل أكبر على مفهوم التنمية المستدامة. فبدلاً من تقديم صورة عامة عن أنشطة الشركة، تُتاح للإدارة فرصة إظهار تركيزها طويل المدى على كيفية تحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية لأصحاب المصلحة (Minutiello & Tettamanzi, 2022).

في العقود الأخيرة، أصبح الأداء غير المالي عموماً، واستدامة الشركات خصوصاً، أمراً بالغ الأهمية، ويحظى باهتمام كبير من جانب الشركات وأصحاب المصلحة (Ho et al., 2021). يُحدد أداء استدامة الشركات مدى دمج الشركة لعناصر النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والكفاءة الاجتماعية، والحوكمة في عملياتها، وفي نهاية المطاف، تأثير هذه العناصر على الشركة والمجتمع (Artiach et al., 2010). وعلى الصعيد الدولي، يتزايد القلق بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية

لأنشطة الشركات (Farneti & Guthrie, 2009: 89). وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في التقارير المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية من قبل الشركات الكبرى (Gray, 2006). ومع ذلك، لا تُوفر التقارير المالية التقليدية قياساً كافياً لتلك الآثار، وبالتالي، فإن هناك ثمة حاجة إلى تقارير أوسع نطاقاً من جانب الشركات (Yongvanich & Guthrie, 2006). أصبح مصطلح "التقارير الاجتماعية والبيئية" أقل استخداماً، حيث يُرجَّح أن تتبنى المؤسسات مصطلح غامض وهو "تقارير الاستدامة" (Adams & Larrinaga-González, 2007).

وقد أصبحت تقارير الاستدامة شائعة، لاسيما في العقد الماضي، نتيجةً لتطور تقارير المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات، وقد أسفرت المبادرات العالمية (مثل مبادرة إعداد التقارير العالمية، والميثاق العالمي للأمم المتحدة) الرامية إلى تسليط الضوء على قضية الاستدامة عن نتائج إيجابية. ونتيجةً لذلك، تزايد الوعي والميل إلى إصدار تقارير استدامة مستقلة، وإن كان ذلك بطيئاً (Kuzey & Uyar, 2017). وعلى عكس تقارير المسؤولية البيئية والاجتماعية المُعدّة مسبقاً، تُعدّ تقارير الاستدامة إلى حد كبير بالاشتراك مع أفضل إطار عمل معروف، وهو مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) (GRI, 2013). وقد حققت مبادرة إعداد التقارير العالمية نجاحاً كبيراً من حيث معدل تبنيها وشموليتها ومكانتها وظهورها منذ إنشائها عام 1999 (Brown et al., 2009).

وقد قدمت العديد من الأدبيات السابقة أدلة على أن إعداد تقارير الاستدامة عبر مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) يحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين، ويُعزز قيمة الشركة (Schadewitz & Niskala, 2010) وأدائها (Ameer and Othman, 2012). كما أن الإفصاح عن القضايا المتعلقة بالاستدامة لأصحاب المصلحة يُعزز المساءلة والشفافية في عمليات الشركة، مما يُساعد المستثمرين على إجراء تقييمات تتسم بالدقة (Nobanee & Ellili, 2016). علاوة على ذلك، يُوفر هذا النوع من التقارير فوائد إضافية، مثل تعزيز صورة الشركة، وتوطيد علاقاتها المجتمعية، وإضفاء الشرعية على أنشطة الشركة (Kiliç et al., 2015).

وقد أشارت دراسة Comyns et al. (2013) إلى أنه يمكن تناول دوافع إعداد تقارير الاستدامة، باستخدام عدة نظريات، من بين تلك النظريات المعتمدة على نطاق واسع، نظريتي الشرعية، والمساءلة. **أما منظور الشرعية**، فهو موجه نحو الإدارة، ويدعم وجهة النظر القائلة بأن الشركات تستخدم تقارير الاستدامة كأداة لإضفاء الشرعية على أعمالها، كي تثبت لأصحاب المصلحة والمجتمع أن أنشطتها وسلوكياتها تتوافق مع المعايير المقبولة، ويدعم هذا المنظور أيضاً الرأي القائل بأن تقارير الاستدامة تُستخدم كاستجابة للضغوط أو الأحداث الخارجية السلبية من خلال زيادة نطاق الإفصاح، بالإضافة إلى اتجاه الإفصاح الإيجابي، من هذا المنظور، يبدو أن تقرير الاستدامة بمثابة إجراء رمزي، لذا قد لا تكون التقارير انعكاساً دقيقاً لأداء الشركة، ولكنها تُستخدم لتقديم صورة

مسئولة اجتماعياً. **بينما يذهب منظور المساءلة** إلى أن تقرير الاستدامة هو واجب على المنظمات لتقديم تقرير عن أنشطتها، حتى لو لم تكن في مصلحة الشركة، يُدرك منظور المساءلة الفجوة بين ما تفصح عنه الشركات وما هو مطلوب.

ويرتبط مستوى التحفظ في التقارير المالية بجهود الشركة للمساءلة أمام أصحاب المصلحة وتقليل مخاطرتهم تحسباً لظروف اقتصادية غير مستقرة (Shen et al., 2021). لذلك يجب على الشركات إعداد تقرير استدامة يتضمن الأداء الاقتصادي والمالي والاجتماعي والبيئي في إدارة أعمال مستدامة. وعلى الرغم من أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية مطلوب بموجب القانون، إلا أن العناصر التي يجب الإفصاح عنها لا تزال اختيارية وفقاً لتفضيلات الشركة (Nawangარი et al., 2021).

وقد تناولت أدبيات سابقة العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، على سبيل المثال: أشارت دراسة (Burke et al. 2020)، إلى أن الشركات التي تتمتع بإفصاحات جيدة عن تقارير الاستدامة تميل إلى عدم الانخراط في سلوك انتهازي عند الدخول في عقود مع أصحاب المصلحة، مما يتسبب في انخفاض الطلب على التحفظ المحاسبي من الأطراف المتعاقدة. ويذكر (Anagnostopoulou et al. 2021) أن الشركات التي تعاني من ضغوط مالية تُظهر تحفظ محاسبي أعلى عند حدوث أزمة، ولديها مستوى أقل من الإفصاح عن تقارير الاستدامة. كما أظهرت الأدبيات السابقة التي أجراها (Garanina & Kim 2023) في روسيا، (Shen et al. 2021) في الصين، تأثيراً موجباً للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية على التحفظ المحاسبي. حيث يساعد الإفصاح عن تقرير الاستدامة على زيادة الشرعية وتوسيع علاقات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي. كما توصلت الدراسات التي أجريت على الشركات العامة في Shanghai & Shenzhen أن الامتثال للمسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تطلبها الحكومة أدى إلى تقارير مالية متحفظة. كما أظهرت نتائج مماثلة في بحث أجراه (Pereira et al. 2021) على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية البرتغالية، أن الإفصاح عن تقرير الاستدامة يزيد من التحفظ المحاسبي المشروط. في المقابل، بينما وجد (Noor et al. 2021) أن الإفصاح عن تقرير الاستدامة لا يؤثر على التحفظ المحاسبي. وفي الهند، يؤثر الإفصاح الإلزامي عن المسؤولية الاجتماعية على التحفظ المحاسبي المشروط للشركات ذات الحوكمة القوية (Shaw et al., 2021).

استناداً إلى تضارب نتائج الأدبيات السابقة حول العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ

المحاسبي، تسعى الدراسة الحالية إلى استكمال الدراسات السابقة من خلال دراسة الإشارة التي ينقلها نشر تقرير استدامة، وعلى غرار دراسة (Guidry & Patten, 2010; Berthelot et al., 2012)، حيث يمكن أن يُشكل تقرير الاستدامة إشارة للمستثمرين (Berthelot et al., 2012)،

حيث أن عرض تقارير الاستدامة يتطلب جهداً أكبر والتزامات مالية، ويُشجع نمو الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً على أن تُصبح الشركات أكثر مسؤولية تجاه قضايا الاستدامة (Braam et al., 2016).

كما تُوسّع الدراسة الحالية نطاق الملاءمة القيمية السابقة لبحوث الاستدامة في سياق الأسواق الناشئة، حيث تناولت معظم الدراسات السابقة هذه القضية في الأسواق المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية (Guidry & Patten, 2010)، وكندا (Berthelot et al., 2012)، وأستراليا (Bachoo et al., 2013). وهذا يعني أن معظم الأدبيات السابقة قد أجريت ببيئات أجنبية، تختلف في سماتها وخصائصها عن خصائص البيئة المصرية، فضلاً عن أن معظمها قد اقتصر في دراستها للمتغيرات المؤثرة على التحفظ المحاسبي، على عدد محدود من تلك المتغيرات (حسين، 2015). علاوة على ذلك، قد يكون تأثير أصحاب المصلحة في الدول الناشئة أقل تأثيراً منه في الدول المتقدمة. كما أن الشركات المصرية تُظهر درجة كبيرة من التباين وعدم الاتساق في إفصاحاتها حول ممارسات الاستدامة (Helfaya et al., 2023) لذلك، تبرز أهمية مساهمة دراسات الأسواق الناشئة في هذا الكم المتنامي من الأدبيات. ومن هنا جاء الباحث للاهتمام بالدراسة الحالية. **ومن هنا يمكن السؤال البحثي الأول:**

1) ما مدى تأثير الإفصاح عن الاستدامة على التحفظ المحاسبي؟

في ضوء تضارب نتائج العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، وأن هذا التضارب يدعمه مبررات منطقية تساند كلا الاتجاهين الموجب والسالب للعلاقة، إلى جانب تباين نتائج الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة، وبحثت مدى تواجد هذه العلاقة من عدمه، مما يثير سؤال بحثي يتعلق: **بما إذا كان هناك دور لمتغيرات معدلة يمكنها تفسير التضارب المحيط بنتائج العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي؟**

لذا سوف يركز البحث الحالي على متغيرين معدلين، يتمثل المتغير الأول في تركيز الملكية، بينما يتمثل المتغير الثاني في نوع الصناعة، فمن ناحية توجد أدلة علمية على تواجد تأثير لاهذين المتغيرين على التحفظ المحاسبي، من واقع دراسات سابقة، ومن ناحية أخرى فمن المنتظر أن يوفر المتغيرين المعدلين رؤى واضحة حول أثر تركيز الملكية ونوع الصناعة على ترجيح أي من وجهتي النظر المتعارضتين حول العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي. استكمالاً للسؤال البحثي

الأول، يمكن صياغة السؤالين التاليين:

- 1- ما مدى تأثير تركيز الملكية على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي؟
- 2- ما مدى تأثير نوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي؟

هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث، تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- (1) دراسة واختبار العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي.
- (2) دراسة واختبار أثر تركيز الملكية على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي.
- (3) دراسة واختبار أثر نوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل واعتبارات لعل من أهمها ما يلي:

- تحتل قضية الاستدامة مكانة هامة في القرارات الاستراتيجية للشركات، حيث يوفر الإفصاح في تقرير الاستدامة معلومات للفئات المهتمة حول أنشطة الشركة وآثارها الاجتماعية والبيئية، ومن ثم يصبح الإفصاح عن تقرير الاستدامة مفهوماً للتواصل بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركة مع أصحاب المصلحة والمجتمع.
- ندرة الدراسات السابقة في البيئة العربية ومن بينها مصر والتي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في شكل إفصاح تقرير الاستدامة والتحفظ المحاسبي، فضلاً عن المتغيرات المعدلة لتلك العلاقة. ويأمل الباحث أن يقدم البحث الحالي مساهمة للأدبيات السابقة.
- أصبح إعداد تقارير الاستدامة أمراً أساسياً لبناء الثقة وتعزيز سمعة الشركة. كما تُلقي الدراسة الضوء على النقاش الدائر حول جدوى التحفظ المحاسبي، ومساهمة أهداف الاستدامة في مراقبة أنشطة المديرين وتوجيهه. كما تدعم الدراسة رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة، من خلال توفير أدوات علمية لقياس وتقييم فعالية الممارسات المختلفة.
- **للنتائج المتوقعة مضامين هامة للأطراف التالية: الباحثون،** فمن المتوقع أن تفتح نتائج هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لدراسة وتحليل أسباب النتائج ومحاولة تفسيرها من خلال دراسات أخرى باستخدام منهجيات ومقاييس مختلفة لمتغيرات الدراسة أو بإضافة متغيرات أخرى، بالإضافة إلى توفير نظرة ثاقبة للبحوث المستقبلية التي ستواصل البحث في مواضيع مماثلة لاستخدامها كمرجع ومعلومات. **المستثمرين،** وذلك من خلال النظر في تأثير الإفصاح عن تقرير الاستدامة الخاص بالشركة على جودة التقارير المالية. كما توفر للمستثمرين والمحللين الماليين فهماً أفضل حول تقييم إفصاحات الاستدامة المختلفة، وتساعد أعضاء مجالس الإدارة في ترشيد قرارات الاستثمار في مبادرات الاستدامة والإفصاح عنها.

حدود البحث:

سوف يواجه البحث الحالي القيود أو الحدود التالية:

- يقتصر تطبيق البحث الحالي على الشركات غير المالية المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، حيث سيتم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك، نظراً لاختلاف طبيعة عملها وسياساتها التمويلية عن مثيلاتها في الشركات غير المالية.
- اعتمدت الدراسة على أحدث إطار عمل للاستدامة الذي طرحته الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية في 2021 كأساس لقياس مستوى الإفصاح عن الاستدامة من خلال مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة).

خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة عن الاسئلة البحثية، فقد تم استكمال البحث على النحو التالي، يعرض القسم الأول: التأسيس النظري لمتغيرات البحث، **بينما يعرض القسم الثاني:** تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضيات البحث. **أما في القسمين الثالث والرابع:** يتم تصميم البحث، وتحليل نتائج البحث واختبار فرضياته. **ويعرض القسم الخامس** نتائج البحث والتوصيات والدراسات المستقبلية.

القسم الأول: التأسيس النظري لمتغيرات البحث

يهدف هذا القسم إلى عرض خلفية نظرية حول متغيرات البحث، حيث سيتم عرض خلفية نظرية حول **التحفظ المحاسبي** من حيث (المفهوم، المزايا، الأنواع، المقاييس، الدوافع، والمحددات)، **الإفصاح عن الاستدامة** من حيث (المفهوم، النظريات المفسرة، المحددات، والإنعكاسات المحاسبية)، **ثم العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، والدور المنظم لكل من تركيز الملكية، ونوع الصناعة.** وسيتناول الباحث هذا القسم على النحو التالي:

1. **التحفظ المحاسبي: (المفهوم، المزايا، الأنواع، المقاييس، الدوافع، والمحددات)**

نال التحفظ المحاسبي اهتماماً كبيراً على المستويين المهني والأكاديمي، حيث اهتمت الاصدارات المهنية في مجال المحاسبة بتعريف التحفظ المحاسبي، منها على سبيل المثال (APA, 1970) (IASB, 1989; FASB, 1980) وتتفق جميعها على أن التحفظ المحاسبي يتمثل في عدم التأكد (الغموض) المحيط بإعداد التقديرات المحاسبية، والذي ينعكس في الاتجاه العام نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة (المخاطر المحتملة)، وما يتبعها من تخفيض قيم كل من صافي الأصول وصافي الدخل، بما يؤدي إلى عرض صورة مالية أكثر إنصافاً وموضوعية.

وعلى المستوى الأكاديمي يُعرف التحفظ المحاسبي بأنه "ميل المحاسب إلى طلب درجة أعلى من التحقق لاعتبار الأخبار الجيدة مكاسب، مقارنةً باعتبار الأخبار السيئة خسائر" (Basu, 1997: 7). بينما قدّم Givoly & Hayn, (2000) أحد أكثر التعريفات دقة للتحفظ المحاسبي، حيث اعتبراه معياراً للاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة، بما يؤدي إلى تقليل الأرباح المتراكمة المعلن عنها. ويتحقق ذلك من خلال الاعتراف بالإيرادات بدرجة تحقق أعلى، والاعتراف بالمصروفات بصورة أسرع، وتقييم الأصول بأقل من قيمتها الفعلية، وتقدير الالتزامات بأكثر من قيمتها الحقيقية، ويتفق مع هذا التعريف ما أشارت إليه دراسة (حماد، 2021).

وفي سياق متصل، فقد أشار عبد المجيد (2013) إلى أن التحفظ المحاسبي يتمثل في حالة عدم التأكد التي يُشترط فيها توافر أدلة أقوى نسبياً للاعتراف بالأرباح أو المكاسب، مقارنةً بالأدلة المطلوبة للاعتراف بالمصروفات أو الخسائر. ويترتب على ذلك تخفيض عناصر الأصول والإيرادات، وزيادة عناصر الالتزامات والمصروفات. ومن جانب آخر، أوضحت دراسات (Ruch & Taylor, 2015; Zubaidah & Nasrizal, 2019; Hejranijamil et al., 2020; Thomas & Ayusmer, 2020) أن التحفظ المحاسبي يتمثل في السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى انخفاض متحيز في صافي القيمة الدفترية للأصول مقارنة بقيمتها الاقتصادية الحقيقية.

بينما أشارت دراسة جميل (2022) إلى أن التحفظ المحاسبي يسهم في حماية أصحاب المصلحة من خلال تقييد السلوك الانتهازي الذي قد تمارسه الإدارة في ظل عدم تماثل المعلومات. وفي الاتجاه ذاته، أشار (Ciptawan & Melina, 2023) إلى أن التحفظ المحاسبي يُنظر إليه كسلوك حذر يهدف إلى ضمان أخذ المخاطر التي قد تواجهها الشركة في الاعتبار عند إعداد التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالمزاي التي يحققها التحفظ المحاسبي، فهو يحد من دافع المديرين للمبالغة في تقدير الأرباح وصافي الأصول، ويُقلل من احتمالية مصادرة أموالهم (García Lara et al., 2009; Cheng, 2020). كما أنه يُقدّم إشارات أنية لأصحاب المصلحة حول مخاطر التخلف عن السداد (Zhang, 2008). وتماشياً مع هذه الفكرة، وجد (Biddle et al., 2020) أن التحفظ المحاسبي يُقلل من مخاطر إفلاس الشركة من خلال التخفيف من ممارسات إدارة الأرباح الإنتهازية. كما أن إعداد التقارير المتحفظة يُخفف من خطر انهيار سوق الأسهم، مما يُفيد المجتمع بأكمله (Guo et al., 2020). وبشكل عام، تُشير الدراسات إلى أن فوائد إعداد التقارير المحافظة تعود على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (Garanina & Kim, 2023).

أما عن أنواع التحفظ المحاسبي، فقد ميزت أدبيات سابقة (حسين، 2015؛ عفيفي، 2016؛ عبدالحليم، 2018؛ محمد، 2021؛ البردونى، 2024؛ الملاح وآخرون 2024) بين نوعين من التحفظ

المحاسبي، **يتمثل النوع الأول في التحفظ الشرطي: Conditional Conservatism** وهو التحفظ الذى يعتمد على أنباء معينة، بمعنى أنه مشروط بالأنباء المستقبلية (Basu, 1997; Beaver & Ryan, 2005)، ويعنى استبعاد وتخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول فى ظل وقوع أنباء غير مرغوب فيها، بما يعنى الإعراف بالأنباء السيئة على حساب الأنباء الجيدة (Basu, 1997) ويسمى أيضاً بالتحفظ اللاحق أو تحفظ قائمة الدخل. **بينما يتمثل النوع الثاني في التحفظ غير الشرطي: Unconditional Conservatism** وهذا النوع لا يعتمد على وقائع معينة، وفيه يتم اختيار الطرق المحاسبية التى تؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية مثل تأجيل الإعراف بالإيراد، أو الإعراف الفوري بنفقات البحوث والتطوير (Basu, 1997; Beaver & Ryan, 2005) وهذا النوع غير مرتبط بوقوع أحداث معينة، ولكن يحدث بناءً على اتباع طرق محاسبية معينة لأحد عناصر القوائم المالية، وذلك عندما يكون هناك طرق محاسبية بديلة لمعالجة ذلك العنصر، ويطلق على هذا النوع من التحفظ تحفظ قائمة المركز المالي (Ruch & Taylor, 2015).

وحول مقاييس التحفظ المحاسبي، يعد (Basu, 1997) من أوائل الباحثين الذين طوروا إجراءات تعكس جوهر مبدأ التحفظ، إلا أنه حتى الآن لا يوجد مقياس تجريبي واحد متفق عليه بشكل عام ليكون المقياس الوحيد للتحفظ المحاسبي. ونظراً لصعوبة ملاحظة مفهوم التحفظ المحاسبي أو قياسه بصورة مباشرة، فلا توجد طريقة موحدة تُستخدم دائماً لقياسه. قدم (Basu, 1997) **مقياس علاقة الأرباح بعوائد الأسهم**، حيث يفترض أن المحاسبين يميلون إلى الإعراف بالخسائر غير المحققة بشكل أسرع من الأرباح غير المحققة. ويتم قياس مستوى التحفظ من خلال سرعة الاستجابة للأرباح والخسائر، أي من خلال عدم تماثل توقيت الإعراف بالأحداث الاقتصادية، وقد استخدم هذا المقياس في دراسات مختلفة منها: دراسة البردوني (2024). وفي محاولة لتعديل مقياس (Basu, 1997) قدم (Khan & Watts, 2009) **نموذج لقياس التحفظ المحاسبي عرف بمقياس C_Score**، عن طريق إضافة بعض العوامل على نموذج (Basu, 1997) كمحددات لتطبيق التحفظ المحاسبي، وتمثلت تلك العوامل في: حجم الشركة، الرافعة المالية، نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية. وقد استخدمت دراسات (محمد، 2021؛ البردوني، 2024؛ Garanina & Kim, 2023) هذا المقياس.

كما قدمت دراسة (Givoly & Hayn, 2000) **مقياس الاستحقاقات السالبة**، حيث ظهر نموذج الاستحقاقات السالبة باعتباره أحد الأدوات المستخدمة لقياس التحفظ المحاسبي غير المشروط على مستوى الفترات المحاسبية. ويقوم هذا النموذج على العلاقة بين بند الاستحقاقات المحاسبية وصافي التدفقات النقدية التشغيلية؛ إذ يشير انخفاض مقدار الاستحقاقات من فترة إلى أخرى إلى زيادة

درجة التحفظ. وقد استخدمت دراسة أبو العلا (2018) هذا المقياس كتعريف إجرائي للتحفظ المحاسبي، بينما استخدمت دراسة الطحان ونخال (2020) هذا المقياس للتعبير عن مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط. **بينما قدم (Beaver & Ryan, 2000) مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية**، والذي يقوم على استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كمقياس للتحفظ المحاسبي، حيث يُلاحظ أن التحفظ المحاسبي يميل إلى تقليل القيمة الدفترية الصافية مقارنة بالقيمة السوقية الفعلية، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لتصبح أعلى من (1) يشير إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي، وفي المقابل، فإن انخفاض هذه النسبة إلى أقل من (1) لفترة زمنية معينة يعكس اتباع سياسة محاسبية متحفظة في الإعراف بالأرباح وتقييم الأصول بأقل من قيمتها السوقية. وكتعريف إجرائي للتحفظ المحاسبي، استخدمت دراسات (حسين، 2015؛ سمره وآخرون 2018؛ الطحان ونخال، 2020؛ الفار، 2022؛ الملاح وآخرون، 2024) هذا المقياس.

وعلى نحو مماثل قدمت دراسة (Penman & Zhang, 2002) **مقياس الاحتياطات الخفية**، والذي يهدف إلى قياس تأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية من خلال النظر إلى نسبة المخصصات والاحتياطات المقدرة إلى صافي الأصول التشغيلية. إذ تشير زيادة هذه الاحتياطات إلى ارتفاع مستوى التحفظ لدى الشركة. بينما اهتمت دراسة (Ball & Shivakumar, 2005) **بمقياس الاستحقاقات غير المتماثلة إلى التدفقات النقدية**، ويستند هذا النموذج إلى أن الاستحقاقات ترتبط بشكل إيجابي- ولكن غير متماثل- مع التدفقات النقدية التشغيلية الجارية نتيجة لوجود التحفظ المحاسبي. حيث ترتبط التغيرات في التدفقات النقدية الحالية ارتباطاً إيجابياً مع التغيرات المستقبلية في التدفقات النقدية، والتي يُعترف بها في الأرباح الحالية على أساس الاستحقاقات.

وقد أشارت أدبيات سابقة إلى أن هناك دوافع للتحفظ المحاسبي من جانب الإدارة، حيث أشارت دراسات (حماد، 2021؛ الملاح وآخرون، 2024) إلى **الدافع التعااقدي** والذي ينشأ كنتيجة لزيادة صراعات الوكالة بين الإدارة والمساهمين أو بين المساهمين والدائنين، حيث يستخدم التحفظ لتقييد سلوك الإدارة في تقييم الأصول بأكبر من قيمتها العادلة، والحد من تحقيق مصالح ذاتية على حساب حملة الأسهم، كذلك حماية مصالح الدائنين من خلال فرض بعض القيود للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها الدائنون. بينما أشار (جميل، 2022؛ الملاح وآخرون، 2024) إلى **الدافع الضريبي** والذي ينشأ نتيجة رغبة الإدارة في تخفيض الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم مبلغ الضريبة المستحقة، وتجنب دفع ضرائب عن أرباح غير محققة من خلال تأجيل الإعراف بالإيرادات مقابل تعجيل الإعراف بالمصروفات. وفيما يتعلق **بدافع التقاضي** فإن الإدارة تنظر من خلاله للتحفظ كوسيلة لحماية نفسها من خطر التقاضي من جانب أصحاب المصلحة (الباز، 2022؛ الملاح وآخرون،

2024). بينما يتعلق **دافع التكاليف السياسية** بلجوء الإدارة إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، كوسيلة لتجنب تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن زيادة الضغوط السياسية من جانب الجهات المهنية المصدرة للتشريعات والمعنية بتقييم مدى الالتزام بالمعايير (الملاح وآخرون، 2024).

وقد أشارت أدبيات سابقة إلى مجموعة من المحددات (العوامل المؤثرة) على مستوى التحفظ المحاسبي، من بين هذه المحددات **حجم الشركة** حيث أشارت دراسة حسين (2015) إلى وجود تأثير سالب معنوي **لحجم الشركة** على مستوى التحفظ المحاسبي، وعلى النقيض من ذلك أشارت دراسات سمرة وآخرون (2018)، وأبو العلا (2018) إلى وجود تأثير موجب معنوي لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي. بينما أشار الطحان ونخال (2020) إلى عدم معنوية تأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي. كما أشارت دراسة الطحان ونخال (2020) إلى محددين هما **هيكل الملكية، خصائص لجنة المراجعة،** حيث يوجد تأثير سالب معنوي **للملكية الإدارية** على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط، كما يوجد تأثير موجب معنوي لكل من **(استقلالية لجنة المراجعة، تنوع أعضاء لجنة المراجعة وفقاً للجنس)** على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط. كما أضافت دراسة حسين (2015) محدداً يتعلق **بالرافعة المالية** ووجدت تأثير موجب معنوي للرافعة المالية على مستوى التحفظ المحاسبي. وعلى النقيض مما سبق، أشارت دراسة سمرة وآخرون (2018) إلى وجود تأثير سالب معنوي للرافعة المالية على مستوى التحفظ المحاسبي. بينما أشارت نتائج دراسات أبو العلا (2018)، الطحان ونخال (2020) إلى عدم معنوية تأثير الرافعة المالية على مستوى التحفظ المحاسبي. وعلى نحو مماثل أشارت دراسة حسين (2015) إلى وجود تأثير سالب معنوي **لعمر الشركة** على مستوى التحفظ المحاسبي. وفي ذات السياق أشارت نتائج دراسة الطحان ونخال (2020) إلى وجود تأثير سالب معنوي لعمر الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط. وقد أضافت دراسة سمرة وآخرون (2018) خصائص مجلس الإدارة كمحدد لمستوى التحفظ المحاسبي، وتوصلت إلى وجود تأثير سالب معنوي لكل من **(حجم مجلس الإدارة، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي)** على مستوى التحفظ المحاسبي، ووجود تأثير طردي معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي.

2. الإفصاح عن الاستدامة: المفهوم والنظريات المفسرة والمحددات والإنعكاسات المحاسبية

2.1. مفهوم الإفصاح عن الاستدامة:

أشارت أدبيات سابقة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يُحسن بيئة معلومات الشركة، ويعزز ثقة المستثمرين، ويعكس أهداف الاستدامة طويلة الأجل للشركات (Yu & Zheng,)

2020 كما أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد الشركات على تعزيز شرعيتها (Cai et al., 2019; Parsa et al., 2021). كما أن الشركات التي تُقدم تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات أقل عرضة للانخراط في ممارسات انتهازية (Gao et al., 2014). عند استكشاف المفهوم المذكور أعلاه، يعتمد الباحثون على **نظرية الشرعية** لتفسير ظاهرة المسؤولية الاجتماعية للشركات (Deegan et al., 2002). يمكن وصف الشرعية بأنها تصور عام بأن تصرفات الشركة مرغوبة أو مناسبة ضمن نظام اجتماعي مبني على المعايير والقيم والمعتقدات (Garanina & Aray, 2021). وهناك منظور آخر لتفسير ظاهرة المسؤولية الاجتماعية وهو **نظرية أصحاب المصلحة** في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تشير النظرية إلى أن الشركات التي تُعني بالمسؤولية الاجتماعية تميل إلى إدارة علاقاتها مع أصحاب المصلحة بمسؤولية أكبر من الشركات التي لا تُعني بالمسؤولية الاجتماعية، وبطبيعة الحال، تُنظم العلاقات مع بعض أصحاب المصلحة بمعايير غير رسمية مُحددة أخلاقياً بدلاً من عقود رسمية (Friedman & Miles, 2006)، ويزعم (Harjoto and Laksmana, 2018) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تُمثل آلية تحكم في الانتهازية الإدارية. حيث يتصرف المديرون الواعون بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ليس فقط من الناحية القانونية، بل من الناحية الأخلاقية أيضاً، وهذا الجانب الأخلاقي له تأثير غير مباشر على جودة التقارير المالية (Cheng & Kung, 2016).

كما قدمت الأدبيات السابقة منظوراً معاكساً بشأن ممارسات الإفصاح المُحسنة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. فقد وجدت بعض الدراسات أن الشركات قد تستغل علاقاتها مع أصحاب المصلحة وشرعيتها لإخفاء سياساتها التي تخدم مصالحها الذاتية (Ferrell et al., 2016; Lins et al., 2021; Anagnostopoulou et al., 2017). قد تستخدم الشركات أنشطة المسؤولية الاجتماعية كأداة لإدارة صورة الشركة أو تأمين سمعتها، وذلك لتغطية آثار سوء سلوكها والتلاعب بآراء الجمهور (Choi et al., 2013). وقد أشار (Cheng et al., 2014) إلى أن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات ترتبط بمشاكل بالوكالة.

ويوفر الإفصاح في تقرير الاستدامة معلومات للفئات المهتمة حول أنشطة الشركة وآثارها الاجتماعية والبيئية، ومن ثم يصبح الإفصاح عن تقرير الاستدامة مفهوماً للتواصل بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركة مع أصحاب المصلحة والمجتمع (Sembiring, 2005). ووفقاً لـ (Cheng and Christiawan, 2011)، فإن الإفصاح عن تقرير الاستدامة يمكن أن يحسن صورة الشركة وجاذبيتها في نظر المستثمرين والمحليين الماليين، ويزيد المبيعات والحصة السوقية. وقد أشار (Putri et al., 2023) إلى أنه لقياس مستوى الإفصاح عن تقرير الاستدامة يستخدم معيار GRI (مبادرة إعداد التقارير العالمية). وقد تطورت معايير GRI من وقت لآخر، بدءاً من الإصدار الأول من إرشادات GRI (GRI-G1) إلى معايير GRI 2021.

2.2. النظريات المفسرة للإفصاح عن الاستدامة:

تتعدد الأطر النظرية التي يمكن الإستناد إليها في تحليل وتفسير الإفصاح عن تقارير الاستدامة، ومن بين النظريات المتعلقة بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، **نظرية الشرعية**، حيث يُعرّف Suchman (1995) الشرعية بأنها "إدراك أو افتراض عام بأن تصرفات كيان ما مرغوبة أو سليمة أو مناسبة ضمن نظام اجتماعي من المعايير والقيم والمعتقدات والتعريفات". وبالتالي، تُشكّل الشرعية قبول المجتمع لسلوكيات الشركة. عندما تتحرف تصرفات أو سلوكيات الشركة عن القيم المجتمعية، يُشكّل ذلك تهديداً محتملاً لشرعيتها مع عواقب مالية وسياسية سلبية على الشركة (Deegan, 2002). ومع تزايد وعي المجتمع بالقضايا البيئية والاجتماعية، قد يُشكّل اكتساب الشرعية والحفاظ عليها مشكلة للشركات. على سبيل المثال، تُعرّض الشركات التي تُصدر مستويات عالية من التلوث وتُعاني من ضعف الأداء البيئي شرعيتها للخطر. (Bansal & Clelland, 2004). ومن هذا المنظور، يُعتبر إعداد تقارير الاستدامة أداة تستخدمها الشركات للتواصل مع المجتمع والاستجابة للمخاوف الخارجية. فعلى سبيل المثال، وُجد أن الشركات تزيد من نطاق إفصاحها أو تزيد من مقدار الإفصاح الإيجابي في أعقاب الحوادث السلبية التي تُهدد شرعيتها (Deegan et al., 2000). ووفقاً لـ (Deegan (2002، تحتاج الشركة إلى اكتساب الشرعية، بمعنى "ترخيص اجتماعي للعمل" للحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطتها؛ وبالتالي، تُعدّ تقارير الاستدامة أدوات لإضفاء الشرعية على الأعمال، وإثبات التزامها بالحدود المقبولة في المجتمع.

ولتحقيق الشرعية، يمكن للشركات إما اتخاذ إجراءات جوهرية عن طريق تغيير سلوكياتها أو ممارساتها أو قد تشارك في أنشطة أكثر رمزية، على سبيل المثال مواءمة نفسها مع المنظمات الشرعية، بحيث يمكنها هي نفسها اكتساب الشرعية دون تغيير السلوكيات التنظيمية (Buhr, 1998). وفي ذات السياق أشار Comyns et al. (2013) إلى أن الشركات تستخدم تقارير الاستدامة لأغراض الشرعية، حيث تُمثل التقارير إجراءً رمزياً يُستخدم في الغالب لإدارة الانطباع العام عن الشركة، بهدف اكتساب الشرعية دون تغيير سلوكها.

يستخلص الباحث مما سبق، أن **نظرية الشرعية** تركز على إنشاء نظام إدارة يعزز الانسجام بين الشركة والمجتمع والهيئات التنظيمية. وتستخدم الشركات نظرية الشرعية على نطاق واسع لشرح اختيارها للإفصاح بشفافية عن أنشطتها (Dai et al., 2018). وتفرض الحاجة الملحة للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية على الشركات تضمين المعلومات في تقارير الاستدامة (Dube & Maroun, 2017). وكما ذكر Truant et al. (2017) فإن الإفصاح عن قضايا الاستدامة يخدم غرضاً استراتيجياً. بما يحقق الحفاظ على السمعة الإيجابية للشركة لدى عامة الناس، مع التأكيد على أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية للتحقق من صحة شرعية الشركة (Dube & Maroun, 2017).

بينما تقترض **نظرية أصحاب المصلحة** أن إجراءات الشركة يجب أن تتوافق مع توقعات أصحاب المصلحة المختلفين، مثل الحكومة والمساهمين والدائنين والعملاء والمجتمعات (Ren, 2025)، وعند اتخاذ القرارات الاستراتيجية الرئيسية، غالباً ما تحتاج الشركات إلى إدارة متطلبات أصحاب المصلحة، الذين يمكن أن تؤثر سلوكياتهم وتفضيلاتهم بشكل كبير على اتجاه وحجم استثمارات الشركة (Guo et al. 2020). في هذا السياق، تُعد التقارير المالية عالية الجودة أمراً بالغ الأهمية لتلبية متطلبات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالشفافية والموثوقية وإدارة المخاطر الفعالة. وباعتبارها مفهوماً رئيسياً في التقارير المالية، فإن التحفظ المحاسبي يقلل بفعالية من عدم تناسق المعلومات بين أصحاب المصلحة (Basu, 1997). كما تقترض نظرية أصحاب المصلحة أن على منظمة الأعمال الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع أصحاب المصلحة، وليس مع مساهميها فقط، ويجب عليها تلبية احتياجاتهم المعلوماتية من خلال تقارير الاستدامة (Reverte, 2009; Branco, 2013). Lourenço and

بناءً على **نظرية أصحاب المصلحة**، ينبغي أن يكون الغرض من إعداد تقارير الاستدامة هو تقديم حسابات دقيقة وموثوقة من قبل الشركات لأصحاب المصلحة حول أنشطتها البيئية والاجتماعية. ومن منظور المساءلة، قيل إن واجب تقديم حسابات غير متحيزة قد يتم تنفيذه على أفضل وجه من خلال التقارير الإلزامية (Gray, 2001, 2007). ويُقال إن الشركات التي تتبنى إعداد تقارير الاستدامة بشكل استباقي ستستفيد من حيث الأداء المالي، ومن خلال بقاءه عملية تطوعية، يُمكن لإعداد تقارير الاستدامة أن يُلبّي احتياجات كلٍّ من أصحاب المصلحة والشركة (Unerman & O'Dwyer, 2007). ومع ذلك، يُشكك منظور المساءلة في جدوى إعداد تقارير الاستدامة، ويُجادل البعض بأن إعداد التقارير التطوعية لا يُنتج ممارسات واسعة النطاق ومتسقة، وبالتالي يتطلب التنظيم (Gray, 2001).

تم تحديد الإفصاح الاختياري كوسيلة للحد من عدم تماثل المعلومات بين الشركة وأصحاب المصلحة فيها (Healy & Palepu, 2001; Brammer & Pavelin, 2006). ومع ذلك، فيما يتعلق بتقارير الاستدامة، هناك أدلة متضاربة في الأدبيات حول ما إذا كان هذا النوع من الإفصاح الاختياري يُستخدم للحد من عدم تماثل المعلومات. وجد (Cormier and Magnan 2003) أن الفوائد من الحد من عدم تماثل المعلومات (أو تكاليف البحث عن المعلومات للمستثمرين) كانت أحد محددات استراتيجية إعداد التقارير البيئية. وجد (Clarkson, et al. 2008) أيضاً أن مستوى عدم تماثل المعلومات بين الشركة ومستثمريها لا يرتبط بالإفصاح عن القضايا البيئية.

أما فيما يتعلق **بنظرية الوكالة**، تظهر تكاليف الوكالة نتيجةً لتضارب المصلحة وعدم تماثل المعلومات بين الإدارة وكوكل عن المساهمين والجهات الخارجية (Fama and Jensen, 1983)؛

وبالتالي، تلعب تقارير الاستدامة دوراً هاماً في الحد من هذا التباين. وبما أن إدارة الأرباح غالباً ما تُعتبر مشكلة تتعلق بالوكالة، فإن الأداء القوي والمستدام يُمكن أن يُخفف من السلوك الإداري الانتهازي. وغالباً ما تُفسر إدارة الأرباح كأداة للتأثير على طريقة نقل المعلومات المحاسبية إلى أصحاب المصلحة الخارجيين (Ren, 2025). ومن خلال التواصل الأخلاقي، يُمكن لممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات أن تُقلل من التلاعب بالأرباح من خلال الاستحقاقات والأنشطة الحقيقية (Hong and Andersen, 2011).

وبالتالي، قد تُشجع المسؤولية الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية الإدارة على إصدار قوائم مالية موثوقة. فالشركات ذات الأداء الأقوى في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات أقل ميلاً إلى استخدام الاستحقاقات التقديرية أو التلاعب بالعمليات لإدارة الأرباح، مما يُوفر للمستثمرين معلومات مالية أكثر وضوحاً وموثوقية، مقارنةً بالشركات التي لا تلتزم بمعايير اجتماعية مُماثلة (Kim et al., 2012).

استكمالاً للنظريات السابقة فقد بين (Ross (1979 **فرض إشارة المعلومات** والذي يتضمن أن الشركات في ظل وجود أخبار جيدة Good News من المحتمل أن تفصح أكثر عن معلومات إضافية. وفي ذات السياق أشار (Foster (1986 أن القدرة على تحقيق أرباح يكون لديها حافز أكبر تجاه تمييز نفسها عن تلك الأقل قدرة على تحقيق أرباح من خلال توفير إفصاح اختياري. واستناداً إلى نظرية الإشارة، تختار الشركة معلومات الاستدامة لإرسال رسائل حول أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (Ruhnke and Gabriel, 2013).

يستخلص الباحث مما سبق، تعدد النظريات التي يمكنها تفسير المسؤولية الاجتماعية للشركات في شكل إفصاح تقرير الاستدامة، ويتفق الباحث مع ما أشار إليه (Cormier et al., 2005) بأن ممارسات إعداد تقارير الاستدامة ظاهرة معقدة لا يمكن تفسيرها بنظرية واحدة.

2.3. محددات الإفصاح عن الاستدامة:

يعتبر **حجم الشركة** من المحددات الهامة والمؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها، حيث أشارت دراسات (Haniffa & Cooke, 2005; Reverte, 2009; Tong, 2017) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية، فتقوم الشركات كبيرة الحجم، والتي تحظى بمزيد من الاهتمام من الجمهور بتقديم مستوى أعلى من الإفصاح وذلك لأنها تتعرض لضغوط أكبر من الشركات الأخرى المتوسطة وصغيرة الحجم. لذلك، يجب على الشركات الإفصاح عن معلوماتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة للحصول على قبول وموافقة أصحاب المصلحة، مما يعزز في نهاية المطاف شرعيتها المؤسسية (Uyar et al., 2013). كما بحثت دراسات سابقة في تأثير حجم الشركة على الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وقد أشارت هذه الدراسات بشكل موسع

إلى نظرية الشرعية (Kolk & Perego, 2010) مؤكدة أن الشركات الأكبر حجماً تخضع لمزيد من التدقيق العام public scrutiny، وتحتاج إلى مزيد من الشرعية، وتمتلك موارد أكبر (Lourenço & Jennifer Ho & (2014; Branco, 2013; Kansal et al., 2007). كما وجدت بعض الدراسات ارتباطاً موجباً بين حجم الشركة وإعداد تقارير الاستدامة (Taylor, 2007; Reverte, 2009; Artiach et al., 2010; Lourenço & Branco, 2013; Kuzey & Uyar, 2022; Fahmi et al. 2017). علاوة على ذلك، فقد أشار Legendre & Coderre (2013) إلى أنه نتيجة لضغط أصحاب المصلحة، يُتوقع من الشركات الكبرى نشر تقارير استدامة عالية الجودة واعتماد مستويات أعلى من تطبيق مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) لإضفاء الشرعية على عملياتها. واستناداً إلى نفس الأساس النظري، يمكن القول أن الشركات الكبرى أكثر ميلاً إلى نشر تقارير استدامة. وفي ذات السياق أشارت دراسة (الهباش والقحطاني، 2022) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

أما عن **المحدد الثاني فهو يتمثل في الرافعة المالية**، وقد أشار Kansal et al. (2014) إلى أن العلاقة بين تقارير الاستدامة والمخاطر لم تُستكشف على نطاق واسع في الدراسات البحثية. وتُنقش العلاقة بين ممارسات تقارير الاستدامة والرافعة المالية بشكل واسع على أساس نظرية الوكالة (Jensen & Meckling, 1976). ويجادل (Jennifer Ho & Taylor, 2007; Reverte, 2009) بأن الشركات ذات الرافعة المالية العالية تُفصح عن المزيد من المعلومات الطوعية من أجل خفض تكاليف الوكالة، وبالتالي تكاليف رأس مالها. علاوة على ذلك، وبصفتهم من أهم أصحاب المصلحة، لدى الدائنين مخاوف بشأن سداد القروض والفوائد. وبالتالي، يُتوقع من الشركات أن تأخذ مخاوف هذه الفئة من أصحاب المصلحة في الاعتبار، وأن تُقدم إفصاحات ملائمة قيمياً من أجل تخفيف هذه المخاوف. وقد توصلت دراسة (Goss & Roberts, 2011) إلى وجود علاقة سالبة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتكلفة الاقتراض. وفي ذات السياق أشارت دراسة (Kuzey & Uyar, 2017) إلى وجود أثر سالب للرافعة المالية على الإفصاح عن تقارير الاستدامة. بينما أشارت دراسة (الهباش والقحطاني، 2022) إلى عدم معنوية العلاقة بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

ووفقاً لنظرية أصحاب المصلحة فإن الأداء المالي للشركات قد يؤثر على قرارات الإدارة بالإفصاح عن الاستدامة، والمؤيدون لهذا المنظور يروا أن الأرباح هي العامل الذي ربما يجبر الإدارة على الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية (Kuzey & Uyar, 2017). قد تكون الربحية عاملاً حاسماً في إعداد تقارير الاستدامة، إذ من المرجح أن تفصح الشركات المربحة عن معلومات الاستدامة لإضفاء الشرعية على أنشطتها (Legendre & Coderre, 2013). إضافة إلى ذلك، قد لا يكون الأداء

الاقتصادي للشركة مستداماً إذا تجاهلت المصلحة العامة في قضايا الاستدامة (Kuzey & Uyar, 2017). ووفقاً (Alsaheed (2006 قد ترغب إدارة الشركة التي تحقق أرباح عالية في الإفصاح عن مزيد من المعلومات لتعزيز انطباع إيجابي لدى الجمهور، وقد يكون هناك سبب آخر للارتباط الموجب بين الربحية والإفصاح عن الاستدامة، وهو حقيقة أن الشركات المربحة تخضع للمتابعة من قبل الوسطاء الماليين (Aksu & Kosedag, 2006). وقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى وجود ارتباط موجب بين الربحية وتقارير الاستدامة (الهباش والقحطاني، 2022، Artiach et al., 2010; Lourenço & Branco, 2013; Legendre & Coderre, 2013; Kansal et al., 2014). وعلى النقيض من ذلك وجدت دراسات أخرى ارتباطاً سالباً بين الربحية والإفصاح عن تقارير الاستدامة (Jennifer Ho & Taylor, 2007; Branco et al., 2014; Kuzey & Uyar, 2017). بينما لم تجد بعضها أي ارتباط معنوي بين الربحية والإفصاح عن تقارير الاستدامة (Reverte, 2009; Datt et al., 2019).

وعلى عكس المتغيرات السابقة، نادراً ما تُدمج السيولة في دراسات الإفصاح عن تقارير الاستدامة (Kuzey & Uyar, 2017). وقد فسر (Jennifer Ho & Taylor (2007 العلاقة بين السيولة وممارسات إعداد تقارير استدامة الشركات في ضوء نظرية الإشارة، حيث من المرجح أن تُدرج الشركات ذات السيولة العالية إفصاحات الاستدامة كإشارة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل. علاوة على ذلك، قد يكون استخدام تقارير الاستدامة تعبيراً عن ثقة الإدارة في ملاءة الشركة مالياً وآفاقها المستقبلية (Oyelere et al., 2003). ومع ذلك، لم تدعم النتائج التجريبية هذه الفرضية (Jennifer Ho & Taylor, 2007). بينما أشارت نتائج دراسة Kuzey & Uyar (2017) إلى وجود أثر سالب للسيولة على الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

وعلى غرار ما سبق تعد فرص النمو مُحدداً آخر من محددات الإفصاح عن الاستدامة (Artiach et al., 2010; Ameer & Othman, 2012; Lourenço & Branco, 2013). حيث يفترض (Artiach et al. (2010 أن ارتفاع مستوى فرص النمو يُشجّع الشركة على دمج ممارسات الأعمال المستدامة في استراتيجياتها. ويمكن أن يُؤدّي تقرير الاستدامة دوراً في إضفاء الشرعية على عمليات الشركات في البلدان النامية. وبالتالي، يمكن القول بأن الشركات في البلدان النامية أكثر ميلاً إلى نشر تقارير الاستدامة (Kuzey & Uyar, 2017).

كما يعد التدفق النقدي الحر مؤشراً على قدرة الشركة على توليد تدفق نقدي من عملياتها، وهو مقياس لمخزون النقد بعد الوفاء بالتزامات معينة، وبالتالي، يُظهر مقدار التدفق النقدي القدرة المالية للشركة على تلبية توقعات أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، يُمكن الشركة من تخصيص قدر معين من الموارد المالية لإعداد تقرير استدامة عالي الجودة (Kuzey & Uyar, 2017). علاوة على

ذلك، فقد أشار Aksu & Kosedag (2006) إلى وجود علاقة موجبة بين التدفق النقدي الحر والإفصاح والشفافية، حيث تميل الشركات إلى التخفيف من الأثر السلبي للاحتفاظ بسيولة نقدية زائدة على قيمة حقوق الملكية.

يستخلص الباحث مما سبق، أن محددات (العوامل) المؤثرة في مستوى الإفصاح عن الاستدامة، يمكن تفسيرها في ضوء نظريات الشرعية، الوكالة، الموارد المتاحة، الإشارة. حيث أن (حجم الشركة، وفرص النمو) يمكن تفسيرهم في ضوء نظرية الشرعية، الرافعة المالية في ضوء نظرية الوكالة، (الربحية، والتدفق النقدي الحر) في ضوء نظرية الموارد المتاحة، السيولة في ضوء نظرية الإشارة.

2.4. الإنعكاسات المحاسبية للإفصاح عن الاستدامة:

تتفق دراسات (الطحان، 2018؛ الوكيل، 2021؛ الرفاعي، 2022؛ عبدالحليم وآخرون، 2024؛ كعموش، 2024؛ شحاته ومحمد، 2025) في أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة يحد من **عدم تماثل المعلومات** بين المديرين والمستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية. بينما أشارت دراسة الوكيل (2021) إلى أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يحد من **خطر انهيار أسعار الأسهم**. بينما أشارت دراسة شحاته ومحمد (2025) إلى وجود أثر معنوي سالب للإفصاح عن أداء الاستدامة **وتأخر تقرير المراجع الخارجي**. أما دراسة (عبد، 2020؛ يونس، 2021؛ شهاب، 2023؛ عيد، 2025) فقد توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة و**قيمة الشركة**، بينما توجد علاقة سالبة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة و**القيود المالية**. أما الخولي وآخرون (2021) فقد أشار إلى عدم وجود علاقة بين الإفصاح عن أبعاد الاستدامة و**تكلفة رأس المال المملوك**، بينما يوجد أثر موجب للإفصاح عن أبعاد الاستدامة و**تكلفة رأس المال المقترض**. وعلى النقيض من تلك النتيجة توصل عبدالحليم وآخرون (2021) إلى وجود علاقة سالبة للإفصاح عن تقارير الاستدامة و**تكلفة رأس المال**. أما دراسة شهاب (2023) فقد أشارت إلى أن الإفصاح عن الاستدامة له تأثير سالب على **تكلفة الاقتراض**. بينما أشارت دراسة يونس (2021) إلى وجود أثر موجب لمستوى الإفصاح عن الاستدامة على **الاداء المالي**. كما توصل عبدالحليم وآخرون (2021) إلى أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة تربطه علاقة موجبة ب**جودة الأرباح المحاسبية**. أما منصور وآخرون (2022) فقد أشاروا إلى وجود أثر معنوي لإفصاح الشركات عن ممارسات الاستدامة على **دقة التنبؤات المالية بصافي الأرباح وقيمتها العادلة**.

كما أشارت دراسة إسماعيل وآخرون (2024) إلى وجود تأثير سالب للإفصاح الكلي عن معلومات الاستدامة على **الإلتزام التجاري الممنوح**، بينما لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح الكلي عن معلومات الاستدامة على **الإلتزام التجاري المستلم**.

كما توصلت دراسة (Alam & Tariq, 2023) إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى استدامة الشركات والأداء المالي القائم على السوق. كذلك أشارت دراسة (Malik & Kashiramka, 2024) إلى أن الشركات التي تتمتع بأداء أفضل في المسؤولية الاجتماعية تتفوق في أدائها المالي على نظيراتها في القطاع، وتحظى بتقييم سوقي أعلى، وتنخفض تكلفة القروض. وفي ذات السياق أشار (Shi et al., 2024; Cheng et al., 2025) إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يرتبط بانخفاض تكاليف تمويل الديون. أما دراسة (Asimakopoulos et al., 2023; Malik & Kashiramka, 2025) فقد أشارت إلى أن الشركات ذات المستوى الأعلى في أداء الاستدامة تُظهر رافعة مالية أكبر. وهذا يعني أن إفصاحات الاستدامة تُوفر معلومات قيمة إضافية تُقلل من عدم تماثل المعلومات وتتماشى مع توقعات المقرضين.

بينما أشارت دراسة (Elbardan et al., 2023) أنه في حين أن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات وضمانيها الخارجي يرتبطان إيجابياً بقيمة الشركة وقيمتها المعدلة حسب القطاع، إلا أنهما يرتبطان سلباً بتقلب قيمة الشركة (أي المخاطر). وعلى نحو مماثل أشار (Ahmed & Khalaf, 2025) إلى أنه كلما زادت كفاءة وفعالية أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ارتفعت قيمة الشركة. أما دراسة (Ho et al., 2021) فقد أشارت إلى وجود ارتباط موجب أداء الاستدامة من جانب الشركات وتعديل الرفع المالي.

يستخلص الباحث مما سبق أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أداء استدامة الشركات لديه القدرة على خلق قيمة للشركات من خلال تحسين الأداء المالي والسوقي، وتقليل مخاطر الشركة، وخفض تكاليف رأس المال المملوك والمقترض، خفض مستوى عدم تماثل المعلومات، الحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم، خفض مستوى الائتمان التجاري الممنوح، تحسين دقة التنبؤات المالية، تحسين جودة الأرباح المحاسبية، الحد من القيود المالية، تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة، زيادة مستوى الرفع المالي، و سرعة تعديل الرافعة المالية.

3. العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفيز المحاسبي والدور المعدل لكل من تركيز الملكية، ونوع الصناعة:

على الرغم من اهتمام الأدبيات السابقة بتأثيرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير، إلا أن الأدلة التجريبية لا تزال بعيدة كل البعد عن كونها قاطعة. فمن ناحية، تشير أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى أن تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يرتبط بانخفاض انتهازية الإدارة (Kim et al., 2012; Gao et al., 2014)، حيث أن الشركات النشطة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات أقل ميلاً إلى الانخراط في إدارة

الأرباح (Kim et al., 2012) والاحتيايل (Harjoto, 2017). كما توثق العديد من الدراسات أن الشركات المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لديها **تكلفة ديون أقل**، مما يشير إلى أن الدائنين أقل قلقاً بشأن التلاعبات المالية داخل هذه الشركات (Ge & Liu, 2015). الشركات التي تُمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر قدرة على بناء علاقات طويلة الأجل مع أصحاب المصلحة وتلبية احتياجاتهم (Kim et al., 2012; Eccles et al., 2014; Gao et al., 2014). أما الشركات التي تحافظ على سمعتها الإيجابية من خلال تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، فتتميل إلى منع الإدارة من الانخراط في أنشطة لا تتوافق مع توقعات أصحاب المصلحة، وقد **تُفوّض شرعيتها** (Deegan et al., 2002; Kim et al., 2012). وبالتالي، يُقيد السلوك الأخلاقي الميل نحو التلاعب المالي، مما يُنتج معلومات مالية أكثر موثوقية وجودة (Hong & Andersen, 2011; Kim et al., 2012). وبشكل عام، يُشير **منظور أصحاب المصلحة** إلى أن الشركات التي تُعنى بعلاقات مع أصحاب المصلحة وتُظهر التزاماً بتعزيز تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات من المُرجّح أيضاً أن تُقلّل من مخاطر إفلاس الشركة، وتُقدّم تقارير أكثر تحفظاً.

وعلى النقيض من ذلك، تُشير **نظرية الوكالة** (Jensen & Meckling, 1996) إلى أن الشركات التي تُقدّم تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تلتزم بالضرورة بتقديم معلومات موثوقة للمساهمين. ووفقاً (Goss & Roberts, 2011)، يُمكن اعتبار الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بمثابة تحويل من هدف تعظيم القيمة المُوجّه نحو المساهمين إلى احتياجات أصحاب المصلحة الآخرين، مما يُفاقم مشاكل الوكالة. وتشير الأدبيات التي تناولت التأثير التكميلي للمعلومات المالية والإفصاحات غير المالية، مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلى أن تأثير ضعف جودة المحاسبة غالباً ما يُعوّضه تعزيز الإفصاح عن المعلومات غير المحاسبية، والذي يُشكّل آلية بديلة للشركة للحفاظ على شرعيتها (Bozzolan et al., 2015; Cai et al., 2019; Parsa et al., 2021; Yu & Zheng, 2020).

ومن المعقول أيضاً أن ينظر أصحاب المصلحة إلى الشركات التي تُفرض في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أنها تعاني من مشاكل وكالة أقل حدة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على التقارير المتحفظة (Guo et al., 2020). وهذا يفسر **الارتباط السلبي** بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتحفّظ المحاسبي، إذ لا توجد لدى الإدارة نية حقيقية لتحقيق منفعة أيّ من فئات أصحاب المصلحة.

وحول الدور المعدل لتركز الملكية في تفسير العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفّظ المحاسبي، فإن تكلفة الوكالة تنشأ نتيجة فصل الملكية عن الإدارة، وهي مرتفعة في الشركات ذات هيكل الملكية

المشتت (Fama & Jensen, 1983). ويتوقف حجم تكاليف الوكالة على نمط الملكية السائد، فالمشاكل التي تنشأ عندما تكون الملكية مشتتة تختلف عن المشاكل التي تنشأ عندما يكون هناك تركيز في الملكية (عفيفي، 2011). وتوفر آليات المراقبة التي تُقلل من تكاليف الوكالة، مثل إعداد تقارير الاستدامة وتأكيداتها فائدة أكبر للشركات ذات هيكل الملكية المشتت (Ruhnke & Gabriel, 2013) على العكس من ذلك، فإن الشركات ذات هيكل الملكية المركز تكون أقل تحفيزاً للإفصاح عن معلومات الاستدامة، نظراً لإمكانية الحصول على المعلومات اللازمة مباشرة من الشركة (Reverte, 2009). بناءً على نظرية الوكالة، يمكن القول بأن الشركات ذات هيكل الملكية المشتت تميل إلى تعزيز مصداقية محتويات تقاريرها المالية، من خلال التزامها بإعداد تقارير الاستدامة. وعلى عينة من الشركات البرتغالية والإسبانية غير المالية المدرجة، خلال الفترة من (2005-2017)، أشارت نتائج دراسة Govcopp (2020) إلى وجود تأثيراً موجباً لتركز الملكية على التحفظ المحاسبي، بما يعني أن تركيز الملكية يتطلب مزيداً من التحفظ.

في ضوء ما سبق يتوقع الباحث، أن يعمل تركيز الملكية على زيادة فاعلية الرقابة على الإدارة مما يؤدي إلى الحد من مشاكل الوكالة والسلوك الإنتهازي للإدارة، ومن ثم يدعم الاتجاه الموجب للعلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، وعلى النقيض من ذلك فهناك احتمال حدوث اتفاق بين كبار المساهمين والإدارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب أقلية المساهمين، ومن ثم يعمل تركيز الملكية على عكس اتجاه العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي.

أما عن الدور المعدل لنوع الصناعة في تفسير العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، تُصنف متغيرات الصناعة في معظم الدراسات السابقة إلى مجموعتين: صناعات حساسة للبيئة، وصناعات غير حساسة للبيئة. فيما يتعلق بالصناعات الحساسة للبيئة فإن الأنشطة التجارية لهذه الشركات معرضة لتأثيرات سلبية على البيئة. وقد أشار (Uyar et al., 2013) إلى أن ميل الشركات في الصناعات عالية المخاطر والصناعات الحساسة بيئياً لنشر تقارير الاستدامة أعلى منه في الصناعات منخفضة المخاطر والصناعات غير الحساسة بيئياً. واقترح (Braam et al., 2016) أن الشركات في الصناعات الحساسة بيئياً ستفصح عن ممارساتها ومعلوماتها المتعلقة بالاستدامة في تقارير الاستدامة لتحسين مصداقيتها وشفافيتها. يدعم هذا الاقتراح (Faisal et al., 2012) حيث ذكروا أن الشركات في الصناعات الحساسة للبيئة تحتاج إلى الإفصاح عن مستوى أعلى من معلومات الاستدامة مقارنةً بتلك الموجودة في الصناعات ذات المستوى المنخفض لتعزيز شرعيتها وتحسين سمعتها. إلى جانب زيادة الضغوط من المجتمع والجهات الحكومية نحو أهمية مراعاتها لمسئوليتها الاجتماعية والالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية (Abd Alrahman et al., 2011).

وتناقش العلاقة بين نوع الصناعة وممارسات إعداد تقارير الاستدامة بشكل عام في الأدبيات على أسس الشرعية (Faisal et al., 2012; Legendre & Coderre, 2013; Braam et al., 2016; Kilic & Kuzey, 2017) ومن ثم يعتمد مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة على أنواع الصناعات التي تنتمي إليها (Kumar, 2022). وقد أشارت نتائج أدبيات سابقة إلى أن حساسية القطاع الصناعي تزيد من اعتماد معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات (Kuzey & Uyar, 2017; Tarquinio & Rossi, 2017) ومع ذلك، وجد (Bollas-Araya et al., 2019) & Hassan et al. (2020) نتائج مختلفة حول اعتماد معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

بينما أشار (Legendre & Coderre, 2013) إلى أن الشركات العاملة في الصناعات عالية المخاطر تميل أكثر إلى نشر معلومات استدامة عالية الجودة تحت ضغط أصحاب المصلحة. وقد قدمت دراسات سابقة أدلة على أن الانتماء إلى صناعة ما له تأثير معنوي على تقارير الاستدامة (Reverte, 2009; Kansal et al., 2014; Shamil et al., 2014). علاوة على ذلك، فقد أشار (Legendre & Coderre, 2013; Branco et al., 2014) إلى أن مستوى تطبيق مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI)، يرتبط ارتباطاً موجباً بنوع الصناعة. ونظراً لحساسية بعض الصناعات للجوانب الاجتماعية والبيئية، وخاصةً فيما يتعلق بالمخاطر البيئية، فإن مطالب أصحاب المصلحة تختلف في قطاعات محددة (Velte, 2021). وعلى نحو مماثل أشارت نتائج دراسة (Fahmi et al., 2022) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين نوع الصناعة ومستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة من جانب الشركات. بينما أشارت دراسة (الهباش والقحطاني، 2022) إلى عدم معنوية العلاقة بين حجم نوع القطاع ومستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

وحول العلاقة بين نوع الصناعة والتحفظ المحاسبي، فقد أشارت دراسة حسين (2015) إلى وجود أثر موجب معنوي لنوع الصناعة على مستويات التحفظ المحاسبي، أشارت دراسة إبراهيم (2017) إلى اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي (مقاساً بنموذج Basu) بالقوائم المالية للشركات تبعاً لاختلاف مستوى المنافسة بأسواق المنتجات التي تنتمي إليها. وفي ذات السياق، توصلت دراسة عبدالحليم (2018) إلى وجود تأثير موجب لنوع النشاط (الصناعة) على مستوى التحفظ المحاسبي). وعلى النقيض مما سبق فقد أشارت (Bellikli & Dastan, 2021; Al-fasfus et al., 2022) إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لم يختلف باختلاف طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

يستخلص الباحث مما سبق أن مستوى الإفصاح عن الاستدامة سيرتفع في الصناعات الحساسة للبيئة لإهتمامها بالقضايا البيئية، وإحتمالية إلحاقها الضرر بالبيئة وتحت ضغط أصحاب المصلحة. مقارنة بالصناعات غير الحساسة للبيئة، ومن ثم فمن المتوقع أن يعمل نوع الصناعة على تأييد اتجاه

العلاقة وزيادة درجة قوتها في حالة الصناعات الحساسة بيئياً، أو يعمل على عكس اتجاه العلاقة في حالة الصناعات غير الحساسة بيئياً.

القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فرضيات البحث

يقدم الباحث في هذا القسم تحليل للأدبيات السابقة، بهدف دعم الإطار النظري الذي تم تناوله في القسم السابق بالدراسات الاختبارية **ذات الصلة بمشكلة البحث**، وذلك للتعرف على منهجياتها والمتغيرات التي اخضعتها للدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، كما يتضمن اشتقاق فرضيات البحث في ضوء ما إنتهت إليه نتائج الدراسات السابقة. **ويتم تناول الدراسات السابقة واشتقاق فرضيات البحث كما يلي:**

2.1. تحليل العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، واشتقاق فرضية البحث الأولى:

شكلت دراسة العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي نقطة الانطلاق لمعظم الأدبيات السابقة في هذا المجال. والاتجاه السائد في الأدبيات يدعم وجود علاقة موجبة بين الإفصاح عن ممارسات الاستدامة والتحفظ المحاسبي، حيث تستند هذه الدراسات إلى أن الشفافية في مؤشرات الأداء غير المالية يمكن أن تعزز سمعة الشركة أمام أصحاب المصلحة، لذا فمن المرجح أن تستخدم ممارسات التحفظ المحاسبي لخفض المخاطر الناتجة عن المعلومات المحاسبية المضللة.

وقد قدمت الدراسات الأكاديمية أدلة قوية على هذه العلاقة الموجبة، حيث استهدفت دراسة أبو العلا (2018) اختبار أثر تواجد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بمؤشر مسؤولية الشركات ESG على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لتلك الشركات. ولتحقيق هدف الدراسة أجريت دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر مسؤولية الشركات خلال الفترة من (2009-2017). وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وضبط تأثير (حجم الشركة، والرفع المالي) على المتغير التابع (مستوى التحفظ المحاسبي). أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر موجب معنوي للإدراج في مؤشر مسؤولية الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. وعلى النقيض من تلك النتيجة، فقد اختبرت دراسة جرجس وآخرون (2019) أثر المسؤولية الاجتماعية على مستوى التحفظ المحاسبي. ولتحقيق هدف الدراسة وعلى عينة قوامها (27) شركة غير مالية خلال الفترة من (2012-2016). وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، تبين وجود أثر سالب معنوي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي. بمعنى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي تبعاً لإختلاف مستوى التزام الشركات بمسؤوليتها تجاه المجتمع.

أما دراسة Pereira et al. (2021) فقامت بتحليل مدى تأثير مستوى التحفظ المحاسبي للشركة بإفصاحها عن معلومات الاستدامة البيئية. ولهذا الغرض، تم تطوير مؤشرين للإفصاح البيئي (EDI)، أحدهما مستمد من التقارير الإلزامية (التقرير السنوي) والآخر من التقارير الطوعية (تقرير

الاستدامة)، ومقارنة آثارهما على التحفظ الشرطي. واستُخدم تحليل المحتوى لتطوير مؤشرين لتقييم مستوى الإفصاحات البيئية. علاوة على ذلك، تم تطبيق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، لتوفير أدلة تجريبية للشركات البرتغالية المدرجة في سوق الأوراق المالية. وقد أشارت النتائج إلى أدلة على أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة البيئية يعزز من ممارسات التحفظ المحاسبي، وهو ما يتفق مع الحجة القائلة بأن ارتفاع مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات يؤدي إلى زيادة شفافية القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى أن المعلومات البيئية المفصح عنها لها تأثير أكبر على مستوى التحفظ الشرطي.

وعلى نحو مماثل هدفت دراسة Sari & Setiawan (2023) إلى تحديد العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي من جانب شركات التصنيع. بالإضافة إلى ذلك، تدرس هذه الدراسة عاملين: تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على التحفظ المحاسبي؛ وتأثير الملكية الأجنبية على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتحفظ المحاسبي. استخدمت الدراسة التقارير السنوية وتقارير الاستدامة خلال الفترة من (2018-2022) من شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا. فحصت الدراسة 590 مشاهدة باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة. كشفت النتائج عن استنتاجين: وجود علاقة موجبة معنوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتحفظ المحاسبي، وأن الملكية الأجنبية أضعفت الارتباط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتحفظ المحاسبي. وقد استخدمت هذه الدراسة حجم الشركة والربحية والرافعة المالية وجودة المراجعة كمتغيرات ضابطة.

أما دراسة Putri et al. (2023) فقد هدفت إلى تقديم دليل تجريبي على تأثير الإفصاح عن تقارير الاستدامة على التحفظ المحاسبي. وعلى عينة مكونة من 74 شركة بقطاع التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) في الفترة (2017-2020). بناءً على طريقة أخذ العينات العمدية. وباستخدام تحليل الانحدار لبيانات الدراسة مع نموذج التأثير العشوائي (REM). أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة له تأثير موجب معنوي على التحفظ المحاسبي.

بينما استهدفت دراسة Garanina & Kim (2023) استكشاف العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتحفظ المحاسبي. كما بحثت في كيفية تأثير ملكية الدولة على هذه العلاقة في سياق الاقتصاد الروسي الناشئ. باستخدام عينة من 223 شركة روسية مدرجة في البورصة للفترة من (2012-2017)، أشارت النتائج إلى أن الشركات ذات الإفصاح الأعلى عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تميل إلى اتباع ممارسات إعداد تقارير مالية أكثر تحفظاً. ومع ذلك، فقد تبين أن ملكية الدولة لها تأثير سلبي على هذه العلاقة، بما يتماشى مع نظرية الوكالة

أما دراسة (Guo et al. (2020 فقد سعت لاختبار ما إذا كان توجه الشركة نحو أصحاب المصلحة، كما يتجلى في مساعيها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، يؤثر على مستوى تحفظها المحاسبي. وقد تبين أن مستوى التحفظ في التقارير المالية يزداد بشكل ملحوظ مع الأنشطة المسؤولة اجتماعياً. تؤكد نتائج الانحدار أن التحفظ أكثر وضوحاً في الشركات التي تخصص المزيد من الموارد لبرامج المسؤولية الاجتماعية. وتماشياً مع نظرية أصحاب المصلحة، تشير هذه النتائج إلى أن الشركات الموجهة نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر عرضة لاستخدام التحفظ المحاسبي للالتزام بشكل موثوق بالعمل لصالح أصحاب المصلحة. وبشكل عام، تقدم نتائجنا استنتاجاً جديداً مفاده أن مستوى التحفظ المحاسبي يمكن أن يستلزم جهود من الشركة لتعزيز علاقاتها مع أصحاب المصلحة.

كما استهدفت دراسة (Manaf et al. (2024 اختبار العلاقة بين التقارير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي. وعلى عينة مكونة من أكبر 100 شركة من حيث القيمة السوقية المدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من (2019-2021). أظهرت النتائج تباين مستوى التحفظ المحاسبي بين شركات العينة، كما تُظهر النتائج عدم اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات ذات الأداء العالي في مجال المسؤولية الاجتماعية والشركات ذات الأداء المنخفض فيه.

بينما أشارت دراسة (Ren (2025 أنه على مستوى الشركات، لا يزال دور التنمية المستدامة في جودة التقارير المالية (معبراً عنها بمستوى التحفظ المحاسبي) مثيراً للجدل. وبالاستناد إلى نظرية أصحاب المصلحة، وعلى عينة من الشركات الصينية قوامها 1298 شركة خلال الفترة (2009-2023)، (11193) مشاهدة. وتم اختبار تأثير الأداء المستدام، المُقاس بأداء الشركات في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، على التحفظ المحاسبي. باستخدام مقياس للتحفظ المحاسبي قائم على توقيت الأرباح غير المتماثل، وقد أظهرت الأدلة التجريبية أن أداء الشركات في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة يرتبط بمستويات أعلى من التحفظ المحاسبي المشروط.

وعلى نحو مماثل بحثت دراسة (Dalcero et al. (2025 في وجود علاقة بين الأداء البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات (ESG) والطلب على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة البرازيل. أشارت النتائج إلى أن الأداء الأعلى للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي المشروط في العام التالي. مما يؤدي إلى تحسّن جودة المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات، مما يُقلل من عدم تماثل المعلومات بين الشركة وأصحاب المصلحة، ويعزز سمعتها.

في ضوء العرض السابق، **تتمثل الفجوة البحثية فيما يلي:** أولاً، ندرة الدراسات التي تختبر الدور المعدّل لتركز الملكية ونوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ

المحاسبي في البيئة المصرية، رغم الأدلة العلمية القوية على أهمية تلك العوامل. ثانياً، الحاجة لفهم أعمق للآليات السببية التي تفسر التباين في قوة العلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة والتحفيز المحاسبي. ثالثاً، الحاجة لدراسات تأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة في البيئة التنظيمية المصرية والتغيرات في ممارسات الإفصاح والاستدامة، خاصة في ظل الإلتزامات الدولية لمصر في مجال تغير المناخ والتنمية المستدامة. وهذا ما تسعى الدراسة الحالية لمعالجته من خلال دراسة واختبار الدور المعدل لتركز الملكية ونوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفيز المحاسبي في السوق المصري، مما يساهم في سد هذه الفجوة البحثية.

وقد اقترح (Guo et al., 2020) نظريتان محتملتان لتفسير العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وخياراتها المحاسبية، تتمثل النظرية الأولى في: **نظرية أصحاب المصلحة**، حيث أن الشركات التي تُعني بالمسؤولية الاجتماعية 'تظهر التزاماً أقوى تجاه أصحاب المصلحة، وتتصرف بمسؤولية أكبر من خلال العمل بما يخدم مصالحهم، مقارنةً بالشركات التي لا تُعني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ويؤيد ذلك (Jones (1995 حيث أن الشركات الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية من المرجح أن تكتسب ميزة تنافسية من خلال تعزيز ثقة أصحاب المصلحة، ومن المرجح أن تستخدم ممارسات التحفظ المحاسبي لخفض المخاطر الناتجة عن المعلومات المحاسبية المضللة. بمعنى أن منظور أصحاب المصلحة يشير إلى أن الشركات التي تُعني بعلاقات مع أصحاب المصلحة وتُظهر التزاماً بتعزيز تقارير الاستدامة من المرجح أن تُقلل من مخاطر إفلاس الشركة، ومن ثم تُقدم تقارير أكثر تحفظاً. وهذا الإتجاه يعكس الأثر الموجب للإفصاح عن تقارير الاستدامة على التحفظ المحاسبي.

وعلى النقيض مما سبق، **تشير نظرية الوكالة** (Jensen and Meckling (1976 إلى أن الشركات التي تُقدم تقارير حول المسؤولية الاجتماعية لا تلتزم بالضرورة بتقديم معلومات موثوقة للمساهمين. حيث يُمكن اعتبار الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بمثابة تحول من هدف تعظيم القيمة المُوجّه نحو المساهمين إلى أصحاب المصلحة الآخرين، مما يُفاقم مشاكل الوكالة. وتشير الدراسات التي تناولت التأثير التكميلي للإفصاحات غير المالية، مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلى أن تأثير ضعف جودة المحاسبة غالباً ما يُعوضه تعزيز الإفصاح عن المعلومات غير المحاسبية، والذي يُشكّل آلية بديلة للشركة للحفاظ على شرعيتها (Cai et al., 2019; Yu & Zheng, 2020; Parsa et al., 2021). ومن المعقول أيضاً أن ينظر أصحاب المصلحة إلى الشركات التي تُفصح بشكل مكثف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها شركات تعاني من مشاكل الوكالة أقل، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على تقارير مالية متحفظة (Guo et al., 2020). وهذا الإتجاه يعكس الأثر السالب للإفصاح عن الاستدامة على التحفظ المحاسبي. لذلك، يمكن صياغة فرضية البحث الأولى كما يلي:

ف 1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية.

2.2. تحليل الدراسات السابقة حول أثر تركيز الملكية على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، واشتقاق فرضية البحث الثانية:

يقصد بالملكية المركزة امتلاك عدد محدود من المساهمين نسبة كبيرة من أسهم الشركة، ويطلق عليها أيضاً الملكية المؤثرة داخلياً، حيث أن هذه الفئة من المساهمين تقوم بإدارة الشركة التي تسيطر عليها أو تؤثر عليها من خلال عضويتهم في مجلس الإدارة، كما أن لديهم القدرة على مراقبة المديرين (العدلاني، 2017). وتؤدي الملكية المركزة إلى فاعلية الرقابة على الإدارة مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركة وقيمتها، والحد من مشاكل وتكاليف الوكالة والسلوك الإنتهازي للإدارة (العايدي، 2018). وبالرغم من هذه المزايا إلا أنه يعاب على تركيز الملكية، احتمال حدوث اتفاق بين كبار المساهمين والإدارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب أقلية المساهمين (أبو العلا، 2019).

وقد أشارت دراسة عبدالحليم (2018) إلى أن تركيز الملكية يكون شائع في أسواق المال الناشئة، إلى جانب ظهور مشكلات الوكالة، ومن ثم فإن التحفظ المحاسبي يمكن أن يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات، ومن ممارسات إدارة الأرباح. وتتمثل ملكية كبار المساهمين في وجود عدد محدود من المساهمين يمتلك نسبة كبيرة من أسهم الشركة، بما يعني تركيز الملكية في يد عدد قليل من كبار المساهمين. وبالإعتماد على مدخل تحليل المحتوى لعينة مكونة من (106) شركة مسجلة بسوق الأسهم السعودي في الفترة من (2013- 2016). وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لتركيز الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي.

وعلى عينة من الشركات البرتغالية والإسبانية غير المالية المدرجة – خلال الفترة من (2005- 2017)، اختبرت دراسة Govcopp (2020) العلاقة بين التحفظ المحاسبي وهيكل ملكية الشركات (مقاساً بثلاثة متغيرات: الملكية الإدارية (منخفضة، ومتوسطة، وعالية)، وتركيز الملكية، والملكية المؤسسية). وتتميز هيكل الحوكمة في كل من البرتغال وإسبانيا بوجود مساهمين مسيطرين قادرين عادةً على التأثير بشكل كبير، أو حتى التحكم في قرارات الشركات. باستخدام نموذج انحدار التأثيرات الثابتة، بالنسبة للبرتغال وإسبانيا، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً موجباً على التحفظ المحاسبي عند مستويات منخفضة (تصل إلى 5% من الأسهم) ومستويات مرتفعة (أكثر من 25% من الأسهم). كما تشير نتائج الدراسة إلى أن تركيز الملكية يتطلب مزيداً من التحفظ.

وفي سياق الاقتصاد الروسي الناشئ بحثت دراسة King (2022) في كيفية تعديل ملكية الدولة للعلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتحفظ المحاسبي. واستناداً إلى عينة من 223 شركة روسية مدرجة بالبورصة للفترة (2012-2017)، تبين أن الشركات ذات الإفصاح الأعلى عن

المسؤولية الاجتماعية تميل إلى اتباع ممارسات أكثر تحفظاً في إعداد التقارير المالية. كما أشارت النتائج إلى أن ملكية الدولة تأثير سلبي على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتحفظ المحاسبي، بما يتماشى مع منظور نظرية الوكالة. بينما توصلت دراسة (Nguyen et al. (2023 باستخدام انحدارات التأثيرات الثابتة لعينة من 165 شركة فيتنامية مدرجة من (2007-2017)، كشفت النتائج أن نسبة الأسهم القائمة المملوكة لأكبر مساهم ترتبط سلباً بالتحفظ المحاسبي، وأن استقلال مجلس الإدارة يلعب دوراً مخففاً في هذه العلاقة.

كما أشارت دراسة (Srivastava & Anand. (2023 إلى أن التحول نحو الاستدامة أدى إلى مزيد من الإفصاحات فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). لذا سعت دراستهم إلى استكشاف كيف تؤثر درجات ESG على قيمة الشركة في وجود ملكية مركزة. وتكونت العينة من 15640 مشاهدة سنوية للشركة عبر 46 دولة خلال الفترة من (2011 – 2020). أظهرت النتائج أن درجة ESG لها ارتباط إيجابي على قيمة الشركة، مما يدعم نظرية أصحاب المصلحة، وأن تركيز الملكية (OC) له تأثير معدل سلبي على الارتباط بين ESG وقيمة الشركة.

وحول الدور المعدل لتركز الملكية في تفسير التضارب المحيط بنتائج واتجاه ودرجة قوة العلاقة بين

الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، يتوقع الباحث أنه إذا كانت العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي موجبة، فمن المتوقع أن يعمل تركيز الملكية على تأييد اتجاه العلاقة وزيادة درجة قوتها، حيث يمكن لتركز الملكية أن يزيد من فاعلية الرقابة على الإدارة مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركة، وقيمتها والحد من مشاكل وتكاليف الوكالة والسلوك الانتهازي للإدارة. أو يعمل على عكس اتجاه العلاقة وذلك بسبب احتمال حدوث اتفاق بين كبار المساهمين والإدارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب أقلية المساهمين. وعلى النقيض مما سبق، إذا كانت العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي سالبة، فمن المتوقع أن يعمل تركيز الملكية على عكس اتجاه العلاقة، في ضوء أهمية تركيز الملكية في تحقيق فاعلية الرقابة على الإدارة والحد من مشاكل وتكاليف الوكالة والسلوك الانتهازي للإدارة. أو يعمل على تأييد اتجاه العلاقة وزيادة درجة قوتها، بسبب احتمال حدوث اتفاق بين كبار المساهمين والإدارة لتحقيق مصالح شخصية. لذلك، يمكن صياغة فرضية البحث الثانية كما يلي:

ف 2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية.

2.5. تحليل الدراسات السابقة حول أثر نوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ

المحاسبي، واشتقاق فرضية البحث الثالثة:

يؤثر قطاع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة بشكل كبير على مستوى وطبيعة إفصاحها عن أداء الاستدامة، حيث تواجه الشركات العاملة في صناعات حساسة بيئياً ضغوطاً تنظيمية ومجتمعية أكبر للإفصاح عن تأثيراتها البيئية والاجتماعية. وقد أشارت العديد من الأدبيات السابقة إلى وجود تأثير معدل لحساسية الصناعة في العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي.

حيث استهدفت دراسة حسين (2015) اختبار تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الأداء المالي والسوقي لعينة قوامها (62) شركة غير مالية مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (2012-2014)، وباستخدام أسلوب نموذج المعادلات الهيكلية. وقد أشارت النتائج إلى وجود أثر موجب معنوي لكل من (حجم المبيعات، نسبة الرفع المالية، نوع الصناعة) على مستويات التحفظ المحاسبي.

كما استهدف إبراهيم (2017) دراسة وتحليل العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية والتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والقيمة السوقية للشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي خلال الفترة من (2011-2015). وقد أشارت النتائج إلى اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي (مقاساً بنموذج Basu) بالقوائم المالية للشركات تبعاً لاختلاف مستوى المنافسة بأسواق المنتجات التي تنتمي إليها. حيث أشارت النتائج إلى عدم معنوية التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بكل من أسواق منتجات (البتروكيماويات، الاستثمار الصناعي، الأسمت، التطوير العقاري، التشييد والبناء، الصناعات الغذائية)، ومعنوية التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العاملة بكل من أسواق منتجات (الاستثمار المتعدد، الاتصالات والنقل). أما عند قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية تبين اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية تبعاً لاختلاف مستوى المنافسة بأسواق المنتجات التي تنتمي إليها.

وفي ذات السياق، استهدفت دراسة عبدالحليم (2018) اختبار تأثير هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المتداول أسهمها بسوق الأسهم السعودي. وقد استخدمت الدراسة متغيرات رقابية ممثلة في (حجم الشركة، الرفع المالي، نوع النشاط، العائد على الأصول، ونوع مكتب المراجعة). وعلى عينة مكونة من 106 شركة (424 مشاهدة) خلال الفترة من (2013-2016). أشارت النتائج إلى وجود ارتباط موجب معنوي عند (1%) بين نوع الصناعة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

وعلى النقيض مما سبق فقد أشارت دراستي (Bellikli & Dastan, 2021; Al-fasfus et al., 2022) إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لم يختلف باختلاف طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

أما دراسة محمد (2025) هدفت إلى فحص واختبار تأثير العلاقة بين مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، إلى جانب اختبار التأثير المعدل لقطاع الصناعة على هذه العلاقة. تم تطبيق البحث على الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية والمدرجة في مؤشر الاستدامة المصري (S&P/EGX ESG) خلال الفترة من (2015 – 2022). **وخلصت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة له تأثير موجب معنوي على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وعند تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين فرعيتين- شركات صناعية وغير صناعية، كشفت النتائج أن مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة له تأثير موجب معنوي على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وكان هذا التأثير أكثر وضوحاً في الشركات الصناعية مقارنةً بالشركات غير الصناعية. كما وجدت الدراسة علاقة موجبة معنوية بين أبعاد الاستدامة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.**

يستخلص الباحث مما سبق أن الصناعات الحساسة بيئياً واجتماعياً تواجه ضغوطاً أكبر من أصحاب المصلحة المختلفين، هذه الضغوط تجعل الإفصاح عن أداء الاستدامة أكثر أهمية وقيمة في خلق الثقة والحفاظ على العلاقات مع أصحاب المصلحة. كما أن الصناعات الحساسة بيئياً تواجه تحديات أكبر في الحصول على الشرعية المجتمعية، مما يجعل الاستثمار في ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها ضرورة. أما في ظل نظرية الإشارة فإن الصناعات الحساسة بيئياً تحتاج إلى إرسال إشارات أقوى ومكلفة أكثر للسوق لإثبات التزامها بالاستدامة.

وحول الدور المعدل لنوع الصناعة في تفسير التضارب المحيط بنتائج واتجاه ودرجة قوة العلاقة بين الإفصاح

عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، يتوقع الباحث أنه إذا كانت العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي موجبة، فإن مستوى الإفصاح عن الاستدامة سيرتفع في الصناعات الحساسة للبيئة لإهتمامها بالقضايا البيئية إحتماالية إلحاقها الضرر بالبيئة. كما أن الشركات العاملة في الصناعات عالية المخاطر تميل أكثر إلى نشر معلومات استدامة عالية الجودة تحت ضغط أصحاب المصلحة، مقارنة بالصناعات غير الحساسة للبيئة، فمن المتوقع أن يعمل نوع الصناعة على تأييد اتجاه العلاقة وزيادة درجة قوتها في حالة الصناعات الحساسة بيئياً، أو يعمل على عكس اتجاه العلاقة في حالة الصناعات غير الحساسة بيئياً. **وعلى النقيض مما سبق،** إذا كانت العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي سالبة، فمن المتوقع أن يعمل نوع الصناعة على عكس اتجاه العلاقة، أو يعمل على تأييد اتجاه العلاقة وزيادة درجة قوتها. لذلك، **يمكن صياغة فرضية البحث الثالثة كما يلي:**

ف 3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع الصناعة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفيز المحاسبي للشركات في البيئة المصرية.

وبعد توفير دعم اختباري أسهم في تطوير فرضيات البحث الحالي، يقوم الباحث في القسم التالي (الثالث) بتصميم البحث وصياغة النماذج الملزمة لاختبار هذه الفرضيات.

القسم الثالث: تصميم البحث

3.1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من قطاعات سوق الأوراق المالية المصري وذلك خلال الفترة من 2022م حتي 2024م، وقد بلغت عينة الدراسة عدد (105) شركة موزعة على 14 قطاعاً مختلفاً بإجمالي مشاهدات بلغت 315 مشاهدة، وقد روعي عند اختيار عينة الدراسة تطبيق الاشتراطات التالية:

- أن تفصح الشركة عن تقارير متعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة، وذلك لعمل تحليل محتوى خاص بالإفصاح عن الإستدامة والمسئولية الاجتماعية في ضوء قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (107) لعام 2021م، والذي بدأ سريان تطبيقه في عام 2022م.
 - استمرار قيد الشركة خلال فترة الدراسة في البورصة المصرية ولم يتم إيقاف قيدها أو شطبها.
 - أن يتوافر لشركات عينة الدراسة تقارير مالية سنوية كاملة عن الفترة من (2020- 2024).
 - أن تصدر الشركات التقارير المالية بالجنه المصري.
 - أن تعد الشركات تقاريرها المالية في ١٢/٣١ من كل عام.
 - استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية، وذلك لخضوعها لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري.
- وبتطبيق الشروط السابق تحديدها، فقد بلغ عدد شركات عينة الدراسة (105) شركة ممثلة لعدد (14) قطاعاً بإجمالي مشاهدات بلغت 315 مشاهدة وذلك خلال الفترة من (2022- 2024)، ويوضح الجدول رقم (1) عدد شركات العينة ونسبة مساهمتها في العينة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1): توزيع الشركات ونسبة مساهمة كل قطاع في عينة الدراسة

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	نسبة تمثيل كل قطاع
1	عقارات	25	75	24%
2	أغذية ومشروبات وتبغ	14	42	13%
3	رعاية صحية وأدوية	11	33	10%
4	مواد البناء	10	30	10%
5	سياحة وترفيه	8	24	8%
6	مقاولات وإنشاءات هندسية	7	21	7%
7	موارد أساسية	7	21	7%
8	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	6	18	6%
9	اتصالات وعلام وتكنولوجيا المعلومات	5	15	5%
10	منسوجات وسلع معمرة	4	12	4%

11	تجارة وموزعون	3	9	3%
12	ورق ومواد تعبئة وتغليف	3	9	3%
13	خدمات النقل والشحن	1	3	1%
14	مرافق	1	3	1%
	الإجمالي	105	315	100%

نسبة تمثيل القطاع = (عدد شركات العينة داخل كل قطاع / إجمالي عدد شركات العينة) * 100
المصدر: من إعداد الباحث.

3.2. مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة الحالية في تجميع بياناتها اللازمة لاختبار فرضياتها على المصادر الثانوية من القوائم المالية المنشورة والتقارير المتعلقة بالاستدامة للشركات عينة الدراسة على مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت خلال الفترة من (2022- 2024)، وموقع البورصة المصرية، وموقع معلومات مباشر مصر، وموقع investing.com.

3.3. صياغة نماذج البحث:

بشأن اختبار فرضيات البحث، يتم الاعتماد على نموذج تحليل للانحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression Analysis)، حيث يعتمد الباحث على ثلاث نماذج للانحدار الخطي المتعدد، يستخدم النموذج الأول لاختبار فرضية البحث الأولى، والتي تهدف إلى قياس الأثر الأساسي لمستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على ممارسات التحفظ المحاسبي، مع التحكم في تأثير مجموعة من المتغيرات المتعلقة بخصائص الشركة. وسيتم اختبار هذه الأثر باستخدام نموذج يبنى على أن التحفظ المحاسبي يعد دالة في مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

التحفظ المحاسبي = دالة (مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الأول على النحو المبين بالمعادلة التالية:

$$CON_{it} = B_0 + B_1 Env_{it} + B_2 Soc_{it} + B_3 Sus_{it} + B_4 FSize_{it} + B_5 Lev_{it} + B_6 E-VOL_{it} + B_7 DCC_{it} + B_8 F-AGE_{it} + B_9 AQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

بينما يستخدم النموذج الثاني في اختبار فرضية البحث الثانية، تهدف هذه الفرضية إلى تحديد ما إذا كان تركيز الملكية يعدل العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي. وسيتم اختبار ذلك من خلال نموذج يبنى على أن التحفظ المحاسبي يعد دالة في المتغير التفاعلي (تركز الملكية * مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

التحفظ المحاسبي = دالة (تركز الملكية * مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء

الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الثاني على النحو المبين بالمعادلة التالية:

$$CON_{it} = B_0 + B_1 Env_{it} + B_2 Soc_{it} + B_3 Sus_{it} + B_4 Env_{it} * OWNCON_{it} + B_5 Soc_{it} * OWNCON_{it} + B_6 Sus_{it} * OWNCON_{it} + B_7 FSize_{it} + B_8 Lev_{it} + B_9 E-VOL_{it} + B_{10} DCC_{it} + B_{11} F-AGE_{it} + B_{12} AQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

أما النموذج الثالث فيتم استعداده لاختبار فرضية البحث الثالثة، وتختبر هذه الفرضية ما إذا كان تأثير الإفصاح عن الاستدامة على التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف نوع الصناعة (حساسة بيئياً مقابل غير حساسة). وسيتم اختبار ذلك من خلال نموذج يبني على أن التحفظ المحاسبي يعد دالة في المتغير التفاعلي (نوع الصناعة*مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

التحفظ المحاسبي = دالة (نوع الصناعة * مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) + المتغيرات الضابطة)

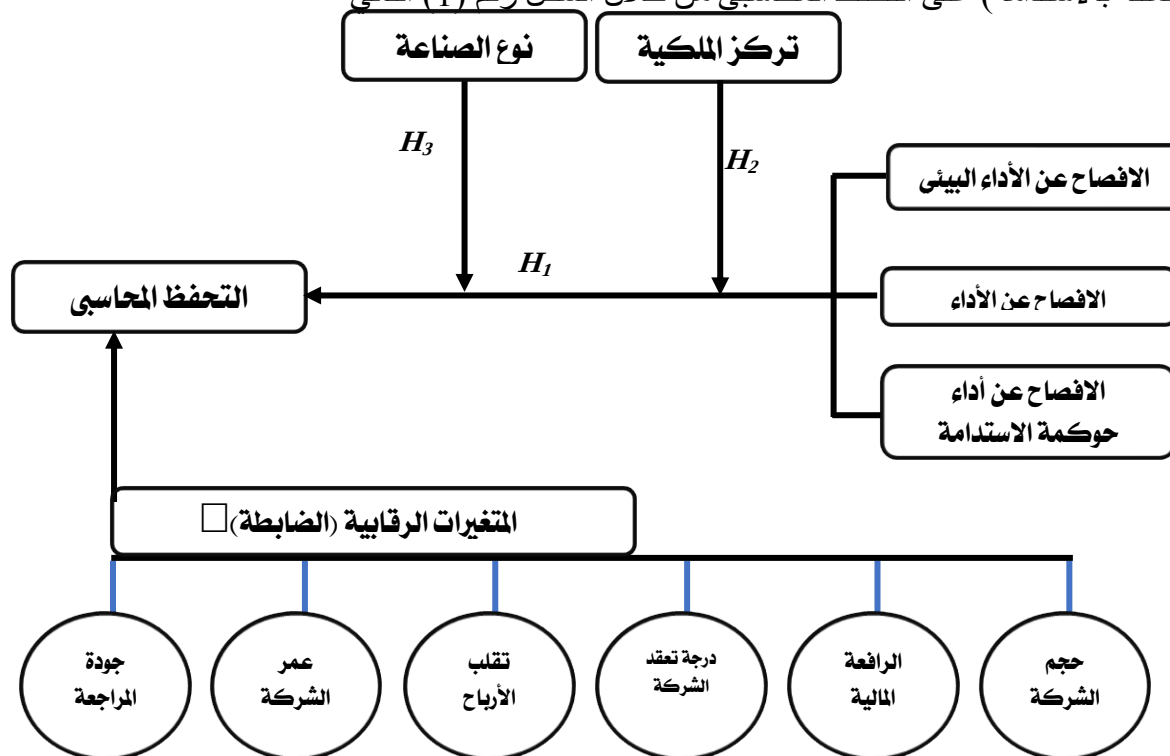
وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الثالث على النحو المبين بالمعادلة التالية:

$$CON_{it} = B_0 + B_1 Env_{it} + B_2 Soc_{it} + B_3 Sus_{it} + B_4 Env_{it} * IND_{it} + B_5 Soc_{it} * IND_{it} + B_6 Sus_{it} * IND_{it} + B_7 FSize_{it} + B_8 Lev_{it} + B_9 E-VOL_{it} + B_{10} DCC_{it} + B_{11} F-AGE_{it} + B_{12} AQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

التحفظ المحاسبي بالشركة (i) في الفترة (t).	CON _{it}
مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي بتقرير الاستدامة للشركة (i) في الفترة (t).	Env _{it}
مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي بتقرير الاستدامة للشركة (i) في الفترة (t).	Soc _{it}
مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء حوكمة الاستدامة للشركة (i) في الفترة (t).	Sus _{it}
المتغير التفاعلي (تركز الملكية * مستوى الإفصاح عن أداء بيئي) للشركة (i) في الفترة (t).	Env _{it} * OWNCON _{it}
المتغير التفاعلي (تركز الملكية * مستوى الإفصاح عن أداء اجتماعي) للشركة (i) في الفترة (t).	Soc _{it} * OWNCON _{it}
المتغير التفاعلي (تركز الملكية * مستوى الإفصاح عن أداء الحوكمة) للشركة (i) في الفترة (t).	Sus _{it} * OWNCON _{it}
المتغير التفاعلي (نوع الصناعة * مستوى الإفصاح عن أداء بيئي) للشركة (i) في الفترة (t).	Env _{it} * IND _{it}
المتغير التفاعلي (نوع الصناعة * مستوى الإفصاح عن أداء اجتماعي) للشركة (i) في الفترة (t).	Soc _{it} * IND _{it}
المتغير التفاعلي (نوع الصناعة * مستوى الإفصاح عن أداء الحوكمة) للشركة (i) في الفترة (t).	Sus _{it} * IND _{it}
حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).	Fsize _{it}
الرافعة المالية (المديونية) بالشركة (i) في نهاية الفترة (t).	Lev _{it}
درجة تعقد الشركة (i) في نهاية الفترة (t).	DCC _{it}
تقلب أرباح الشركة (i) خلال السنوات السابقة للفترة (t).	E-VOL _{it}
عمر الشركة (i) في نهاية الفترة (t).	F-AGE _{it}
حجم مكتب مراجعة الشركة (i) في الفترة (t).	AQ _{it}
ثابت الانحدار	B ₀
معاملات المتغيرات المدرجة بالنماذج.	β ₁ -β ₁₂
الخطأ العشوائي	ε _{it}

ويمكن عرض نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتناول أثر تركيز الملكية ونوع الصناعة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن (الأداء البيئي، والأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي من خلال الشكل رقم (1) التالي



شكل رقم (1): نموذج للعلاقة بين متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

3.4. متغيرات البحث وطريقة قياسها:

تتمثل متغيرات البحث في كل من الإفصاح عن الإستدامة كمتغير مستقل والتحفظ المحاسبي متغير تابع وكلاً من (تركز الملكية ونوع الصناعة) كمتغيران معدلان لتلك العلاقة، وذلك في ضوء مجموعة من المتغيرات الرقابية (الضابطة) والتي تتمثل في (حجم الشركة، والرافعة المالية، ودرجة تعقد الشركة، وتقلب أرباح الشركة، وعمر الشركة، وجودة المراجعة). ويمكن توصيف متغيرات البحث

وطرق قياسها وذلك على التالي:

- المتغير المستقل: الإفصاح عن الاستدامة:

تم قياس الإفصاحات عن الإستدامة من خلال تحليل المحتوى لتقارير الإستدامة وتقارير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك في ضوء ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في القرار رقم (107)، لسنة (2021) بتاريخ 2021/7/5 وفقاً لآخر تعديل بتاريخ 2022-12-28، والذي أشار في مادته الأولى بضرورة استيفاء الشركات العاملة

في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والتي لا يقل رأس مالها المصدر عن مائة مليون جنيه للإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة، وذلك في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة في البيئة المصرية (شحاته، 2023؛ متولي والغريب، 2023؛ فرج، 2023؛ الملاح وعبدالفتاح، 2025؛ حبيبه، 2025؛ عبدالله، 2025). ولقد تم تحليل المحتوى لتقارير الشركات عينة البحث بإستخدام متغير وهمي بحيث يأخذ البند الرقم (1) في حالة إفصاح الشركات عن هذا البند في التقارير السنوية والرقم (0) بخلاف ذلك، وذلك عن المدة من (2022-2024)، وفي ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة أمكن عمل مؤشر من (40) سؤالاً، مقسمة لثلاث مستويات من الإفصاح تتعلق المجموعة الأولى منها بمستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي من خلال ثلاثة عشر تساؤل، وتتكون المجموعة الثانية من خمسة عشر تساؤلاً تتعلق بمستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي، بينما تتعلق المجموعة الثالثة بمستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة من خلال إثنا عشر تساؤلاً، ويمكن عرض تساؤلات المجموعات الثلاث على النحو التالي:

أ. مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات البيئية: Enviromental KPIs والذي يتكون من ثلاثة عشر

تساؤل من الرقم (1) وحتى الرقم (13) على النحو التالي:

1. هل وضعت الشركة أي سياسة بيئية و/أو اجتماعية أو سياسة استدامة رسمية؟
2. هل هذه السياسة نابعة من داخل الشركة أم مستمدة من سياسات وطنية أو عالمية؟
3. هل تقوم الشركة بتحديد وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الناشئة عن نشاطها الاقتصادي؟
4. هل تتبنى الشركة سياسات محددة معنية بتدوير المخلفات/استهلاك المياه/الطاقة؟
5. هل تحدد الشركة أي أهداف تتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفينة/غازات الاحتباس الحراري؟
6. هل لدى الإدارة أي نظام/شهادة فيما يتعلق بالممارسات البيئية (شهادة ISO 14001)؟
7. هل تقوم الشركة بحساب إجمالي نسبة انبعاثات الكربون سنوياً؟
8. هل تقوم الشركة بحساب إجمالي حجم الطاقة المستهلكة بشكل مباشر سنوياً؟
9. هل تقوم الشركة بحساب نسبة استهلاك الطاقة حسب نوع مصدر التوليد سنوياً؟
10. هل تقوم الشركة بحساب نسبة الطاقة التي تم توفيرها سنوياً؟
11. هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المستهلكة سنوياً؟
12. هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المعاد تدويرها والمعالجة سنوياً؟
13. هل تقوم الشركة بحساب إجمالي حجم المخلفات المنتجة أو المعاد تدويرها أو التي تم معالجتها حسب النوع والوزن سنوياً؟

بـ مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات الإجتماعية: Social KPIs والذي يتكون من خمسة عشر تساؤل من الرقم (14) وحتى الرقم (28) على النحو التالي:

1. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن عدد الموظفين والموظفات بحسب نوع التوظيف عمالة مؤقتة أو دائمة؟
2. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين من الذكور والإناث؟
3. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث الخاصة بوظائف المبتدئين -المستور المتوسط؟
4. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث الخاصة بالوظائف العليا والتنفيذية؟
5. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة متوسط الأجور للذكور مقارنة بنسبة متوسط الأجور للإناث؟
6. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين على أساس سنوي؟
7. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين المؤقتين على أساس سنوي؟
8. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بعقود و/أو المستشارين على أساس سنوي؟
9. هل تتبنى الشركة سياسة تجريم التحرش الجنسي و/أو سياسة عدم التمييز على أي أساس عرقي أو ديني أو على أساس الجنس؟
10. هل تتبع الشركة سياسة للصحة المهنية و/أو سياسة خاصة بالمعايير العالمية للصحة والسلامة مثل (معايير العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية الخاصة بمنظمة العمل الدولي)؟
11. هل تفصح عن عدد ضحايا الحوادث؟
12. هل تفصح عن عدد ساعات التدريب المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الصحة والسلامة المهنية للموظفين؟
13. هل تتبع الشركة سياسة تحريم عمالة الأطفال و/أو العمالة الجبرية، وتطبق تلك السياسة على الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟
14. هل تتبع الشركة متطلبات قانون العمل المصري وقوانين ومعايير منظمة العمل الدولية، أو أي أطر عمل، أو معايير، أو قوانين دولية أخرى متعلقة بحقوق العمال؟
15. هل تشمل تلك السياسة الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟

جـ مؤشرات الأداء الخاصة بإفصاحات الحوكمة المتعلقة بالاستدامة: Governance KPIs والذي يتكون من اثنا عشر تساؤل من الرقم (29) وحتى الرقم (40) على النحو التالي:

1. هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لإجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الذكور والإناث؟

2. هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لرؤساء اللجان التي يشغلها الذكور والإناث؟
3. هل تصدر الشركة أي قرارات متعلقة بمكافحة الرشوة/الفساد وتتبعها؟
4. هل تصدر الشركة قواعد السلوك الأخلاقي وميثاق الشرف وتتبعها (/ Code of ethics Conduct)؟
5. تتبع متطلبات قانون حماية البيانات الشخصية وقانون حماية المستهلك المصري الشركة، وأي أطر عمل أو قواعد أو توصيات دولية أخرى بشأن خصوصية البيانات؟
6. هل تصدر الشركة تقارير (GRI-CDP-SASB-IIRC-UNGC) أو أي تقارير أخرى من تقارير الاستدامة؟
7. هل تسعى الشركة إلى تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)؟
8. هل تحدد الشركة هذه الأهداف وتقوم بالإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟
9. هل أعلنت الشركة التزامها بوضوح تجاه معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
10. هل تتبنى الشركة سياسة/مبدأ صريح وواضح بشأن الاستثمار المجتمعي؟
11. هل تشارك الشركة في مبادرات القطاعين العام والخاص المعنية بتنمية المجتمع؟
12. هل يتم مراجعة الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الصادرة عن الشركة من قبل طرف ثالث مستقل؟

في ضوء ما سبق سوف تعتمد الدراسة على مقياس كمي يحسب لكل شركة على حدة، ويحدد نسبة الإفصاحات الفعلية عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة إلى حد أقصى محدد لإجمالي البنود التي يمكن أن تفصح عنها شركات العينة. ويفترض ضمناً أن كافة البنود التي يشملها المؤشر متساوية من حيث أوزانها النسبية (بركات، 2018). ويتم حساب مستوى الإفصاح عن

مؤشرات أداء كل بعد كما يلي:

- **مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي:** يتم التعبير عنه بمقياس كمي يحسب لكل شركة على حدة، حيث أن مستوى الإفصاح عن الممارسات البيئية بتقرير الاستدامة = عدد البنود المفصح عنها من جانب الشركة ÷ الحد الأقصى لعدد بنود بعد الممارسات البيئية (13) بند.
- **مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي:** يتم التعبير عنه بمقياس كمي يحسب لكل شركة على حدة، حيث أن مستوى الإفصاح عن الممارسات الاجتماعية بتقرير الاستدامة = عدد البنود المفصح عنها من جانب الشركة ÷ الحد الأقصى لعدد بنود بعد الممارسات الاجتماعية (15) بند.

- **مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة:** يتم التعبير عنه بمقياس كمي يحسب لكل شركة على حدة، حيث أن مستوى الإفصاح عن ممارسات الحوكمة بتقرير الاستدامة = عدد البنود المفصّل عنها من جانب الشركة ÷ الحد الأقصى لعدد بنود بعد ممارسات الحوكمة (12) بند. ويعرض الجدول رقم (2) التعريفات الإجرائية لكل من المتغير التابع والمتغيران المعدلان والمتغيرات الرقابية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2): التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	التعريف الإجرائي للمتغيرات	
	اسم المتغير	رمز المتغير
المتغير التابع:		
التحفظ المحاسبي	CON _{it}	اعتمد الباحث على المقياس الذي قدمه Beaver & Ryan (2000) لمستوى التحفظ المحاسبي الكلي (المشروط وغير المشروط) حيث يتم قياس التحفظ المحاسبي بنسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في الشركة (i) في نهاية الفترة (t)، وذلك على غرار دراسات (حسين، 2015؛ سمرة وآخرون، 2018؛ Guo et al., 2020).
المتغيرات الرقابية (الضابطة): اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات الضابطة، وذلك على غرار دراسات: (حسين، 2015؛ سمرة وآخرون، 2018؛ عبدالحليم، 2018؛ السيد، 2024؛ Noh & Cho, 2022; Sun, et al., 2023; Xiao & Zhao, 2024; Si, et al., 2025; Marisetty & Kommatt, 2025)		
حجم الشركة	Fsize _{it}	يتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
الرافعة المالية	Lev _{it}	يتم قياسها من خلال قسمة نسبة إجمالي الالتزامات (المتداولة وغير المتداولة) إلى إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
درجة تعقد الشركة	DCC _{it}	ويُقاس بنسبة إجمالي المخزون والمدينون والحسابات المدينة الأخرى في نهاية الفترة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t).
تقلب أرباح الشركة	E-VOL _{it}	ويُقاس بالانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول (3 سنوات).
عمر الشركة	F-AGE _{it}	يُقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمر الشركة (منذ تاريخ التأسيس وحتى تاريخ القياس لكل شركة من شركات عينة الدراسة).
جودة المراجعة	AQ _{it}	يعبر عنه بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة الذي تتعامل معه الشركة من الأربعة الكبار، أو القيمة (0) بخلاف ذلك.
المتغيرات المعدلة:		
تركز الملكية	OWNCON _{it}	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين (حملة الـ 5% فأكثر) إلى أسهم الشركة.
نوع الصناعة	IND _{it}	يعبر عنه بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) للصناعات الحساسة بيئياً، أو القيمة (0) للصناعات غير الحساسة بيئياً.

3.5. مبررات إضافة المتغيرات الرقابية (الضابطة) إلى نماذج البحث:

تم التعامل مع المتغيرات الرقابية (الضابطة) من خلال إدخالها في تصميم البحث، وذلك لعزل أثرها المحتمل عن أثر المتغير المستقل في البحث، ومن ثم القدرة على تفسير نتائج البحث. ويعرض الباحث في الجدول رقم (3) المتغيرات الضابطة التي تم إضافتها إلى تصميم البحث الحالي، ومبررات إضافتها:

جدول رقم (3): المتغيرات الضابطة ومبررات إضافتها

المتغير	مبررات إضافته
حجم الشركة	يمثل حجم الشركة أحد أهم خصائص الشركة، ويتم قياس حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة t. وقد تم استخدام حجم الشركة كمتغير ضابط نظراً لتأثيره المتوقع على المتغير التابع (التحفظ المحاسبي). على غرار دراسات (مثل: حسين، 2015؛ إبراهيم، 2017؛ عبدالحليم، 2018؛ السيد، 2024). وقد تضاربت نتائج الأدبيات السابقة التي درست أثر حجم الشركة على التحفظ المحاسبي. حيث أشارت دراسات إلى وجود أثر موجب لحجم الشركة على التحفظ المحاسبي. وعلى النقيض مما سبق أشارت دراسات إلى وجود أثر سالب لحجم الشركة على التحفظ المحاسبي. بينما توصلت دراسات (عبدالحليم، 2018) إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة على التحفظ المحاسبي. بينما لم تتوصل دراسة السيد (2024) إلى وجود تأثير لحجم الشركة على التحفظ المحاسبي.
الرفع المالي	يتم التعبير عن الرفع المالي باستخدام نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول. وقد تم استخدام الرفع المالي كمتغير ضابط بالدراسة الحالية على غرار دراسات (حسين، 2015؛ سمرة وآخرون، 2018؛ عبدالحليم، 2018؛ السيد، 2024). وفي هذا الشأن أشارت نتائج دراسات (حسين، 2015؛ السيد، 2024) إلى وجود تأثير موجبة بين الرفع المالي والتحفظ المحاسبي. وعلى النقيض مما سبق فقد أشارت نتائج دراسات (سمرة وآخرون، 2018) إلى وجود تأثير سالب للرفع المالي على التحفظ المحاسبي.
درجة تعقد الشركة	تم استخدام درجة تعقد الشركة كمتغير ضابط بالدراسة الحالية على غرار دراسات (حسين، 2015؛ السيد، 2024)، وقد أشارت دراسة حسين (2015) إلى وجود أثر سالب معنوي لدرجة تعقد الشركة على التحفظ المحاسبي. بينما لم تتوصل دراسة السيد (2024) إلى وجود أثر لتعقد الشركة على التحفظ المحاسبي.
تقلب أرباح الشركة	تم استخدام تقلب الأرباح كمتغير ضابط بالدراسة الحالية على غرار دراسة (حسين، 2015)، والتي أشارت إلى وجود أثر سالب معنوي لمخاطر الشركة (معبراً عنها بالانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول) على التحفظ المحاسبي.
عمر الشركة	تم استخدام عمر الشركة كمتغير ضابط بالدراسة الحالية على غرار دراسة (حسين، 2015)، والتي أشارت إلى وجود أثر سالب معنوي لعمر على التحفظ المحاسبي.
جودة المراجعة	تم استخدام حجم مكتب المراجعة كتعريف إجرائي لجودة المراجعة، وقد تم إضافة جودة المراجعة كمتغير ضابط بالدراسة الحالية على غرار دراسات (حسين، 2015؛ السيد، 2024)، حيث أشارت دراسة حسين (2015) إلى وجود أثر سالب معنوي لحجم مكتب المراجعة على التحفظ المحاسبي. بينما لم تتوصل دراسة السيد (2024) إلى وجود أثر لحجم مكتب المراجعة على التحفظ المحاسبي.

3.6. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لأغراض اختبار فروض الدراسة والتحقق من مدى صحتها تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج ستاتا (STATA)، وتتمثل تلك الأساليب في:

- **اختبار التوزيع الطبيعي (Normality)** من خلال اختبار لفحص الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) على مستوى المتغيرات لتحديد طبيعة الاختبارات التي سوف يتم الاعتماد عليها معلمية او لامعلمية، وهنا يتم النظر إلى معنوية الاختبار المشترك فإذا كانت أقل من 5% فإن البيانات لا تقترب التوزيع الطبيعي، أما إذا قيمة معنوية الاختبار المشترك أكبر من 5% فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- **التحليل الوصفي (Descriptive Analysis)** بغرض وصف بيانات عينة الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.

▪ **اختبار ملائمة وصلاحية نماذج الانحدار** تم إجراء مجموعة من الاختبارات لنماذج الانحدار المختلفة وذلك لتحديد طريقة الانحدار المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة، وكذلك للحكم على مدى صلاحية نتائج نماذج الدراسة ومدى قبول نتائجها، وتم الاعتماد على ثلاث اختبارات أساسية وهي:

– **اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي (Normality)** للبواقي أو عدم اعتدالية الأخطاء العشوائية، وذلك من خلال اختبار (Kolmogorov–Smirnov) للبواقي، بالإضافة إلى رسم منحنى التوزيع الطبيعي للبواقي في مختلف نماذج الدراسة.

– **اختبار (White's test)** لفحص مشكلة عدم تجانس تباين بيانات الدراسة (Heteroskedasticity) من خلال مستوى معنوية الاختبار.

– **اختبار (Wooldridge test)** لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في نماذج الدراسة.

– **اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity)** لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة على تفسير التحفظ المحاسبي، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) من خلال تحديد قيمة تضخم التباين (Inflation Factor) (Variance - VIF)، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance).

▪ **تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square- GLS)** من خلال الأسلوب الذي يراعى يعالج مشاكل وأخطاء نماذج الانحدار وهو (FGLS regression).

بعد أن تعرض الباحث لتصميم البحث من خلال (مجتمع وعينة البحث، مصادر جمع البيانات، نماذج البحث، متغيرات البحث وطريقة قياس كل متغير من متغيرات البحث، مبررات إضافة المتغيرات الضابطة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة) يقوم الباحث في القسم التالي (الرابع) بتحليل نتائج الدراسة الاختبارية تمهيداً لاختبار فرضيات البحث.

القسم الرابع: تحليل النتائج

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر الإفصاح عن الإستدامة على التحفظ المحاسبي في ضوء الدور المعدل لكلاً من تركيز الملكية ونوع الصناعة للشركات المقيدة في البورصة المصرية، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التداخل الخطي، اختبار التحليل الوصفي، وتحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized

(Least Square- GLS)، بغرض تحليل بيانات الدراسة واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

4.1. اختبار صلاحية بيانات الدراسة (اختبار التوزيع الطبيعي):

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، فقد اعتمدت الدراسة على كل من اختبار لفحص الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) وهنا يتم النظر إلى معنوية الاختبار المشترك فإذا كانت أقل من 5% فإن البيانات لا تقترب التوزيع الطبيعي، أما إذا قيمة معنوية الاختبار المشترك أكبر من 5% فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات عينة الدراسة

Joint test		Kurtosis	Skewness	Name	Var.
Prob>chi2	Adj chi2				
0.000	70.16	0.000	0.000	التحفظ المحاسبي	CON
0.000	0.000	0.000	0.016	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي	Env
0.000	109.03	0.000	0.001	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي	Soc
0.000	53.02	0.000	0.000	مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء حوكمة الاستدامة	Sus
0.000	18.10	0.595	0.000	تركز الملكية	OWNCON
0.166	3.590	0.083	0.450	حجم الشركة	F-Size
0.000	27.22	0.000	0.006	الرافعة المالية	Lev
0.000	42.74	0.000	0.104	درجة تعقد الشركة	DCC
0.000	297.95	0.000	0.000	تقلب أرباح الشركة	E-VOL
0.023	7.590	0.005	0.873	عمر الشركة	F-Age

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

وتشير نتائج الجدول رقم (4) السابق إلى أنه تم الاعتماد على اختبار لفحص الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis)، وهنا يتم النظر إلى معنوية الاختبار المشترك فإذا كانت أقل من 5% فإن البيانات لا تقترب من التوزيع الطبيعي، وفي ضوء نتائج الجدول رقم (4) السابق يلاحظ الباحث

أن بيانات عينة الدراسة الحالية تتبع التوزيع الطبيعي. أما إذا قيمة معنوية الاختبار المشترك أكبر من 5% فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وفي ضوء نتائج الجدول رقم (4) السابق يلاحظ الباحث أن بيانات عينة الدراسة الحالية تتبع التوزيع الطبيعي فيما عدا متغيري تركيز الملكية وحجم الشركة، حيث كانت نتائج فحص الالتواء والتفلطح لها أكبر من 5% أي أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي.

4.2. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يستخدم التحليل الوصفي لوصف سلوك متغيرات الدراسة من خلال عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأعلى لقيم متغيرات الدراسة، وقد تم تقسيم متغيرات

الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5): نتائج الإحصاءات الوصفية لتحليل سلوك عينة الدراسة

رمز	المتغير	Obs	Mean	Min	Max	Std. dev.
CON	التحفظ المحاسبي	315	2.017	0.042	8.533	1.588
Env	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاداء البيئي	315	0.545	0.000	1.000	0.378
Soc	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاداء الاجتماعي	315	0.542	0.000	1.000	0.341
Sus	مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء حوكمة الاستدامة	315	0.562	0.000	1.000	0.339
OWNCON	تركز الملكية	315	0.616	0.000	0.994	0.216
FSize	حجم الشركة	315	21.249	16.546	26.600	2.044
Lev	الرافعة المالية	315	0.486	0.018	0.888	0.219
DCC	درجة تعقد الشركة	315	0.347	0.000	0.835	0.225
E-VOL	تقلب أرباح الشركة	315	0.063	0.001	1.327	0.124
F-Age	عمر الشركة	315	3.519	2.079	4.771	0.408
المتغيرات المنفصلة						
رمز	المتغير	Obs	0		1	
			Freq.	%	Freq.	%
IND	نوع الصناعة	315	87	27.62	228	72.38
AQ	جودة المراجعة	315	245	77.78	70	22.22

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

تشير نتائج الجدول رقم (5) السابق إلى ما يلي:

- بلغ متوسط قيمة التحفظ المحاسبي على مستوى شركات عينة الدراسة (2.017) بانحراف معياري قدره (1.588) وبمدي يتراوح بين (0.042، 8.533) للشركات عينة الدراسة، ويلاحظ انخفاض متوسط قيمة التحفظ المحاسبي عن دراسة (سمرة وآخرون، 2018) والذي بلغ (2.105).
- بلغ متوسط الإفصاحات المتعلقة بالأداء البيئي لشركات عينة الدراسة (0.545) بانحراف معياري قدره (0.378) وبمدي يتراوح بين (0.000 ، 1)، ويلاحظ انخفاض متوسط الإفصاحات المتعلقة بالأداء البيئي لشركات عينة الدراسة عن دراسة (شحاته، 2023) والتي بلغ متوسط الإفصاحات المتعلقة بالأداء البيئي لشركات عينة الدراسة فيها (0.9708)، بينما كان متوسط الدراسة الحالية منخفض عن دراسة (متولي والغريب، 2023) والتي بلغ المتوسط فيها (6.130)، كما كان منخفض عن متوسط دراسة (أحمد، 2025) والذي بلغ (0.898)، وقد يرجع هذا التفاوت في نسب الإفصاح بين الدراسات المصرية إلى أن الدراسة الحالية قامت بحساب متوسط الإفصاح عن ثلاثة سنوات بعد صدور قرار الهيئة العامة لسوق المال في 2022.

- بلغ متوسط الإفصاحات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للشركات عينة الدراسة (0.542) بانحراف معياري قدره (0.341) وبمدي يتراوح بين (0.000 ، 1) ويلاحظ ارتفاع متوسط الإفصاحات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للشركات عينة الدراسة عن دراسة (شحاته، 2023) والتي بلغ متوسط الإفصاحات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للشركات عينة الدراسة فيها (0.217)، بينما كان متوسط الدراسة الحالية منخفض عن دراسة (متولي والغريب، 2023) والتي بلغ المتوسط فيها (6.935) كما كان منخفض عن متوسط دراسة (أحمد، 2025) والذي بلغ (0.927) وقد يرجع هذا التفاوت في نسب الإفصاح بين الدراسات المصرية إلى أن الدراسة الحالية قامت بحساب متوسط الإفصاح عن ثلاثة سنوات بعد صدور قرار الهيئة العامة لسوق المال في 2022.
- بلغ متوسط الإفصاحات المتعلقة بحوكمة الاستدامة للشركات عينة الدراسة (0.562) بانحراف معياري قدره (0.339)، وبمدي يتراوح بين (0.000 ، 1) ويلاحظ ارتفاع متوسط الإفصاحات المتعلقة بحوكمة الاستدامة للشركات عينة الدراسة عن دراسة (شحاته، 2023) والتي بلغ متوسط الإفصاحات المتعلقة بحوكمة الاستدامة للشركات عينة الدراسة فيها (0.211) بينما كان متوسط الدراسة الحالية منخفض عن دراسة (متولي والغريب، 2023) والتي بلغ المتوسط فيها (5.657)، كما كان منخفض عن متوسط دراسة (أحمد، 2025) والذي بلغ (0.846)، وقد يرجع هذا التفاوت في نسب الإفصاح بين الدراسات المصرية إلى أن الدراسة الحالية قامت بحساب متوسط الإفصاح عن ثلاثة سنوات بعد صدور قرار الهيئة العامة لسوق المال في 2022.
- فيما يتعلق بنتائج المتغيرات المعدلة للعلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة والتحفظ المحاسبي، " بلغ متوسط تركيز الملكية للشركات عينة الدراسة (0.616) بانحراف معياري قدره (0.216) وبمدي يتراوح بين (0.000 ، 0.994)، بينما بلغ عدد الشركات التي تتبع القطاع الصناعي للملاحظات عينة الدراسة عدد (228) مشاهدة بنسبة 72.38% من مشاهدات العينة، بينما بلغ عدد الملاحظات التي لا تتبع القطاع الصناعي عدد (87) مشاهدة بنسبة (27.62%) من مشاهدات عينة الدراسة.
- فيما يتعلق بنتائج المتغيرات الرقابية (الضابطة) بلغ متوسط حجم الشركة لكل القطاعات على المستوى الإجمالي (21.249) بانحراف معياري قدره (2.044) وقد بلغ الحد الأدنى (16.54) والحد الأعلى (26.60) وبمقارنة متوسط الدراسة الحالية لحجم الشركة مع الدراسات السابقة يتضح أن متوسط حجم الشركة للدراسة الحالية أعلى من دراسة (الملاح وعبد الفتاح، 2025)

- والذي بلغ متوسط حجم الشركة فيه (8.777)، بينما لوحظ انخفاض متوسط حجم الشركة للدراسة الحالية عن دراسة (حبيبه، 2025) والذي بلغ متوسط حجم الشركة فيه (23.65).
- كذلك تشير النتائج إلى أن **متوسط الرافعة المالية** للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعات قد بلغ (0.514) بانحراف معياري قدره (0.238) وبحد أدنى (0.018) وبحد أعلى (1.366) وبمقارنة متوسط الدراسة الحالية للرافعة المالية مع الدراسات السابقة يتضح أن متوسط الرافعة المالية للدراسة الحالية انخفض عن دراسة (متولي والغريب، 2023) والذي بلغ المتوسط فيه (0.614) ودراسة حبيبه (2025) حيث بلغ (0.590) ودراسة الملاح وعبدالفتاح (2025) حيث بلغ (0.617).
 - وتشير النتائج إلى أن **متوسط درجة تعقد الشركة** للشركات عينة الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعات قد بلغ (0.347) بانحراف معياري قدره (0.225) وبحد أدنى (0.000) وبحد أعلى (0.835)، بينما بلغ متوسط تقلب أرباح الشركة (0.063) بانحراف معياري قدره (0.124) وبحد أدنى بلغ (0.001) وبحد أعلى (1.327).
 - كما تشير النتائج إلى أن **متوسط عمر الشركة** لكل القطاعات على المستوى الإجمالي قد بلغ (3.519) بانحراف معياري قدره (0.408) وبحد أدنى (2.079) وبحد أعلى (4.771) وبمقارنة متوسط عمر الشركة للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة يتضح أن متوسط عمر الشركة للدراسة الحالية بلغ (1.3908).
 - أما فيما يتعلق **بالمغيرات المنفصلة**، فيما يتعلق بمتغير **جودة المراجعة** فنجد أن عدد المشاهدات التي كانت فيها الشركات عينة الدراسة يتم مراجعتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبيرة (Big 4) (70) مشاهدة بنسبة (22.22%)، مقابل (245) مشاهدة بنسبة (77.78%) لمشاهدات الشركات التي لا يتم مراجعتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبيرة (Big 4).

4.3. التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة في اختبار فرضيات الدراسة على النماذج الإحصائية المناسبة التي تتناسب مع طبيعة البيانات لعينة الدراسة، حيث أشارت التحليلات إلى اقتراب اعتدالية الأخطاء العشوائية (البواقي) من التوزيع الطبيعي، مع عدم وجود ازدواج خطي، في ظل وجود ارتباط ذاتي، مع عدم وجود تجانس، وعليه تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square- GLS) من خلال الأسلوب الذي يراعى وجود أي مشاكل أو عيوب في نموذج افتراضات نموذج الانحدار وذلك بالتطبيق على (105 شركة موزعة على 14 قطاع)، وذلك خلال الفترة الزمنية من عام 2022 وحتى 2024م، وذلك من خلال الخطوات التالية:

4.3.1. اختبار أثر الإفصاح عن الإستدامة على التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية:

لاختبار صحة فرضية البحث الأولى القائلة بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الإجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالإستدامة) على التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية"، تم التحقق من جودة صلاحية النموذج المقدر من خلال اجراء اختبارات صلاحية نموذج الدراسة والتي تتمثل في:

- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor للتأكد من أن المتغيرات المفسرة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن القيم (10) يعني ذلك أن المتغيرات التفسيرية تعاني من مشكلة الازدواج الخطي.
- اختبار توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لان معنوية اختبار (Kolmogorov–Smirnov) إلى كانت أكبر من (0.05) يعنى أقترب بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي والعكس.
- أيضاً تم استخدام اختبار Whites Test للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity بحيث إذا كانت قيمة P-Value أقل من (0.05) يعني ذلك وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.
- استخدام اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج الاختبار أكبر من (0.05) يتم قبول الفرضية العدمية والتي تتمثل في وجود ارتباط ذاتي للبواقي، ويوضح جدول رقم (6) التالي نتائج اختبارات النموذج المقدر على النحو التالي:

جدول رقم (6): نتائج اختبارات جودة النموذج المقدر لتفسير التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية

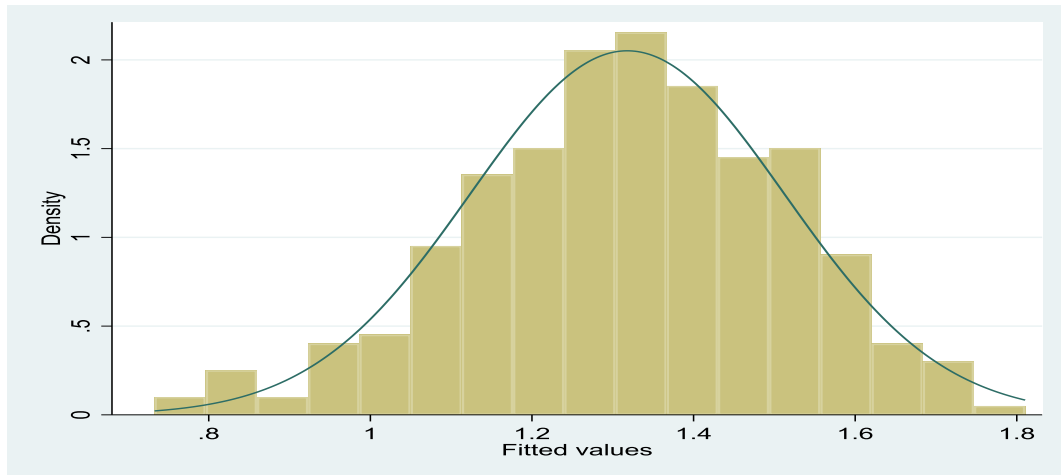
Multicollinearity			Model (1)			Test	
Tol.	Vif	Var.					
0.323	3.090	Env	0.0226			K-S	Kolmogorov–Smirnov
0.275	3.640	Soc	0.724			p-v	
0.207	4.830	Sus	p-v	df	chi2	Source	White's test
0.516	1.940	F-Size	0.001	53	92.61	Heteroskedasticity	
0.588	1.700	Lev	0.023	9	19.24	Skewness	
0.860	1.160	DCC	0.015	1	5.9	Kurtosis	
0.930	1.080	E-VOL	0.000	63	117.75	Total	
0.916	1.090	F-Age	reject H0: Homoskedasticity			Decision	
0.801	1.250	AQ	6.973			F	Wooldridge test
			0.010			Prob > F	

	<i>reject H0: no first order autocorrelation</i>	<i>Decision</i>	
<i>FGLS regression with Heteroskedasticity & Autocorrelation</i>		<i>Regression Method</i>	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وتشير نتائج الجدول رقم (6) السابق إلى أنه:

- وفقاً لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات التفسيرية من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد. وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، مما يشير إلى ارتفاع الثقة في قدرة النموذج على تفسير التغير في التحفظ المحاسبي وفقاً لهذا النموذج.
- تشير نتائج اختبار (Kolmogorov–Smirnov) الخاص بالتوزيع الطبيعي إلى عدم اقتراب توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لأن معنوية الاختبار قد بلغت (0.000) وهي أقل من 5%، والشكل رقم (2) التالي يوضح الرسم البياني الذي يؤكد على عدم اقتراب البواقي من التوزيع الطبيعي.



الشكل رقم (2): التوزيع البياني لبواقي التحليل الأساسي لفرضية البحث الأولى

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

- تشير نتائج اختبار White's Test إلى وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبواقي حيث كانت قيمة P-Value أقل من (0.05)، مما يعني وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.
- وتشير نتائج اختبار Wooldridge Test أنه كانت أقل من (0.05) وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تعاني من وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

• وفي ضوء المشكلات السابقة سوف يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square- GLS) من خلال الأسلوب الذي يراعى وجود عدم تجانس تباين البواقي ووجود ارتباط ذاتي بين البواقي وهو (FGLS regression with Heteroskedasticity & Autocorrelation).

وفي ضوء نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر فلقد تم الاعتماد على أسلوب FGLS Regression بهدف اختبار صحة فرضية البحث الأولى القائلة بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية"، ويوضح الجدول رقم (7) التالي نتائج اختبار صحة فرضية البحث الأولى وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (7): نتائج اختبار أثر الإفصاح عن الاستدامة على التحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة

MTB				المتغير	رمز
p-value	t-value	std. err.	Coef.		
0.000	6.35	0.043	0.272***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي	Env
0.000	4.29	0.033	0.139***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي	Soc
0.010	2.59	0.041	0.107**	مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء حوكمة الاستدامة	Sus
0.000	-11.48	0.005	-0.054***	حجم الشركة	F-Size
0.000	-6.68	0.041	-0.271***	الرافعة المالية	Lev
0.000	6.27	0.029	0.181***	درجة تعقد الشركة	DCC
0.324	0.99	0.111	0.109	تقلب أرباح الشركة	E-VOL
0.000	-6.52	0.011	-0.072***	عمر الشركة	F-Age
0.000	-5.22	0.016	-0.082***	جودة المراجعة	AQ
0.000	27.14	0.098	2.649***	Constant	
315				Obs	
Included				Year Fixed Effect	
Included				Sector Fixed Effect	
2389.97				Wald chi2 (09, 305)	
0.000				Prob > F	
31.12%				R-squared	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (6) تبين ما يلي:

• وجود تأثير موجب لكل من مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهو ما يعني أنه كلما زاد مستوى الإفصاحات عن (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) كلما زادت ممارسات التحفظ المحاسبي من جانب الشركات عينة الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (أبو العلا، 2018؛ Guo et al., 2020؛ Pereira et al., 2021؛ Garanina & Kim, 2023؛ Putri et al., 2023؛ Sari

(Setiawan, 2023; Ren, 2025) وتختلف عن دراسة جرجس وآخرون (2019). ويمكن تفسير ذلك استناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة، حيث أن الشركات الموجهة نحو المسؤولية الاجتماعية أكثر عرضة لزيادة ممارسات التحفظ المحاسبي، للالتزام بشكل موثوق بالعمل لصالح أصحاب المصلحة. بمعنى أن مستوى التحفظ المحاسبي يمكن أن يستلزم جهود من الشركة لتعزيز علاقاتها مع أصحاب المصلحة.

كما أن الشركات الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية من المرجح أن تكتسب ميزة تنافسية من خلال تعزيز ثقة الشركات وروح التعاون لديها. ومن المرجح أن تستخدم ممارسات التحفظ المحاسبي لخفض المخاطر الناتجة عن المعلومات المحاسبية المضللة. وهذا الاتجاه يعكس الأثر الموجب للإفصاح عن أبعاد أداء الاستدامة على التحفظ المحاسبي.

● وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية (الضابطة) تبين وجود تأثير موجب لدرجة تعقد الشركة على التحفظ المحاسبي، وهو ما يعني أنه كلما تشعبت عمليات الشركة وزاد درجة تعقيد أعمالها كلما كانت الشركات أكثر ميلاً لتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير سالب لكلاً من (حجم الشركة، الرافعة المالية، عمر الشركة، جودة المراجعة) على ممارسات التحفظ المحاسبي، وهو ما يعني أنه كلما زاد حجم أصول الشركة وزادت خبرتها في الصناعة وكلما كان مستوى مديونيتها أعلى والشركات التي تراجع قوائمها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الكبيرة تكون أقل ميلاً لإستخدام ممارسات التحفظ المحاسبي، وقد يرجع السبب في ذلك إلى قدرة الشركات على توفير معلومات موثوق فيها للأطراف ذوي العلاقة وزيادة خبرتها في الأسواق فيما يتعلق بنوعية المعلومات المفصح عنها وإتجاه الشركات للإفصاح عن المعلومات غير المالية بشكل أكبر من مثيلاتها في السوق.

● معنوية النموذج المستخدم ككل حيث بلغت قيمة $Wald-Chi^2$ المحسوبة (2389.97) عند مستوى ثقة أكبر من (99%) وذات دلالة معنوية P-Value أقل من (1%)، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تبلغ (0.3112) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل (31.12%) من التغير في التحفظ المحاسبي والباقي يعود لأسباب وعوامل أخرى لم تتناولها متغيرات الدراسة. وفي ضوء ذلك يمكن التعبير عن نموذج الانحدار وفقاً لأسلوب (Generalized Least Square- GLS) كما يلي:

$$Y1 (Con.) = 2.649 + 0.272 Env + 0.139 Soc + 0.107 Sus - 0.054 FSize - 0.271 Lev + 0.181 DCC + 0.109 E-VOL - 0.072 FAge - 0.082 AQ$$

ووفقاً للنتائج السابقة يمكن رفض فرضية البحث الأولى والقائلة:

ف1: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة

المصرية."، وقبول الفرض البديل مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي.

وللتأكد من دقة النتائج المتعلقة بأثر مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي، قامت الدراسة بعمل تحليل إضافي من خلال تقسيم عينة الدراسة في ضوء متغير نوع الصناعة إلى شركات صناعية وشركات غير صناعية، حيث أسفر ذلك إلى تقسيم المشاهدات عينة الدراسة (315) مشاهدة إلى (228) مشاهدة للشركات الصناعية وعدد (87) مشاهدة للشركات غير الصناعية ومن ثم مقارنة نتائجه مع نتائج التحليل الأساسي، ويوضح الجدول رقم (8) التالي نتائج التحليل الإضافي والمتعلقة بتحديد أثر مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة (في ضوء العينتين الجديدتين) على التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية، ويمكن عرض نتائجه على النحو التالي:

أولاً: تم التحقق من جودة صلاحية النموذج المقدر من خلال اجراء اختبارات صلاحية نموذج الدراسة والتي تتمثل في:

- اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للتأكد من أن المتغيرات المفسرة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن القيم 10 يعني ذلك أن المتغيرات التفسيرية تعاني من مشكلة الازدواج الخطي.
- اختبار توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لان معنوية اختبار (Kolmogorov-Smirnov) إلى كانت أكبر من (0.05) يعني أقتراب بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي والعكس.
- أيضاً تم استخدام اختبار Whites Test للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity بحيث إذا كانت قيمة P-Value أقل من (0.05) يعني ذلك وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.
- استخدام اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج الاختبار أكبر من (0.05) يتم قبول الفرضية العدمية والتي تتمثل في وجود ارتباط ذاتي للبواقي، ويوضح جدول رقم (8) التالي نتائج اختبارات النموذج المقدر على النحو التالي:

جدول رقم (8): نتائج اختبارات جودة النموذج المقدر التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية

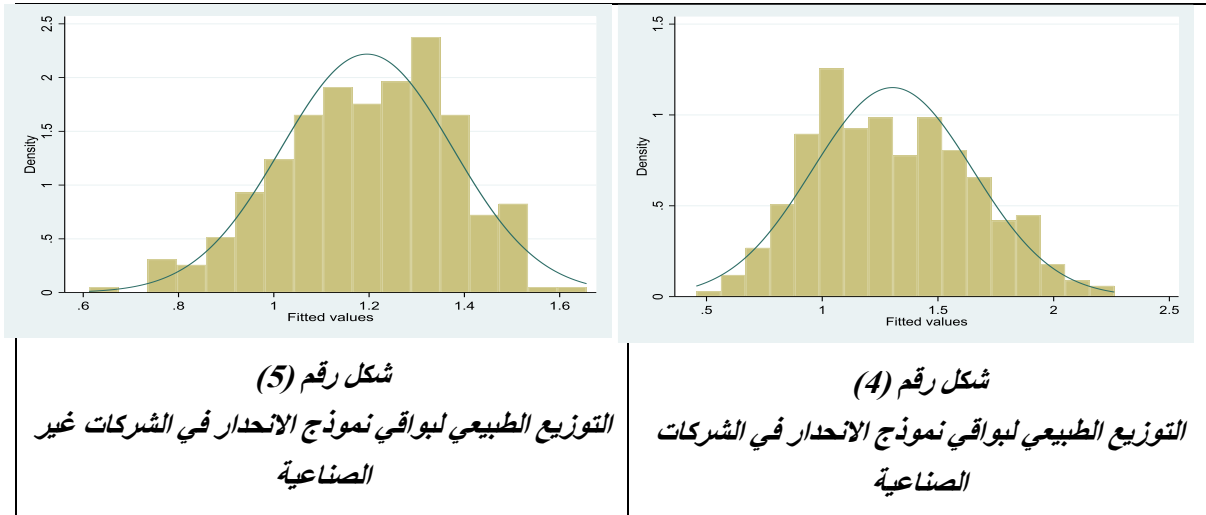
Model (5)			Model (4)			Test	
Non-manufacturing Companies			Manufacturing Companies				
0.025			0.0567			K-S	Kolmogorov–Smirnov
0.666			0.132			p-v	
p-v	df	chi2	p-v	df	chi2	Source	White's test
0.041	53	69.78	0.133	53	64.54	Heteroskedasticity	
0.319	9	10.4	0.433	9	9.05	Skewness	
0.469	1	0.52	0.117	1	2.46	Kurtosis	
0.066	63	80.7	0.125	63	76.05	Total	
reject H0: Homoskedasticity			accept H0: Homoskedasticity			Decision	
0.176			12.117			F	Wooldridge test
0.678			0.001			Prob > F	
accept H0: no first order autocorrelation			reject H0: no first order autocorrelation			Decision	
Tol.	vif	var	Tol.	vif	Var	Multicollinearity	
0.271	3.690	Env	0.211	4.730	Env		
0.195	5.130	Soc	0.275	3.640	Soc		
0.159	6.280	Sus	0.297	3.370	Sus		
0.294	3.400	F-Size	0.579	1.730	F-Size		
0.408	2.450	Lev	0.560	1.790	Lev		
0.790	1.270	DCC	0.805	1.240	DCC		
0.798	1.250	E-VOL	0.857	1.170	E-VOL		
0.618	1.620	F-Age	0.903	1.110	F-Age		
0.550	1.820	AQ	0.802	1.250	AQ		
FGLS regression with Heteroskedasticity			FGLS regression with Autocorrelation			Regression Method	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وتشير نتائج الجدول رقم (8) السابق إلى أنه:

- وفقاً لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات التفسيرية من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد. وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، مما يشير إلى ارتفاع الثقة في قدرة النموذج على تفسير التغير في التحفظ المحاسبي وفقاً لهذا النموذج.

- تشير نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الخاص بالتوزيع الطبيعي إلى عدم اقتراب توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لأن معنوية الاختبار قد بلغت (0.000) وهي أقل من 5%، والشكل رقم (4) التالي يوضح الرسم البياني الذي يؤكد على عدم اقتراب البواقي من التوزيع الطبيعي.



التوزيع البياني لبواقي التحليل الإضافي لفرضية البحث الأولى

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

- تشير نتائج اختبار White's Test إلى وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبواقي حيث كانت قيمة P-Value أقل من (0.05)، مما يعني وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.
- وتشير نتائج اختبار Wooldridge Test أنه كانت أقل من (0.05) وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تعاني من وجود ارتباط ذاتي للبواقي.
- وفي ضوء المشكلات السابقة سوف يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square- GLS) من خلال الأسلوب الذي يراعى وجود عدم تجانس تباين البواقي ووجود ارتباط ذاتي بين البواقي وهو (FGLS regression with Heteroskedasticity & Autocorrelation).
- وفي ضوء نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر فلقد تم الاعتماد على أسلوب FGLS، ويوضح الجدول رقم (9) التالي نتائج اختبار التحليل الإضافي وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (9): نتائج اختبار أثر الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي

Model (5)				Model (4)				المتغير	رمز المتغير
Non-manufacturing Companies				Manufacturing Companies					
p-value	t-value	std. err.	Coef.	p-value	t-value	std. err.	Coef.		
0.759	0.31	0.151	0.047	0.000	11.030	0.035	0.388***	مستوى الإفصاح عن الاداء البيئي	Env
0.000	-6.12	0.100	-0.612***	0.000	13.19	0.029	0.383***	مستوى الإفصاح عن الاداء الاجتماعي	Soc
0.000	-8.03	0.126	-1.012***	0.000	5.99	0.043	0.255***	مستوى الإفصاح عن أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة	Sus
0.001	-3.240	0.010	-0.033***	0.000	-14.94	0.005	-0.079***	حجم الشركة	F-Size
0.002	3.05	0.138	0.419***	0.000	-4.5	0.040	-0.181***	الرافعة المالية	Lev
0.000	-5.44	0.134	-0.727***	0.002	3.09	0.040	0.123***	درجة تعقد الشركة	DCC
0.531	0.63	0.233	0.146	0.217	1.23	0.215	0.266	تقلب أرباح الشركة	E-VOL
0.000	4.54	0.051	0.229***	0.001	-3.19	0.024	-0.078***	عمر الشركة	F-Age
0.004	2.86	0.049	0.141***	0.072	-1.8	0.018	-0.032*	جودة المراجعة	AQ
0.000	4.160	0.287	1.196***	0.000	19.2	0.165	3.176***	Constant	
87				228				Obs	
Included				Included				Year Fixed Effect	
Included				Included				Sector Fixed Effect	
(9. 77) 1273.10				(9. 218) 3037.81				Wald chi2	
0.000				0.000				Prob > F	
35.12%				42.39%				R-squared	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (9) تبين ما يلي:

- وجود تأثير موجب معنوي لمستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على ممارسات التحفظ المحاسبي عند مستوى معنوية أقل من (1%) في الشركات الصناعية، بينما لا يوجد تأثير معنوي لمستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي في الشركات غير الصناعية. كما تبين وجود تأثير سالب معنوي لكل من مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية بعينة الدراسة، وتعكس هذه النتائج إهتمام الشركات الصناعية التي تعمل في قطاعات الصناعة والإنشاءات والطاقة بالإفصاح عن مؤشرات أدائها البيئي في ضوء ممارسات المسؤولية الاجتماعية لها، بعكس الشركات التي تعمل في القطاعات غير الصناعية.

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية (الضابطة) تبين وجود تأثير سالب معنوي لكل من (حجم الشركة، والرافعة المالية، عمر الشركة، جودة المراجعة) على ممارسات التحفظ المحاسبي، بينما لا يوجد تأثير لدرجة تقلبات الأرباح على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية وغير الصناعية. كما تبين وجود تأثير موجب معنوي لدرجة تعقد الشركة على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية وهذا يعكس إهتمام الشركات الصناعية بممارسات التحفظ المحاسبي لمقابلة زيادة درجة تعقد عمليات الشركة، على عكس الشركات غير الصناعية.
- إرتفعت معنوية النموذج المستخدم ككل حيث بلغت قيمة $Wald-Chi^2$ المحسوبة (3037.81) عند مستوى ثقة أكبر من (99%) وذات دلالة معنوية P-Value أقل من (1%) في الشركات الصناعية مقارنة بـ (1273.10) في الشركات غير الصناعية، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared في الشركات الصناعية تبلغ (0.4239) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل (42.39%) من التغير في التحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات غير الصناعية والتي بلغت القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغير في التحفظ المحاسبي ما قيمته (35.12%) والباقي يعود لأسباب وعوامل أخرى لم تتناولها متغيرات الدراسة. وفي ضوء ذلك يمكن التعبير عن نموذج الانحدار وفقاً لأسلوب (Generalized Least Square- GLS) كما يلي:

$$Y \text{ Manufacturing (CON)} = 3.176 + 0.388 \text{ Env} + 0.383 \text{ Soc} + 0.255 \text{ Sus} - 0.079 \text{ FSize} - 0.181 \text{ Lev} + 0.123 \text{ DCC} + 0.266 \text{ E-VOL} - 0.078 \text{ FAge} - 0.032 \text{ AQ}$$

$$Y \text{ NON-Manufacturing (CON)} = 1.196 - 0.612 \text{ Soc} - 1.012 \text{ Sus} - 0.033 \text{ FSize} + 0.419 \text{ Lev} - 0.727 \text{ DCC} + 0.146 \text{ E-VOL} + 0.229 \text{ FAge} - 0.141 \text{ AQ}$$

4.3.2. اختبار أثر تركيز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الإستدامة والتحفظ المحاسبي في

البيئة المصرية:

لاختبار صحة فرضية البحث الثانية القائلة " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الإجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية". تم التحقق من جودة صلاحية النموذج المقدر من خلال اجراء اختبارات صلاحية نموذج الدراسة والتي تتمثل في:

- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor للتأكد من أن المتغيرات المفسرة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت

قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن القيم (10) يعني ذلك أن المتغيرات التفسيرية تعاني من مشكلة الازدواج الخطي.

- اختبار توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لان معنوية اختبار (Kolmogorov-Smirnov) إلى كانت أكبر من (0.05) يعنى أقترب بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي والعكس.

- أيضاً تم استخدام اختبار Whites Test للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity بحيث إذا كانت قيمة P-Value أقل من (0.05) يعني ذلك وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.

- استخدام اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج الاختبار أكبر من (0.05) يتم قبول الفرضية العدمية والتي تتمثل في وجود ارتباط ذاتي للبواقي، ويوضح جدول رقم (10) التالي نتائج اختبارات النموذج المقدر على النحو التالي:

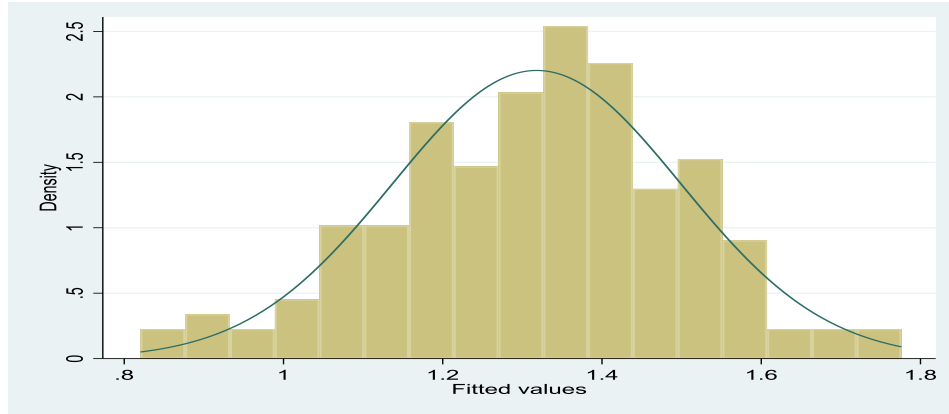
جدول رقم (10): نتائج اختبارات جودة النموذج المقدر التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية

Multicollinearity			Model (2)			Test	
Tol.	Vif	Var.					
0.833	1.200	Env	0.0294			K-S	Kolmogorov–Smirnov
0.265	3.770	Soc	0.580			p-v	
0.150	6.660	Sus	p-v	df	chi2	Source	White's test
0.485	2.060	Env * OWNCON	0.014	89	121.03	Heteroskedasticity	
0.208	4.800	Soc * OWNCON	0.052	12	20.87	Skewness	
0.135	7.420	Sus * OWNCON	0.017	1	5.71	Kurtosis	
0.506	1.980	F-Size	0.002	102	147.61	Total	
0.574	1.740	Lev	reject H0: Homoskedasticity			decision	
0.842	1.190	DCC	6.021			F	Wooldridge test
0.925	1.080	E-VOL	0.016			Prob > F	
0.908	1.100	F-Age	reject H0: no first order autocorrelation			decision	
0.782	1.280	AQ	FGLS regression with Heteroskedasticity & Autocorrelation			Regression Method	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وتشير نتائج الجدول رقم (10) السابق إلى أنه:

- وفقاً لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات التفسيرية من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد. وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، مما يشير إلى ارتفاع الثقة في قدرة النموذج على تفسير التغير في التحفظ المحاسبي وفقاً لهذا النموذج.
- تشير نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov) الخاص بالتوزيع الطبيعي إلى عدم اقتراب توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لأن معنوية الاختبار قد بلغت (0.000) وهي أقل من 5%، والشكل رقم (6) التالي يوضح الرسم البياني الذي يؤكد على عدم اقتراب البواقي من التوزيع الطبيعي.



الشكل رقم (6): التوزيع البياني لبواقي التحليل الأساسي لفرضية البحث الثانية
المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي

- تشير نتائج اختبار White's Test إلى وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبواقي حيث كانت قيمة P-Value أقل من (0.05)، مما يعني وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.
- وتشير نتائج اختبار Wooldridge Test أنه كانت أقل من (0.05) وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تعاني من وجود ارتباط ذاتي للبواقي.
- وفي ضوء المشكلات السابقة سوف يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square- GLS) من خلال الأسلوب الذي يراعى وجود عدم تجانس تباين البواقي ووجود ارتباط ذاتي بين البواقي وهو (FGLS regression with Heteroskedasticity & Autocorrelation).

وفي ضوء نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر فلقد تم الاعتماد على أسلوب FGLS Regression بهدف اختبار صحة فرضية البحث الثانية القائلة بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفيز المحاسبي للشركات في البيئة المصرية"، ويوضح الجدول رقم (11) التالي نتائج اختبار صحة فرضية البحث الثانية للدراسة وذلك على النحو التالي: جدول رقم (11): نتائج اختبار أثر تركيز الملكية على العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفيز المحاسبي

MTB				المتغير	رمز
p-value	t-value	std. err.	Coef.		
0.010	2.580	0.069	0.179**	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاداء البيئي	Env
0.000	3.590	0.064	0.229***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاداء الاجتماعي	Soc
0.000	4.090	0.071	0.289***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة	Sus
0.064	1.850	0.114	0.212*	الأثر التفاعلي لمستوى الإفصاح عن مؤشرات الاداء البيئي وتركز الملكية	Env * OWNCON
0.350	0.940	0.113	0.106	الأثر التفاعلي لمستوى الإفصاح عن الاداء الاجتماعي وتركز الملكية	Soc * OWNCON
0.002	-3.030	0.110	-0.332***	الأثر التفاعلي لمستوى الإفصاح عن أداء حوكمة الاستدامة وتركز الملكية	Sus * OWNCON
0.000	-9.520	0.005	-0.051***	حجم الشركة	F-Size
0.000	-4.900	0.049	-0.238***	الرافعة المالية	Lev
0.000	5.600	0.033	0.187***	درجة تعقد الشركة	DCC
0.162	1.400	0.119	0.167	نقلب أرباح الشركة	E-VOL
0.000	-5.820	0.014	-0.081***	عمر الشركة	F-Age
0.000	-5.150	0.021	-0.108***	جودة المراجعة	AQ
0.000	25.730	0.101	2.611***	Constant	
315				Obs	
Included				Year Fixed Effect	
Included				Sector Fixed Effect	
7308.59				Wald chi2 (12, 302)	
0.000				Prob > F	
31.66%				R-squared	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (11) تبين ما يلي:

- وجود تأثير موجب لكل من مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفيز المحاسبي، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهو ما يعني أنه كلما زاد مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء

الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) كلما زادت ممارسات التحفظ المحاسبي من جانب الشركات عينة الدراسة.

• **وجود تأثير موجب لتركز الملكية** على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي والتحفظ المحاسبي، وهو ما يعني أن الشركات التي يكون لديها تركيز ملكية، بحيث يسيطر مساهم على أكثر من 5% من أسهم الشركة، وتكون أكثر إفصاحاً عن الأداء البيئي تزداد معها ممارسات التحفظ المحاسبي، وتختلف تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة Srivastava & Anand. (2023). ويمكن تفسير ذلك بأن تركيز الملكية يمكن أن يزيد من فاعلية الرقابة على الإدارة مما يؤدي إلى الحد من مشاكل وتكاليف الوكالة والسلوك الإنتهازي للإدارة، ومن ثم يزداد مستوى التحفظ المحاسبي بها. **كذلك وجود تأثير سالب لتركز الملكية** على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة والتحفظ المحاسبي، وهو ما يعني أن الشركات التي يكون لديها تركيز ملكية بحيث يسيطر مساهم على أكثر من 5% من أسهم الشركة، وتكون أكثر إفصاحاً عن ممارسات الحوكمة المتعلقة بالاستدامة يقل بها مستوى التحفظ المحاسبي، وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة Srivastava & Anand. (2023). ويمكن تفسير ذلك باحتمال حدوث اتفاق بين كبار المساهمين والإدارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب أقلية المساهمين. بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي والتحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة.

• **وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية (الضابطة)** تبين وجود تأثير موجب لدرجة تعقد أعمال الشركة على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء الدور المعدل لتركز الملكية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير سالب لكلاً من (حجم الشركة، الرافعة المالية، عمر الشركة، وجودة المراجعة) على ممارسات التحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة في ضوء الدور المعدل لتركز الملكية. وأيضاً أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير لتقلبات أرباح الشركة على التحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة في ضوء الدور المعدل لتركز الملكية.

• **معنوية النموذج المستخدم ككل** حيث بلغت قيمة $Wald-Chi^2$ المحسوبة (7308.59) عند مستوى ثقة أكبر من (99%) وذات دلالة معنوية P-Value أقل من (1%)، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تبلغ (0.3166) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل (31.66%) من التغير في التحفظ المحاسبي في ضوء الدور المعدل لتركز الملكية والباقي يعود لأسباب وعوامل أخرى لم تتناولها متغيرات الدراسة.

وفي ضوء ذلك يمكن التعبير عن نموذج الانحدار وفقاً لأسلوب (Generalized Least Square- GLS) كما يلي:

$$Y (Cons) = 2.611 + 0.179 Env + 0.229 Soc + 0.289 Sus + 0.212 Env*OWNCON - 0.332 Sus*OWNCON - 0.051 FSize - 0.238 Lev + 0.187 DCC - 0.081 FAge - 0.108 AQ$$

ووفقاً للنتائج السابقة يمكن رفض فرضية البحث الثانية القائلة "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية"، وقبول الفرض البديل مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية .

وللتأكد من دقة النتائج المتعلقة بأثر تركيز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي، قامت الدراسة بعمل تحليل إضافي من خلال تقسيم عينة الدراسة في ضوء متغير نوع الصناعة إلى شركات صناعية وشركات غير صناعية، حيث أسفر ذلك عن تقسيم المشاهدات عينة الدراسة (315) مشاهدة إلى (228) مشاهدة للشركات الصناعية وعدد (87) مشاهدة للشركات غير الصناعية، ومن ثم مقارنة نتائجه مع نتائج التحليل الأساسي، ويوضح الجدول رقم (12) التالي نتائج التحليل الإضافي والمتعلقة بتحديد أثر تركيز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) (في ضوء العينتين الجديدتين) والتحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية، ويمكن عرض نتائجه على النحو التالي:

تم التحقق من جودة صلاحية النموذج المقدر من خلال اجراء اختبارات صلاحية نموذج الدراسة والتي تتمثل في:

- اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF) للتأكد من أن المتغيرات المفسرة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن القيم (10) يعني ذلك أن المتغيرات التفسيرية تعاني من مشكلة الازدواج الخطي.
- اختبار توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لان معنوية اختبار (Kolmogorov-Smirnov) إلى كانت أكبر من (0.05) يعني أقترب بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي والعكس.

- أيضاً تم استخدام اختبار Whites Test للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity بحيث إذا كانت قيمة P-Value أقل من (0.05) يعني ذلك وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.
- استخدام اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج الاختبار أكبر من (0.05) يتم قبول الفرضية العدمية والتي تتمثل في وجود ارتباط ذاتي للبواقي، ويوضح جدول رقم (12) التالي نتائج اختبارات النموذج المقدر على النحو التالي:

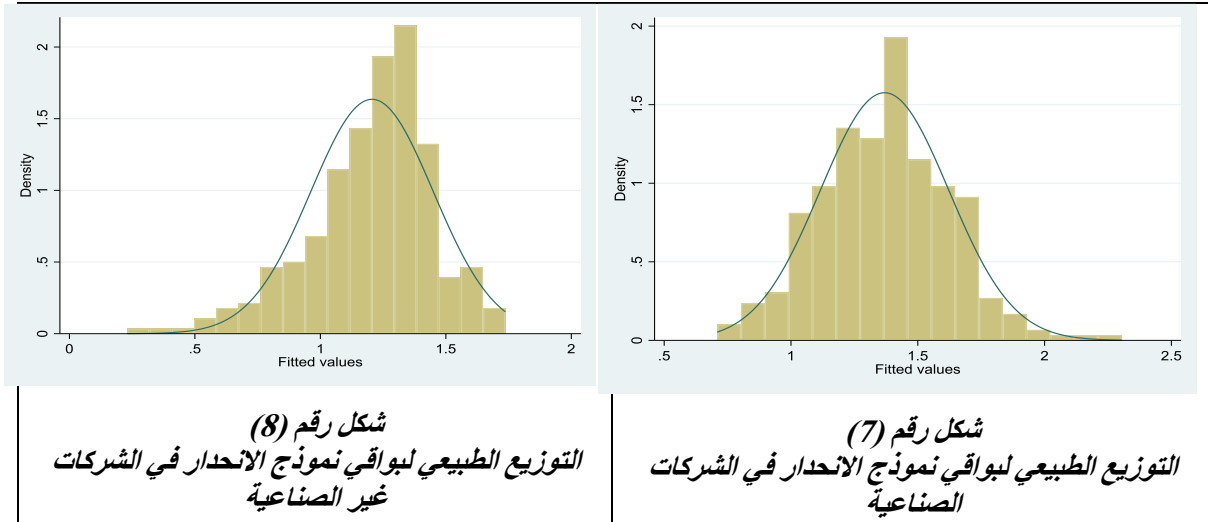
جدول رقم (12): نتائج اختبارات جودة النموذج المقدر التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية

Model (7)			Model (6)			Test	
Non-manufacturing Companies			Manufacturing Companies				
0.055			0.0364			K-S	Kolmogorov–Smirnov
0.146			0.434			p-v	
<i>p-v</i>	<i>df</i>	<i>chi2</i>	<i>p-v</i>	<i>df</i>	<i>chi2</i>	<i>Source</i>	White's test
<i>0.045</i>	<i>86</i>	<i>87</i>	<i>0.135</i>	<i>89</i>	<i>103.81</i>	<i>Heteroskedasticity</i>	
0.420	12	12.32	0.538	12	10.9	<i>Skewness</i>	
0.598	1	0.28	0.111	1	2.55	<i>Kurtosis</i>	
0.464	99	99.6	0.143	102	117.26	<i>Total</i>	
<i>reject H0: Homoskedasticity</i>			<i>accept H0: Homoskedasticity</i>			<i>decision</i>	
<i>0.274</i>			<i>12.236</i>			<i>F</i>	Wooldridge test
<i>0.605</i>			<i>0.001</i>			<i>Prob > F</i>	
<i>accept H0: no first order autocorrelation</i>			<i>reject H0: no first order autocorrelation</i>			<i>decision</i>	
<i>Tol.</i>	<i>vif</i>	<i>var</i>	<i>Tol.</i>	<i>vif</i>	<i>Var</i>	<i>Multicollinearity</i>	
0.483	2.070	<i>Env</i>	0.510	1.960	<i>Env</i>		
0.105	9.500	<i>Soc</i>	0.205	4.880	<i>Soc</i>		
0.121	8.290	<i>Sus</i>	0.123	8.100	<i>Sus</i>		
0.735	1.360	<i>Env * OWNCON</i>	0.196	5.110	<i>Env * OWNCON</i>		
0.105	9.560	<i>Soc * OWNCON</i>	0.179	5.580	<i>Soc * OWNCON</i>		
0.308	3.250	<i>Sus * OWNCON</i>	0.117	8.570	<i>Sus * OWNCON</i>		
0.272	3.680	<i>F-Size</i>	0.571	1.750	<i>F-Size</i>		
0.364	2.740	<i>Lev</i>	0.540	1.850	<i>Lev</i>		
0.750	1.330	<i>DCC</i>	0.779	1.280	<i>DCC</i>		
0.680	1.470	<i>E-VOL</i>	0.844	1.190	<i>E-VOL</i>		
0.601	1.660	<i>F-Age</i>	0.883	1.130	<i>F-Age</i>		
0.505	1.980	<i>AQ</i>	0.746	1.340	<i>AQ</i>		
<i>FGLS regression with Heteroskedasticity</i>			<i>FGLS regression with Autocorrelation</i>			<i>Regression Method</i>	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وتشير نتائج الجدول رقم (12) السابق إلى أنه:

- وفقاً لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات التفسيرية من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد. وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، مما يشير إلى ارتفاع الثقة في قدرة النموذج على تفسير التغير في التحفظ المحاسبي وفقاً لهذا النموذج.
- تشير نتائج اختبار (Kolmogorov–Smirnov) الخاص بالتوزيع الطبيعي إلى عدم اقتراب توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لأن معنوية الاختبار قد بلغت (0.000) وهي أقل من 5%، والشكل رقم (7) التالي يوضح الرسم البياني الذي يؤكد على عدم اقتراب البواقي من التوزيع الطبيعي.



الشكل رقم (7): التوزيع البياني لبواقي التحليل الإضافي لفرضية البحث الثانية

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي

- تشير نتائج اختبار White's Test إلى وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبواقي حيث كانت قيمة P-Value أقل من (0.05)، مما يعني وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.
- وتشير نتائج اختبار Wooldridge Test أنه كانت أقل من (0.05) وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تعاني من وجود ارتباط ذاتي للبواقي.
- وفي ضوء المشكلات السابقة سوف يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square- GLS) من خلال الأسلوب الذي يراعى وجود عدم تجانس تباين البواقي ووجود ارتباط ذاتي بين البواقي وهو (FGLS regression with Heteroskedasticity & Autocorrelation).

وفي ضوء نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر فلقد تم الاعتماد على أسلوب FGLS، ويوضح الجدول رقم (13) التالي نتائج اختبار التحليل الإضافي وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (13): نتائج اختبار أثر تركيز الملكية على العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفيز المحاسبي

Model (7)				Model (6)				المتغير	رمز المتغير
Non-manufacturing Companies				Manufacturing Companies					
p-value	t-value	std. err.	Coef.	p-value	t-value	std. err.	Coef.		
0.070	1.81	0.223	0.403*	0.001	3.370	0.085	0.287***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي	Env
0.094	1.68	0.179	0.299*	0.000	5.33	0.073	0.387***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي	Soc
0.140	-1.48	0.152	-0.225	0.000	5.3	0.074	0.392***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة	Sus
0.531	-0.63	0.408	-0.256	0.157	1.42	0.120	0.169	الأثر التفاعلي بين مستوى الإفصاح عن الأداء البيئي وتركز الملكية	Env * OWNCON
0.000	4.1	0.264	1.082***	0.985	0.02	0.144	0.003	الأثر التفاعلي بين مستوى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وتركز الملكية	Soc * OWNCON
0.000	-4.34	0.321	-1.393***	0.024	-2.25	0.117	-0.263**	الأثر التفاعلي بين مستوى الإفصاح عن حوكمة الاستدامة وتركز الملكية	Sus * OWNCON
0.201	1.280	0.019	0.024	0.000	-13.33	0.006	-0.077***	حجم الشركة	F-Size
0.402	0.84	0.147	0.123	0.000	-3.59	0.041	-0.147***	الرافعة المالية	Lev
0.000	-4.67	0.156	-0.729***	0.142	1.47	0.046	0.067	درجة تعقد الشركة	DCC
0.123	1.54	0.212	0.327	0.027	2.21	0.230	0.508**	تقلب أرباح الشركة	E-VOL
0.000	4.48	0.098	0.439***	0.012	-2.53	0.029	-0.074**	عمر الشركة	F-Age
0.862	0.17	0.072	0.013	0.087	-1.71	0.019	-0.032*	جودة المراجعة	AQ
0.339	-0.960	0.602	-0.576	0.000	16.58	0.187	3.106***	Constant	
87				228				Obs	
Included				Included				Year Fixed Effect	
Included				Included				Sector Fixed Effect	
(9, 77) 264.93				(9, 218) 1274.20				Wald chi2	
0.000				0.000				Prob > F	
40.16%				42.60%				R-squared	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (13) تبين ما يلي:

- وجود تأثير موجب معنوي لكل من مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على ممارسات التحفيز المحاسبي في الشركات الصناعية، في ضوء الدور المعدل لتركز الملكية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، بينما يوجد تأثير معنوي موجب لمستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، والأداء الاجتماعي) على

ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية، في ضوء الدور المعدل لتركز الملكية عند مستوى معنوية أقل من (10%)، ولا يوجد تأثير معنوي لمستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية، وذلك في ضوء الدور المعدل لتركز الملكية.

• **فيما يتعلق بتأثير تركيز الملكية كمتغير معدل للعلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي، تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي سالب لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الحوكمة المتعلقة بالاستدامة والتحفظ المحاسبي في كل من الشركات الصناعية وغير الصناعية، بينما لا يوجد أثر لتركز الملكية على العلاقة بين كلاً من مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، والأداء الاجتماعي) على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر موجب معنوي لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي والتحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية، بينما لا يوجد أثر لتركز الملكية في تفسير العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي والتحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية.**

• **وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية (الضابطة) تبين وجود تأثير سالب لكل من (حجم الشركة، الرافعة المالية، عمر الشركة، جودة المراجعة) على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية، كما أن هناك تأثير موجب لدرجة تقلبات أرباح الشركة على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية. بينما وجد تأثير سالب لدرجة تعقد الشركة على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية، وتأثير موجب لعمر الشركة على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية.**

• **ارتفعت معنوية النموذج المستخدم ككل حيث بلغت قيمة $Wald-Chi^2$ المحسوبة (1274.20) عند مستوى ثقة أكبر من (99%) وذات دلالة معنوية P-Value أقل من (1%) في الشركات الصناعية مقارنة ب (264.93) في الشركات غير الصناعية، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared في الشركات الصناعية تبلغ (0.4260) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل (42.60%) من التغير في التحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات غير الصناعية والتي بلغت القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغير في التحفظ المحاسبي ما قيمته (40.16%) والباقي يعود لأسباب وعوامل أخرى لم تتناولها متغيرات الدراسة. وفي ضوء ذلك يمكن التعبير عن نموذج الانحدار وفقاً لأسلوب (Generalized Least Square- GLS) كما يلي:**

$$\begin{aligned}
Y \text{ Manufacturing (CON)} &= 3.106 + 0.287 \text{ Env} + 0.387 \text{ Soc} + 0.392 \text{ Sus} - \\
&\quad 0.263 \text{ Sus} * \text{OWNCON} - 0.077 \text{ Fsize} - 0.147 \text{ Lev} + 0.508 \text{ E-VOL} \\
&\quad - 0.074 \text{ FAge} - 0.032 \text{ AQ} \\
Y \text{ NON-Manufacturing (CON)} &= - 0.576 + 0.403 \text{ Env} + 0.299 \text{ Soc} + 1.082 \\
&\quad \text{Soc} * \text{OWNCON} - 1.393 \text{ Sus} * \text{OWNCON} - 0.729 \text{ DCC} + 0.439 \\
&\quad \text{FAge}
\end{aligned}$$

4.3.3. اختبار أثر نوع الصناعة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الإستدامة والتحفيز المحاسبي في البيئة المصرية:

لاختبار صحة فرضية البحث الثالثة القائلة "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع الصناعة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الإجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالإستدامة) والتحفيز المحاسبي للشركات في البيئة المصرية"، تم التحقق من جودة صلاحية النموذج المقدر من خلال اجراء اختبارات صلاحية نموذج الدراسة والتي تتمثل في:

- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor للتأكد من أن المتغيرات المفسرة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن القيم (10) يعني ذلك أن المتغيرات التفسيرية تعاني من مشكلة الازدواج الخطي.
- اختبار توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لان معنوية اختبار (Kolmogorov–Smirnov) إلى كانت أكبر من (0.05) يعني أقتراب بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي والعكس.
- أيضاً تم استخدام اختبار Whites Test للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity بحيث إذا كانت قيمة P-Value أقل من (0.05) يعني ذلك وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.
- استخدام اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، حيث إذا كانت نتائج الاختبار أكبر من (0.05) يتم قبول الفرضية العدمية والتي تتمثل في وجود ارتباط ذاتي للبواقي، ويوضح جدول رقم (14) التالي نتائج اختبارات النموذج المقدر على النحو التالي:

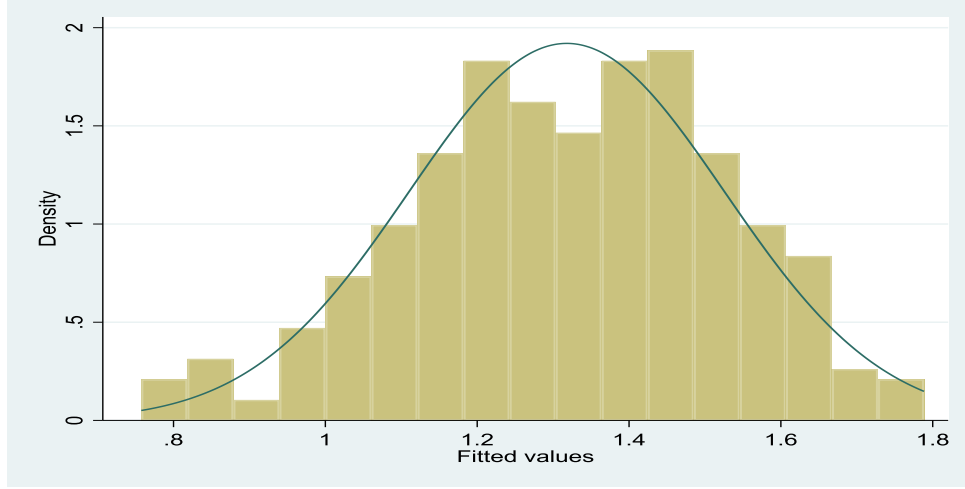
جدول رقم (14): نتائج اختبارات جودة النموذج المقدر للتحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية

Multicollinearity			Model (3)			Test	
Tol.	vif	Var.					
0.154	6.490	Env	0.0238			K-S	Kolmogorov–Smirnov
0.162	6.180	Soc	0.700			p-v	
0.365	2.740	Sus	p-v	df	chi2	Source	White's test
0.364	2.750	Env * IND	0.000	80	150.96	Heteroskedasticity	
0.179	5.600	Soc * IND	0.113	12	18.08	Skewness	
0.302	3.310	Sus * IND	0.016	1	5.84	Kurtosis	
0.502	1.990	F-Size	0.000	93	174.87	Total	
0.562	1.780	Lev	reject H0: Homoskedasticity			Decision	
0.771	1.300	DCC	7.376			F	Wooldridge test
0.889	1.130	E-VOL	0.008			Prob > F	
0.870	1.150	F-Age	reject H0: no first order autocorrelation			Decision	
0.759	1.320	AQ	FGLS regression with Heteroskedasticity & Autocorrelation			Regression Method	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وتشير نتائج الجدول رقم (14) السابق إلى أنه:

- وفقاً لاختبار معامل تضخم التباين انخفضت قيمة VIF للمتغيرات التفسيرية عن (10) وبالتالي لا تعاني المتغيرات التفسيرية من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد. وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 5%، مما يشير إلى ارتفاع الثقة في قدرة النموذج على تفسير التغير في التحفظ المحاسبي وفقاً لهذا النموذج.
- تشير نتائج اختبار (Kolmogorov–Smirnov) الخاص بالتوزيع الطبيعي إلى عدم اقتراب توزيع بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي (Normality)، وذلك لأن معنوية الاختبار قد بلغت (0.000) وهي أقل من 5%، والشكل رقم (8) التالي يوضح الرسم البياني الذي يؤكد على عدم اقتراب البواقي من التوزيع الطبيعي.



الشكل رقم (8): التوزيع البياني لبواقي التحليل الأساسي لفرضية البحث الثانية
المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي

- تشير نتائج اختبار White's Test إلى وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبواقي حيث كانت قيمة P-Value أقل من (0.05)، مما يعني وجود مشكلة عدم ثبات تباين بواقي النموذج.

- وتشير نتائج اختبار Wooldridge Test أنه كانت أقل من (0.05) وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تعاني من وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

- وفي ضوء المشكلات السابقة سوف يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square- GLS) من خلال الأسلوب الذي يراعى وجود عدم تجانس تباين البواقي ووجود ارتباط ذاتي بين البواقي وهو (FGLS regression with Heteroskedasticity & Autocorrelation).

وفي ضوء نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر فلقد تم الاعتماد على أسلوب FGLS Regression بهدف اختبار صحة فرضية البحث الثالثة القائلة بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع الصناعة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفيز المحاسبي للشركات في البيئة المصرية"، ويوضح الجدول رقم (15) التالي نتائج اختبار صحة فرضية البحث الثالثة للدراسة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (15): نتائج اختبار أثر نوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي

MTB				المتغير	رمز
p-value	t-value	std. err.	Coef.		
0.000	8.480	0.044	0.373***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي	Env
0.000	8.240	0.040	0.329***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي	Soc
0.000	15.060	0.045	0.682***	مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة	Sus
0.000	-3.600	0.057	-0.206***	الأثر التفاعلي بين مستوى الإفصاح عن الأداء البيئي ونوع الصناعة	Env * IND
0.000	-10.94	0.050	-0.545***	الأثر التفاعلي بين مستوى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ونوع الصناعة	Soc * IND
0.000	19.790	0.051	1.015***	الأثر التفاعلي بين مستوى الإفصاح عن أداء الحوكمة ونوع الصناعة	Sus * IND
0.000	-18.74	0.004	-0.071***	حجم الشركة	F-Size
0.004	-2.890	0.021	-0.059***	الرافعة المالية	Lev
0.001	3.370	0.028	0.093***	درجة تعقد الشركة	DCC
0.768	0.290	0.114	0.034	تقلب أرباح الشركة	E-VOL
0.000	-5.970	0.016	-0.093***	عمر الشركة	F-Age
0.022	-2.280	0.012	-0.028**	جودة المراجعة	AQ
0.000	24.290	0.125	3.032***	Constant	
315				Obs	
Included				Year Fixed Effect	
Included				Sector Fixed Effect	
3867.63				Wald chi2 (12, 302)	
0.000				Prob > F	
33.13%				R-squared	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (15) تبين ما يلي:

- وجود تأثير موجب لمستوى الإفصاح عن (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهو ما يعني أنه كلما زاد مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على التحفظ المحاسبي.

وجود تأثير موجب لنوع الصناعة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة والتحفظ المحاسبي، وهو ما يعني أن الشركات التي تعمل في قطاعات الصناعة والإنشاءات والطاقة تكون أكثر إفصاحاً عن ممارسات الحوكمة المتعلقة بالاستدامة، ويزداد معها استخدام ممارسات محاسبية متحفظة حيث أن الصناعات الحساسة بيئياً واجتماعياً تواجه ضغوطاً أكبر من أصحاب المصلحة المختلفين، هذه الضغوط تجعل الإفصاح عن أداء الاستدامة أكثر أهمية وقيمة في خلق الثقة والحفاظ على العلاقات مع أصحاب المصلحة. كما أن الصناعات الحساسة بيئياً

تواجه تحديات أكبر في الحصول على الشرعية المجتمعية، مما يجعل الاستثمار في ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها ضرورة. أما في ظل نظرية الإشارة فإن الصناعات الحساسة بيئياً تحتاج إلى إرسال إشارات أقوى ومكلفة أكثر للسوق لإثبات التزامها بالاستدامة وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (محمد، 2025). **بينما يوجد تأثير سالب معنوي لنوع الصناعة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، والأداء الاجتماعي) وممارسات التحفظ المحاسبي، وتختلف هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نظريات أصحاب المصلحة، الشرعية، والإشارة. ويمكن تفسير ذلك بأن أصحاب المصلحة قد ينظرون إلى الشركات التي تُفصح بشكل مكثف عن أداء الاستدامة على أنها شركات تعاني من مشاكل وكالة أقل، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على تقارير مالية متحفظة** (Guo et al., 2020)

- **وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية (الضابطة)** تبين وجود تأثير موجب لدرجة تعقد أعمال الشركة على ممارسات التحفظ المحاسبي في ضوء الدور المعدل لنوع الصناعة، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير سالب لكلاً من (حجم الشركة، الرافعة المالية، عمر الشركة، وجودة المراجعة) على ممارسات التحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة، في ضوء الدور المعدل لنوع الصناعة، وأيضاً أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير لتقلبات أرباح الشركة على ممارسات التحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة، في ضوء الدور المعدل لنوع الصناعة.
- **معنوية النموذج المستخدم ككل** حيث بلغت قيمة $Wald-Chi^2$ المحسوبة (3867.63) عند مستوى ثقة أكبر من (99%) وذات دلالة معنوية P-Value أقل من (1%)، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تبلغ (0.3313) وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل (33.13%) من التغير في التحفظ المحاسبي في ضوء الدور المعدل لنوع الصناعة والباقي يعود لأسباب وعوامل أخرى لم تتناولها متغيرات الدراسة. وفي ضوء ذلك يمكن التعبير عن نموذج الانحدار وفقاً لأسلوب (Generalized Least Square- GLS) كما يلي:

$$Y (Cons) = 3.032 + 0.373 Env + 0.329 Soc + 0.682 Sus - 0.206 Sus*IND - 0.545 Soc*IND + 1.015 Sus*IND - 0.071 FSize - 0.059 Lev + 0.093 DCC - 0.093 FAge - 0.028 AQ$$

ووفقاً للنتائج السابقة يمكن رفض فرضية البحث الثالثة القائلة "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي"، وقبول الفرض البديل مما يعني وجود " أثر ذو

دلالة إحصائية لنوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي".

القسم الخامس : نتائج البحث والتوصيات والدراسات المستقبلية

5.1. نتائج البحث:

استهدف البحث تحديد أثر تركيز الملكية ونوع الصناعة على العلاقة بين الإفصاح عن الإستدامة والتحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية، وفي ضوء ذلك فقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالي:

- وجود تأثير موجب لمستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على ممارسات التحفظ المحاسبي للشركات في البيئة المصرية.
- وجود تأثير موجب معنوي لكل من مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية، بينما لا يوجد تأثير معنوي لمستوى الإفصاح عن الأداء البيئي على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية، ووجود تأثير سالب لمستوى الإفصاح عن (الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية للشركات عينة الدراسة.
- وجود تأثير موجب لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة والتحفظ المحاسبي، بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير لتركز الملكية على العلاقة بين كلاً من مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، والأداء الاجتماعي) وممارسات التحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة.
- فيما يتعلق بتأثير تركيز الملكية كمتغير معدل على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي، تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي سالب لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة والتحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية، بينما لا يوجد أثر لتركز الملكية على العلاقة بين كلاً من مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية، بينما أشارت النتائج إلى وجود أثر موجب معنوي لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء الاجتماعي والتحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر سالب معنوي لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات أداء الحوكمة المتعلقة

بالاستدامة والتحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية، بينما لا يوجد أثر لتركز الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي والتحفظ المحاسبي في الشركات غير الصناعية.

- وجود تأثير موجب لنوع الصناعة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن مؤشرات (الأداء البيئي، الأداء الاجتماعي، وأداء الحوكمة المتعلقة بالاستدامة) والتحفظ المحاسبي، وهو ما يعني أن الشركات التي تعمل في قطاعات الصناعة والإنشاءات والطاقة تكون أكثر إفصاحاً عن مستوى الإفصاح عن حوكمة الاستدامة ويزداد معها استخدام ممارسات محاسبية متحفظة.

5.2. توصيات البحث:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:

- ضرورة قيام الشركات بدراسة محددات الإفصاح عن مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة المتعلقة بالاستدامة، لما لها من تأثير كبير في توفير المعلومات اللازمة للأطراف ذوي الصلة، والتي تساعد في ترشيد قرارات الاستثمار ومنح الائتمان.
- أهمية قيام إدارات الشركات وبصفة خاصة الإدارة المالية ومسؤولي التحليل المالي بدراسة آليات توفير المعلومات في ضوء قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية، بما يحقق مصالح الجهات المستفيدة، حيث يمثل ذلك دافعاً لإدارات الشركات من أجل تعظيم القيمة السوقية للشركة، والحفاظ على مناصبهم وتحقيق مكافآت شخصية.
- قيام الأطراف الخارجية ذات الصلة وبصفة خاصة المستثمرين بدراسة محددات التحفظ المحاسبي في الشركات قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تؤدي المعلومات غير الموثوقة إلى وقوع المستثمرين المرتقبين في مخاطر الاستثمار في شركات ليس لديها القدرة على الاستمرار في المنافسة نتيجة ممارسات إدارة الأرباح الناتجة عن انخفاض جودة عملية المراجعة.
- اهتمام إدارة البورصة المصرية بتحديث القواعد المتعلقة بالإفصاح عن الاستدامة وإصدار نشرة بمدي التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح حتي يكون ذلك دافعاً للشركات لبذل مزيد من الجهد في الإفصاحات المتعلقة بهذا الشأن.

5.3. الدراسات المستقبلية:

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن اقتراح العديد من المجالات التي تمثل أساساً لدراسات مستقبلية والتي تتمثل في الآتي:

- الدور المعدل للمتغيرات الجيواقتصادية والجيوسياسية على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وسمعة الشركة.

- دراسة واختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والتحفظ المحاسبي.
- دراسة واختبار أثر حوكمة مجلس الإدارة على العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والتحفظ المحاسبي.
- دراسة واختبار أثر تعويضات المديرين التنفيذيين على العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وقيمة الشركة.
- دراسة واختبار أثر جودة المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والتحفظ المحاسبي.
- دراسة واختبار الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي في العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وسمعة الشركة.
- دراسة واختبار الدور الوسيط للإفصاح عن تقارير الاستدامة في العلاقة بين الأداء المالي وقيمة الشركة.
- دراسة واختبار الدور المنظم للاحتفاظ بالنقدية على العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وقيمة الشركة.
- دراسة واختبار أثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة على تعديل الرفع المالي.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، علاء الدين توفيق. (2017). العلاقة بين خصائص البيئة التنافسية والتحفظ المحاسبي والقيمة السوقية للشركات: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة المراجعة، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، 1(2)، 181-235.
- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد. (2019). أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(4)، 1-47.
- أبو العلا، محمد عبدالعزيز محمد. (2018). أثر تواجد الشركات في المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية ESG على التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المتواجدة في المؤشر. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22(4)، 462-519.
- أحمد، خالد محمد عثمان، (2025). العلاقة بين خصائص هيكل الملكية ودقة تنبؤات المحللين الماليين: الدور الوسيط للإفصاح عن التغيرات المناخية- دليل تطبيقي من سوق الأوراق المالية المصري *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، 9(1)، 667-736.
- إسماعيل، عصام عبدالمنعم أحمد؛ خيرى، يسري محمد علي؛ وهلال، محمود محمد علي. (2024). تقارير الاستدامة وأثرها على الائتمان التجاري: دراسة تطبيقية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 48(3)، 1-25.
- الباز، محمد ماهر عبدالحميد مصطفى. (2022). تأثير التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 26(1)، 63-113.
- البردوني، ناريمان إسماعيل أحمد. (2024). قياس أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين المرونة المالية وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 13(2)، 27-100.
- الخولي، هالة عبدالله؛ لبيب، عمر خالد محمد عبدالمنعم زكي؛ وفراج، ثناء عطية. (2021). العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن أبعاد استدامة منشآت الأعمال المدرجة بالبورصة المصرية وتكلفة رأس المال. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، 7(11)، 855-898.
- الرفاعي، أيمن محمد السيد. (2022). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة على عدم تماثل المعلومات مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات. *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2، 43-102.

-السيد، محمود محمد. (2024). الأثر المعدل للاستقرار المالي على العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والتحفيز المحاسبي: دليل تطبيقي من الشركات الخدمية المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 11(2)، 724-787.

-الطحان، إبراهيم محمد؛ ونخال، أيمن محمد صبري. (2020). أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على مستوى التحفيز المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، 6(10)، 47-647.

-العايدي، ثروت مصطفى علي. (2018). أثر طبيعة أنماط هيكل ملكية المؤسسات على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة: دراسة تحليلية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 9(4)، 388-417.

-العدلاني، سمر عبدالمجيد محمد. (2017). أثر هيكل الملكية على التحفيز المحاسبي: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة بنها، 37(4)، 809-843.

-الفار، محمد إبراهيم عبده. (2022). أثر التحفيز المحاسبي على العلاقة بين وفاء الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية وممارساتها للتجنب الضريبي: دليل من الشركات المقيدة في البورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، 6(3)، 561-652.

-الملاح، شيرين شوقي السيد؛ أبو النيل، سميرة عباس محمد؛ و جنيدي، أحمد محمد أحمد. (2024). أثر التحفيز المحاسبي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية: دراسة اختبارية. *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنها، 1، 55-92.

-الملاح، شيرين شوقي السيد؛ عبد الفتاح، هبة بشير الطوخي. (2025). أثر الإفصاح عن التغيرات المناخية على عدم تماثل المعلومات والأداء المالي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 6 (2) ج 2، 245 – 298.

-الهباش، مريع بن سعد مريع؛ والقحطاني، محمد سعيد. (2022). محددات تقارير الاستدامة في الشركات السعودية المدرجة. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 29(1)، 47-81.

-الوكيل، حسام السعيد (2021). أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة حلوان، 35 (4)، 1-75.

-بالانت، جولي. (2015). *التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS*. ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق، القاهرة.

-بركات، خالد سعيد. (2018). جودة الإفصاح المحاسبي الاجتماعي وعلاقتها بإدارة الأرباح في الشركات

- السعودية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (1)22، 1039-992.
- جرجس، بولا رمزي نان؛ حسانين، طارق عبدالعال حماد؛ ومحمد، محمد محمود عبد ربه. (2019). قياس أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على التحفظ المحاسبي وإنعكاس ذلك على هيكل التمويل: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (1)23، 380-363.
- جميل، رباب حمدي. (2022). أثر تغطية المحللين الماليين على سيولة الأسهم في ضوء سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، (2)4، 547-462.
- حبيب، محمد محمد محمد، (2025). العلاقة بين القدرة الإدارية ومستوى الإفصاح عن التغيرات المناخية: الدور المعدل لحوكمة الشركات (دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية). *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة جامعة طنطا، (1)12، 648-622.
- حسين، علاء علي أحمد. (2015). تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الأداء المالي والسوقي للشركات المدرجة بسوق المال المصري: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (2)19، 316-380.
- حماد، هيام فكري أحمد أحمد (2021). أثر تغطية المحللين الماليين للشركات على التحفظ المحاسبي: منهج إمبيرقي على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، (3)5، 263-207.
- سمرة، ياسر محمد عبدالعزيز؛ رزق، آيه حماده أحمد؛ و الزهار، هانى محمد عزيز زكى. (2018). أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي المصري: دراسة تطبيقية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، (5)4، 138-110.
- شحاته، دعاء عبدالفتاح؛ محمد، شيماء سعيد. (2025). أثر الإفصاح عن أداء الإستدامة على الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتأخر تقرير المراجع الخارجي: دراسة تطبيقية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، (1)9، 637-579.
- شحاته، محمد موسى، (2023). مؤشر الإفصاح المحاسبي عن معلومات التغيرات المناخية كمدخل لتقييم جودة محفظة التمويل المستدام وأثره على مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs مع أدلة ونماذج تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، (3)15، 73-1.
- شهاب، لمياء شهاب النمر إسماعيل أحمد. (2023) تكلفة الاقتراض كمتغير وسيط في العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وقيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 2، 435-332.

- عبدالله، ايمان السيد محمد، (2025). أثر الإفصاح المحاسبي عن التغيرات المناخية على تحسين شفافية وموثوقية التقارير المالية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ*، 11 (20)، 390-348.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود. (2018). أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة السعودية. *مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس*، 22 (4)، 758-682.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود؛ سرور، عبير عبدالكريم إبراهيم؛ وحسن، سيدة أحمد أحمد. (2024). الأثر التفاعلي بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على الحد من عدم تماثل المعلومات : دليل تطبيقي من البيئة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس*، 15 (1)، 110-35.
- عبدالحليم، أحمد حامد محمود؛ سرور، عبير عبدالكريم إبراهيم؛ و محمد، نبيل ياسين أحمد. (2021). العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن تقارير استدامة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية وانعكاساتها على تكلفة رأس المال : دراسة تطبيقية على البيئة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف*، 10 (3)، 635-559.
- عبد، إيمان محمد السعيد سلامة. (2020). أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها ودور كل من نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية : دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس*، 24 (1)، 90-1.
- عفيفي، هلال عبدالفتاح. (2011). العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح: دراسة اختبارية في البيئة المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا*، 31 (2)، 243-157.
- عفيفي، هلال عبدالفتاح السيد. (2016). العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتحفظ المالي- دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس*، 20 (2)، 311-169.
- عيد، ربيع فتوح محمد. (2025). العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والقدرة التنافسية في ظل الدور المعدل لعمر الشركة: دراسة تطبيقية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية*، 9 (1)، 284-219.
- فرج، سهى السيد حسن. (2023). أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية) *المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية*، 51 (4) ج 1، 388-347.
- كعموش، شريف علي خميس إبراهيم. (2024). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجائحة كورونا على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتحقيق الداخلين لعوائد غير عادية على تعاملاتهم : دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا*، 1، 654-751.

-متولي، مصطفى زكي حسين؛ الغريب، حسين عبد العال سالم غريب، (2023). الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية: تحدياً جديداً للمعدين والمراجعين والمستثمرين مع دراسة تطبيقية في البيئة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 4 (2)، 781-844.

- محمد، عماد محمد زاهر. (2025). قياس أثر العلاقة بين مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية: الدور المعدل لقطاع الصناعة- دراسة تطبيقية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 14 (1)، 318-365.

-محمد، فاطمة محمود إبراهيم الدسوقي. (2021). أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المتحفظ بها: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 25 (1)، 1-57.

-منصور، أشرف محمد إبراهيم، رزق، هبة عبدالعاطي محمد، و فتحي، إسراء سامي. (2022). أثر تقارير الاستدامة على تحسين دقة التنبؤات المالية في بيئة الاعمال المصرية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة داخل مؤشر. ESG EGX / P&S. *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنها، 1، 347-376.

-يونس، نجاة محمد مرعي. (2021). أثر مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 22 (1) ج2، 361-413.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

-Abd Alrahman, N., Zain, M. and Al-haj, N. (2011). CSR disclosures and its determines: Evidence from Malaysian government link companies. *Social Responsibility Journal*, 7 (2), 181-120.

-Adams, C., & Larrinaga-González, C. (2007). Engaging with organisations in pursuit of improved sustainability accounting and performance, introduction. *Accounting Auditing and Accountability Journal*, 20(3), 333–355.

-Ahmed, O., & Khalaf, B. A. (2025). The impact of ESG on firm value: The moderating role of cash holdings. *Heliyon*, 11(2). <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2025.e41868>

- Aksu, M., & Kosedag, A. (2006). Transparency and disclosure scores and their determinants in the Istanbul Stock Exchange. *Corporate Governance: An International Review*, 14(4), 277-296.
- Alam, Z., & Tariq, Y. B. (2023). Corporate sustainability performance evaluation and firm financial performance: evidence from Pakistan. *Sage Open*, 13(3), 21582440231184856.
- Al-Fasfus, F. S., Al-Rawashdeh, A. M., Al-Theebbeh, Z. A., & Al-Enabi, H. A. M. (2022). The impact of accounting conservatism on financial performance in services companies listed on Amman stock exchange. *Acad. J. Interdiscip. Stud*, 11(4), 285- 299.
- Alsaeed, K. (2006). The association between firm- specific characteristics and disclosure: The case of Saudi Arabia. *Managerial Auditing Journal*, 21(5), 476-496.
- Ameer, R., & Othman, R. (2012). Sustainability practices and corporate financial performance: A study based on the top global corporations. *Journal of business ethics*, 108(1), 61-79.
- Anagnostopoulou, S. C., Tsekrekos, A. E., & Voulgaris, G. (2021). Accounting conservatism and corporate social responsibility. *The British Accounting Review*, 53(4), 100942.
- APB (1970) .*Basic concepts and accounting principles underlying financial statements of business enterprises; Statement of the Accounting Principles Board 4; APB Statement 4'*, American Institute of Certified Public Accountants. Accounting Principles Board, Available at https://legrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1171&context-aicpa_as.
- Artiach, T., Lee, D., Nelson, D., & Walker, J. (2010). The determinants of corporate sustainability performance. *Accounting & Finance*, 50(1), 31-51.
- Asimakopoulos, P., Asimakopoulos, S., & Li, X. (2023). The role of environmental, social, and governance rating on corporate debt structure. *Journal of Corporate Finance*, 83, 102488.

- Bachoo, K., Tan, R., & Wilson, M. (2013). Firm value and the quality of sustainability reporting in Australia. *Australian Accounting Review*, 23(1), 67-87.
- Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 83–128.
- Bansal, P., & Clelland, I. (2004). Talking trash: Legitimacy, impression management and unsystematic risk in the context of the natural environment. *Academy of Management Journal*, 47, 93–103.
- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24(1), 3–37.
- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2000). Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. *Journal of accounting research*, 38 (1), 127-148.
- Bellikli, U. and Dastan. A. (2021). Accounting conservatism and intellectual capital: Evidence from Turkey with comparison models and sectors. *Ege Academic Review*. 21(4), 333-355.
- Berthelot, S., Coulmont, M., & Serret, V. (2012). Do investors value sustainability reports? A Canadian study. *Corporate social responsibility and environmental management*, 19(6), 355-363.
- Biddle, G. C., Ma, M. L., & Song, F. M. (2020). Accounting conservatism and bankruptcy risk. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 28(4), 369–396.
- Bollas-Araya, H., Polo-Garrido, F. and Segui-Mas, E. (2019). Determinants of CSR reporting and assurance. *Australian Accounting Review*, 91, 692-707.
- Bozzolan, S., Fabrizi, M., Mallin, C. A., & Michelon, G. (2015). Corporate social responsibility and earnings quality: International evidence. *The International Journal of Accounting*, 50(4), 361–396.
- Braam, G., Uit de Weerd L. U., Hauck M., & Huijbregts M. (2016). Determinants of Corporate Environmental Reporting: The Importance of Environmental

- Performance and Assurance. *Journal of Cleaner Production*, 129, 724–734.
- Brammer, S., & Pavelin, S. (2006). Voluntary environmental disclosures by large UK companies. *Journal of Business Finance & Accounting*, 33, 1168–1188.
 - Branco, M. C., Delgado, C., Gomes, S.F. and Pereira Eugenio, T.C. (2014). Factors influencing the assurance of sustainability reports in the context of the economic crisis in Portugal. *Managerial Auditing Journal*, 29 (3), 237–252.
 - Brown, H. S., de Jong, M., & Levy, D. L. (2009). Building institutions based on information disclosure: lessons from GRI's sustainability reporting. *Journal of cleaner production*, 17(6), 571–580.
 - Buhr, N. (1998). Environmental performance, legislation and annual report disclosure: The case of acid rain and Falconbridge. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 11, 163–190.
 - Burke, Q. L., Chen, P.-C., & Lobo, G. J. (2020). Is corporate social responsibility performance related to conditional accounting conservatism? *Accounting Horizons*, 34(2), 19–40.
 - Cai, W., Lee, E., Xu, A. L., & Zeng, C. C. (2019). Does corporate social responsibility disclosure reduce the information disadvantage of foreign investors? *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 34, 12–29.
 - Cheng, B., Ioannou, I., & Serafeim, G. (2014). Corporate social responsibility and access to finance. *Strategic Management Journal*, 35(1), 1–23.
 - Cheng, C. L., & Kung, F. H. (2016). The effects of mandatory corporate social responsibility policy on accounting conservatism. *Review of Accounting and Finance*, 15(1), 2–22.
 - Cheng, M., & Christiawan, Y. J. (2011). Pengaruh pengungkapan corporate social responsibility terhadap abnormal return. *Jurnal Akuntansi Dan Keuangan*, 13(1), 24–36.

- Cheng, Y., He, C., & Tang, C. (2025). The impact of ESG performance on corporate debt costs: A signaling perspective. *Finance Research Letters*, 76, 107020.
- Choi, B. B., Lee, D., & Park, Y. (2013). Corporate social responsibility, corporate governance and earnings quality: Evidence from Korea. *Corporate Governance: An International Review*, 21(5), 447–467.
- Ciptawan, C., & Melina, M. (2023). Impact of Financial Distress and Accounting Conservatism. *International Journal of Economics and Management Research*, 2 (2), 128-138.
- Clarkson, P. M., Li, Y., Richardson, G. D., & Vasvari, F. P. (2008). Revisiting the relation between environmental performance and environmental disclosure: An empirical analysis. *Accounting, Organizations and Society*, 33, 303–327.
- Comyns, B., Figge, F., Hahn, T., & Barkemeyer, R. (2013, September). Sustainability reporting: The role of “Search”, “Experience” and “Credence” information. In *Accounting Forum*, 37(3), 231-243. No longer published by Elsevier.
- Cormier, D., & Magnan, M. (2003). Environmental reporting management: A continental European perspective. *Journal of Accounting and Public Policy*, 22, 43–62.
- Cormier, D., & Magnan, M., & Van Velthoven, B. (2005). Environmental Disclosure Quality in Large German Companies: Economic Incentives, Public Pressures or Institutional Conditions? *European Accounting Review*, 14, 3–39.
- Dai, N. T., Du, F., Young, S. M., & Tang, G. (2018). Seeking legitimacy through CSR reporting: Evidence from China. *Journal of Management Accounting Research*, 30(1), 1-29.
- Dalcero, K., Meurer, S., Ferreira, D. D. M., & Paulo, E. (2025). The role of environmental, social, and governance (ESG) in accounting conservatism: Evidence from Brazil. *Revista Contabilidade & Finanças*, 36(98), e2049.

- Datt, R., Luo, L. and Tang, Q. (2019). The impact of legitimacy threat on the choice of external carbon assurance. *Accounting Research Journal*, 32 (2), 181-202.
- Deegan, C. (2002). Introduction: The legitimising effect of social and environmental disclosures a theoretical foundation. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15, 282–311.
- Deegan, C., Rankin, M., & Tobin, J. (2002). An examination of the corporate social and environmental disclosures of BHP from 1983- 1997: A test of legitimacy theory. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15(3), 312-343.
- Deegan, C., Rankin, M., & Voght, P. (2000). Firms' disclosure reactions to major social incidents: Australian evidence. *Accounting Forum*, 24, 101–130.
- Dube, S., & Maroun, W. (2017). Corporate social responsibility reporting by South African mining companies: Evidence of legitimacy theory. *South African Journal of Business Management*, 48(1), 23–34.
- Eccles, R. G., Ioannou, I., & Serafeim, G. (2014). The impact of corporate sustainability on organizational processes and performance. *Management Science*, 60 (11), 2835–2857.
- Elbardan, H., Uyar, A., Kuzey, C., & Karaman, A. S. (2023). CSR reporting, assurance, and firm value and risk: The moderating effects of CSR committees and executive compensation. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 53, 100579.
- Fahmi, F. M., Azmi, N. F. R., & Tuan Mat, T. Z. (2022). Corporate Characteristics and Sustainability Reporting: From the Lens of the Legitimacy Theory. *Asia-Pacific Management Accounting Journal*, 17(2), 101- 130.
- Faisal, F., Tower G., & Rusmin R. (2012). Legitimising Corporate Sustainability Reporting Throughout the World. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 6(2), 19-34.
- Fama, E.F. & Jensen, M.C. (1983). Separation of Ownership and Control. *Journal of Law and Economics*, 26(2), 301-325.

- Farneti, F., & Guthrie, J. (2009, June). Sustainability reporting by Australian public sector organisations: Why they report. In *Accounting forum*, 33(2), 89-98. No longer published by Elsevier.
- Ferrell, A., Liang, H., & Renneboog, L. (2016). Socially responsible firms. *Journal of Financial Economics*, 122(3), 585–606.
- Financial Accounting Standards Board. (1980). *Statement of financial accounting concepts no. 2: Qualitative characteristics of accounting information*. Financial Accounting Standards Board.
- Foster, G., (1986). *Financial Statement Analysis*. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.
- Friedman, A. L., & Miles, S. (2006). *Stakeholders: Theory and practice*. Oxford University Press.
- Gao, F., Lisic, L. L., & Zhang, I. X. (2014). Commitment to social good and insider trading. *Journal of Accounting and Economics*, 57(2–3), 149–175.
- Garanina, T., & Aray, Y. (2021). Enhancing CSR disclosure through foreign ownership, foreign board members, and cross-listing: Does it work in Russian context? *Emerging Markets Review*, 46, 100754.
- Garanina, T., & Kim, O. (2023). The relationship between CSR disclosure and accounting conservatism: The role of state ownership. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 50, 100522.
- García Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2009). Accounting conservatism and corporate governance. *Review of Accounting Studies*, 14(1), 161–201.
- Ge, W., & Liu, M. (2015). Corporate social responsibility and the cost of corporate bonds. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(6), 597–624.
- Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of accounting and economics*, 29 (3), 287-320.

- Goss, A. and Roberts, G. S. (2011). The impact of corporate social responsibility on the cost of bank loans. *Journal of Banking and Finance*, 35 (7), 1794-1810.
- Govcopp, S. A. (2020). Ownership structure and accounting conservatism: Evidence from Portuguese and Spanish listed companies. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24(6), 1-21.
- Gray, R. (2001). Thirty years of social accounting, reporting and auditing: What (if anything) have we learnt? *Business Ethics: A European Review*, 10, 9–15.
- Gray, R. (2006). Social, environmental and sustainability reporting and organisational value creation? Whose value? Whose creation?”. *Accounting Auditing and Accountability Journal*, 19(6), 793–819.
- Gray, R. (2007). Taking a long view on what we now know about social and environmental accountability and reporting. *Issues in Social & Environmental Accounting*, 1, 169–198.
- GRI, (2013). *Annual Activity, From Information to Transformation: The Next Step in Sustainability Reporting*. Global Reporting Initiative, Available at: [https://www.globalreporting.org/resource/library/GRI Activity Report 2012](https://www.globalreporting.org/resource/library/GRI%20Activity%20Report%202012) -13.
- Guidry, R. P., & Patten, D. M. (2010). Market reactions to the first- time issuance of corporate sustainability reports: Evidence that quality matters. *Sustainability accounting, management and policy Journal*, 1(1), 33-50.
- Guo, J., Huang, P., & Zhang, Y. (2020). Accounting conservatism and corporate social responsibility. *Advances in accounting*, 51, 100501.
- Haniffa, R. and Cooke, T. (2005). The impact of culture and governance on corporate social reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 24: 391 – 430.
- Harjoto, M. A. (2017). Corporate social responsibility and corporate fraud. *Social Responsibility Journal*, 13(4), 762–779.

- Harjoto, M., & Laksmana, I. (2018). The impact of corporate social responsibility on risk taking and firm value. *Journal of Business Ethics*, 151(2), 353–373.
- Hassan, A., Elamer, A. A., Fletcher, M., & Sobhan, N. (2020). Voluntary assurance of sustainability reporting: Evidence from an emerging economy. *Accounting Research Journal*, 33(2), 391-410.
- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, 31, 405–440.
- Hejranijamil, M., Hejranijamil, A., & Shekarkhah, J. (2020). Accounting conservatism and uncertainty in business environments; using financial data of listed companies in the Tehran stock exchange. *Asian Journal of Accounting Research*, 5 (2), 179-194.
- Helfaya, A., Aboud, A., & Amin, E. (2023). An examination of corporate environmental goals disclosure, sustainability performance and firm value—An Egyptian evidence. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 52, 100561.
- Ho, L., Bai, M., Lu, Y., & Qin, Y. (2021). The effect of corporate sustainability performance on leverage adjustments. *The British Accounting Review*, 53(5), 100989.
- Hong, Y., & Andersen, M. L. (2011). The relationship between corporate social responsibility and earnings management: An exploratory study. *Journal of Business Ethics*, 104(4), 461–471.
- Jennifer Ho, L. C., & Taylor, M. E. (2007). An empirical analysis of triple bottom- line reporting and its determinants: evidence from the United States and Japan. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 18(2), 123-150.
- Jensen, M., & Meckling, W. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360.

- Jones, T. (1995). Instrumental stakeholder theory: A synthesis of ethics and economics. *The Academy of Management Review*, 20(2), 404–437.
- Kansal, M., Joshi, M., & Batra, G. S. (2014). Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India. *Advances in accounting*, 30(1), 217-229.
- Key, K. G., & Kim, J. Y. (2020). IFRS and accounting quality: Additional evidence from Korea. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 39, 100306.
- Khan, M., & Watts, R. L. (2009). Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism. *Journal of accounting and Economics*, 48(2-3), 132-150.
- Kilic, M., & Kuzey, C. (2017). Factors Influencing Sustainability Reporting: Evidence from Turkey. *Recent Issues in Accounting Finance and Auditing Trakya University, Edirne*, 139 - 175
- Kiliç, M., Kuzey, C., & Uyar, A. (2015). The impact of ownership and board structure on Corporate Social Responsibility (CSR) reporting in the Turkish banking industry. *Corporate Governance*, 15(3), 357-374.
- Kim, Y., Park, M. S., & Wier, B. (2012). Is earnings quality associated with corporate social responsibility? *The Accounting Review*, 87(3), 761–796.
- King, T. (2022). The relationship between CSR disclosure and accounting conservatism: the role of state ownership. DOI: [10.1016/j.intaccaudtax.2023.100522](https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2023.100522)
- Kolk, A., & Perego, P. (2010). Determinants of the adoption of sustainability assurance statements: An international investigation. *Business strategy and the environment*, 19(3), 182-198.
- Kumar, K. (2022). Emerging phenomenon of corporate sustainability reporting: Evidence from top 100 NSE listed companies in India. *Journal of Public Affairs*, 22(1), 1-14.
- Kuzey, C. and Uyar, A. (2017), Determinants of sustainability reporting and its impact on firm value, *Journal of Cleaner Production*, 143, 27-39.

- Legendre, S., & Coderre, F. (2013). Determinants of GRI G3 application levels: the case of the fortune global 500. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 20(3), 182-192.
- Lins, K. V., Servaes, H., & Tamayo, A. (2017). Social capital, trust, and firm performance: The value of corporate social responsibility during the financial crisis. *The Journal of Finance*, 72(4), 1785–1824.
- Lourenço, I. C., & Branco, M. C. (2013). Determinants of corporate sustainability performance in emerging markets: the Brazilian case. *Journal of Cleaner Production*, 57, 134-141.
- Malik, N., & Kashiramka, S. (2024). Impact of ESG disclosure on firm performance and cost of debt: Empirical evidence from India. *Journal of cleaner production*, 448, 141582.
- Malik, N., & Kashiramka, S. (2025). ESG disclosure and its impact on firm leverage: Moderating role of quality of financial reporting and financial constraints. *Global Finance Journal*, 65, 101099.
- Manaf, K. B. A., Ishak, R., & Elham, F. (2024). ESG Reporting and Accounting Conservatism of Malaysian Firms. *PaperASIA*, 40(5b), 215-220.
- Marisetty, V. B., & Kommatt, A. (2025). Board gender diversity and accounting conservatism. *International Review of Financial Analysis*, 104309.
- Minutiello, V., & Tettamanzi, P. (2022). The quality of nonfinancial voluntary disclosure: a systematic literature network analysis on sustainable reporting and integrated reporting. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 1-18.
- Nawangsari, A. T., Junjunan, M. I., & Buchori, I. (2021). Pengungkapan corporate social responsibility selama pandemi COVID-19 di Indonesia. *Jurnal Akuntansi Dan Bisnis*, 21(2), 211–227.
- Nguyen, T. M. H., To, A. T., Phan, T. H., Ngo, N. P. D., & Ho, T. T. H. (2023). Ownership concentration and accounting conservatism: the moderating role of board independence. *Emerging Science Journal*, 7(1), 90-101.

- Nobanee, H., & Ellili, N. (2016). Corporate sustainability disclosure in annual reports: Evidence from UAE banks: Islamic versus conventional. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 55, 1336-1341.
- Noh, M., & Cho, M. K. (2022). Cultural tightness and accounting conservatism. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 18(1), 100305.
- Noor, A., Lahaya, I. A., Kurniawan, I. S., Najat, S., & Hafidz, S. A. (2021). CSR disclosures: Role and relationship to accounting conservatism in improving earnings of quality. *Jurnal Keuangan Dan Perbankan*, 25(3), 585–598.
- Oyelere, P., Laswad, F., & Fisher, R. (2003). Determinants of internet financial reporting by New Zealand companies. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 14(1), 26-63.
- Parsa, S., Dai, N., Belal, A., Li, T., & Tang, G. (2021). Corporate social responsibility reporting in China: Political, social and corporate influences. *Accounting and Business Research*, 51(1), 36–64
- Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The accounting review*, 77 (2), 237-264.
- Pereira, C., Monteiro, A. P., Barbosa, F., & Coutinho, C. (2021). Environmental sustainability disclosure and accounting conservatism. *International Journal of Advanced and Applied Sciences*, 8(9), 63-74.
- Putri, M. L., Andreas, H. H., & Chang, M. L. (2023). Disclosure of sustainability report and accounting conservatism. *Jurnal Ekonomi dan Bisnis*, 26(2), 193-508.
- Ren, H. (2025). Sustainable Development and Accounting Conservatism. *Journal of Corporate Accounting & Finance*. <https://doi.org/10.1002/jcaf.22804>
- Reverte, C. (2009). Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosure Ratings by Spanish Listed Firms. *Journal of Business Ethics*, 88, 351-366.
- Ross, S. (1979). *Disclosure Regulation in Financial Markets: Implication of Modern Finance Theory and Signaling Theory*. in F. Edwards (Ed), *Issues in Financial Regulation*, Mcgraw-Hill.

- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting conservatism: A review of the literature. *Journal of Accounting Literature*, 34 (1), 17-38.
- Ruhnke, K., & Gabriel, A. (2013). Determinants of voluntary assurance on sustainability reports: an empirical analysis. *Journal of Business Economics*, 83(9), 1063-1091.
- Sadi, J., Jafari, A., & Mousavi, S. H. N. (2022). The impact of adoption of international financial reporting standards on accounting conservatism, earnings management, and information transparency. *Journal of Accounting Auditing Researches*, 14(54), 165–185.
- Sari, M. P. N., & Setiawan, D. (2023). Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure on the Application of Conservatism: The Role of Foreign Ownership as a Moderating Variable. *Jurnal Keuangan dan Perbankan*, 27(3), 339-347.
- Schadewitz, H., & Niskala, M. (2010). Communication via responsibility reporting and its effect on firm value in Finland. *Corporate social responsibility and environmental management*, 17(2), 96-106.
- Sembiring, E. R. (2005). Karakteristik perusahaan dan pengungkapan tanggung jawab sosial: Studi empiris pada perusahaan yang tercatat di Bursa Efek Jakarta. *Simposium Nasional Akuntansi VIII, Solo, 15-16 September 2005, September*, 379–395.
- Shamil, M. M., Shaikh, J. M., Ho, P. L., & Krishnan, A. (2014). The influence of board characteristics on sustainability reporting: Empirical evidence from Sri Lankan firms. *Asian Review of Accounting*, 22(2), 78-97.
- Shaw, T. S., Raithatha, M., Krishnan, G. V., & Cordeiro, J. J. (2021). Did mandatory CSR compliance impact accounting conservatism? Evidence from the Indian Companies Act 2013. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 17(3), 100280.
- Shen, X., Ho, K.-C., Yang, L., & Wang, L. F.-S. (2021). Corporate social responsibility, market reaction and accounting conservatism. *Kybernetes*, 50(6), 1837–1872.

- Shi, Y., Zheng, S., Xiao, P., Zhen, H., & Wu, T. (2024). ESG performance and cost of debt. *China Journal of Accounting Research*, 17(4), 100390.
- Si, D. K., Du, Q., & Pan, Y. (2025). The effect of superstitious beliefs on financial reporting conservatism: Evidence from Chinese “Zodiac Year”. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 231, 106916.
- Srivastava, A., & Anand. (2023). ESG performance and firm value: The moderating role of ownership concentration. *Corporate Ownership & Control*, 20(3), 169–179. <https://doi.org/10.22495/cocv20i3art11>
- Suchman, M. C. (1995). Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches. *Academy of Management Review*, 20, 571–610.
- Sun, Z., Yang, G., & Bai, H. (2023). The spillover effect of customers' financial risk on suppliers' conservative reporting: Evidence from China. *International Review of Financial Analysis*, 87, 102576.
- Tarquinio, L. and Rossi, A. (2017), Determinants of corporate social responsibility reporting and external assurance: evidence from Italian-listed companies, *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 13 (4), 398-420.
- Thomas, G. N., Aryusmar, A., & Indriaty, L. (2020). The effect of effective tax rates, leverage, litigation costs, company size, institutional ownership, public ownership and the effectiveness of audit committees in accounting conservatism at public companies LQ45. *Journal of Talent Development & Excellence*, 12 (1), 85-91.
- Tong, X. F. (2017). A comparative review on company specific determinants for sustainability reporting in United Kingdom (UK) and Malaysia. In *SHS Web of Conferences* (Vol. 36, p. 00012). EDP Sciences.
- Truant, E., Corazza, L., & Scagnelli, S. D. (2017). Sustainability and risk disclosure: An exploratory study on sustainability reports. *Sustainability*, 9(4), 636
- Unerman, J., & O'Dwyer, B. (2007). The business case for regulation of corporate social responsibility and accountability. *Accounting Forum*, 31, 332–353.

- Uyar, A., Kilic, M., & Bayyurt, N. (2013). Association between firm characteristics and corporate voluntary disclosure: Evidence from Turkish listed companies. *Intangible Capital*, 9(4), 1080-1112.
- Velte, P. (2021). Determinants and consequences of corporate social responsibility assurance: A systematic review of archival research. *Society and Business Review*, 16(1), 1-25.
- Xiao, Z., & Zhao, Y. (2024). Accounting conservatism as a strategy to deter entry: Evidence from China's Negative List System. *International Review of Financial Analysis*, 93, 103143.
- Yongvanich, K., & Guthrie, J. (2006). An extended performance reporting framework for social and environmental accounting. *Journal of Business Strategy and the Environment*, 15(5), 309–321.
- Yu, W., & Zheng, Y. (2020). Does CSR reporting matter to foreign institutional investors in China? *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 40, 100322
- Zhang, J. (2008). The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. *Journal of Accounting and Economics*, 45(1), 27–54.
- Zubaidah, Z., & Nasrizal, N. (2019). The Effect of Audit Tenure, Investment Opportunity Set and Accounting Conservatism Towards Earning Quality with Managerial Ownership As Moderating Variable. *International Journal of Economic, Business & Applications*, 4 (2), 1-17.

The Impact of Ownership Concentration and Industry Type on the Relationship between Sustainability Disclosure and Accounting Conservatism

An empirical study on Egyptian joint-stock companies

Summary

The study aimed to investigate the relationship between sustainability disclosure and accounting conservatism. It also examined the impact of ownership concentration and industry type on this relationship. The study relied on the most recent sustainability framework issued by the Egyptian Financial Supervisory Authority in 2021 as a basis for measuring the level of sustainability reporting disclosure. Published sustainability reports (in the annual reports or standalone sustainability reports) for a sample of (105) non-financial joint-stock companies during the period (2022-2024) were reviewed and analysed using content analysis to test the study hypotheses. Based on theories explaining sustainability disclosure, the study controlled for the effects of (company size, leverage, degree of company complexity, earnings volatility, company age, and audit quality) on the dependent variable.

The study found a significant positive effect of the level of disclosure of (environmental performance, social performance, and sustainability governance performance) on accounting conservatism. The study results also found that ownership concentration has a moderating effect on the relationship between the level of disclosure of environmental performance and sustainability governance performance and accounting conservatism. It interacts with environmental performance disclosure to have a positive effect on accounting conservatism, and with sustainability governance performance to have an inverse effect on accounting conservatism. The results also showed a moderating effect of industry type on the relationship between the level of disclosure of environmental performance, social performance, and sustainability governance performance and accounting conservatism. Industry type interacts with the level

of disclosure of environmental performance and social performance to have an inverse effect on accounting conservatism, and with sustainability governance performance to have a positive effect on accounting conservatism.

Based on this, the study recommends that companies be directed to enhance sustainability disclosure. It also recommends that investors and financial analysts be aware of the importance of corporate sustainability disclosure, given its impact on financial analysts' assessments.

Overall, this study contributes to the existing literature on the relationship between sustainable performance and financial reporting quality. The findings provide practical implications for companies adopting conservative accounting practices in response to social and environmental responsibility disclosure initiatives in the form of sustainability reports.

Keywords: *Sustainability Reporting, Accounting Conservatism, Ownership Concentration, Industry Type.*